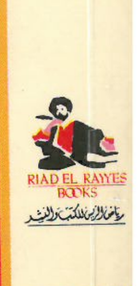
رفعَت سَـيّد أحـمَد

علمَاء وجواسيس

التغلغل الأميركي ـ الإسرائيلي في مصر

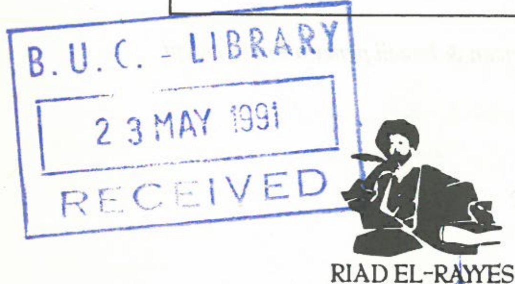




رفعَت سَيّد أحـمَد

علماء وجواسيس

التغلغل الأميركي ـ الإسرائيلي في مصر



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

SCIENTISTS & SPIES

American & Israeli penetration in Egypt

by

RIFAAT SAYED AHMED

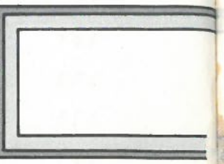
First Published in the United Kingdom in 1990

56 Knightsbridge, London SW1X 7NJ

British Library Cataloguing in Publication Data

Ahmed, Rifaat Sayed
Scientists and spies: American & Israeli penetration in Egypt
1. Egypt. Poilitics
I. Title
320.962

ISBN 1 - 85513 - 091 - 2



محتويات الكتاب

كلمة للأفغاني

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن أشد وطأة على الشرق، وأدعى الى تهجم أولي المطامح من الغربيين، وتذليل الصعاب لهم وتثبيت أقدامهم، هم أولئك الناشئة الذين بمجرد تعلمهم لغة القوم والتأدب بأسفل آدابهم، يعتقدون أن كل الكمالات إنما هو فيما تعلموه من اللسان على بسائطه، وفيما رأوه من بهرج مظاهر الحالات، وقراءة سير وسير من قطع مراحل من الغربيين في سبيل الأخذ في ترقيته امته، وبدون أن يسبروا من ذلك غوراً أو يفهموا لتدرجهم معنى. ويعتقد الناشىء الشرقي أن كل الرذائل ودواعي الحطة ومقاومات التقدم إنما هي في قومه، فيجري مع تيار غريب من امتهان كل مادة شرقية، ومن كل مشروع وطني تتصدى له فئة من قومه أو أهل بلده، ويأنف من أي عمل ما لم يشارك فيه الاجنبي ولو اسماً».

جمال الدين الأفغاني

شيئ كالتقديم

إن ما بين أيدينا هو في تصورنا (المعركة الأولى) التي علينا جميعاً كطليعة مثقفة تدعي أنها في صدارة معارك الأمة وفي مقدمة صفوفها، ان تضطلع بمسؤولياتها الحقيقية غير الزائفة تجاهها.

إن القضية التي تحاول أن تبحث فيها هذه الدراسة، هي أن العقل العربي قد أضحى عقلاً محتلاً مهزوماً من داخله، وبأيدي أبنائه أنفسهم. فالتغلغل الثقافي الأميركي للأمة العربية قد تجاوز سن الرشد، ودخل إلى منطقة خلق البُنى والمؤسسات بل وصناعة الحكومات والرؤساء، وما قضية (مصر) داخل عملية التغلغل الثقافي السياسي هذه الا مقدمة ومدخل لتعريب (الأنموذج) وتسويقه عربياً. من هنا وجب دراسة «الأنموذج» ومحاولة تقصّي حقيقته وجوهره وطبيعة ما حدث له ولا يزال يحدث بداخله. هذه هي المهمة الأساسية لهذه الدراسة.

وإذا علمنا أن إسرائيل تمثل ـ شئنا أم أبينا ـ إحدى ولايات أميركا، واحدى ركائز الأمن القومي الاميركي المتقدمة، فإن ثمة أدواراً لا بد وأن تلعبها في اطار استراتيجية الاختراق الاميركي لمصر. فتحت المظلة الاميركية يوجد كثير من الاسرائيليين، يعبثون بأحشاء المجتمع ويصدرونها عبر (السفارة الاسرائيلية ـ والمركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة) الى حيث تل أبيب.

إن هذه المعركة التي فُرضت علينا، لا بد من كشف كل أوراقها ووثائقها حتى نتيقن من أنها ليست ككل معاركنا السابقة، تلك المعارك الزائفة التي فرضها علينا زعماء ورقيون، كانت دائماً الخيانة لديهم (مجرد وجهة نظر)،

المعركة الآن مع التغلغل الثقافي الاميركي والاسرائيلي لمصر. لدينا أوراقنا وأدلة الاتهام، ولدينا أمة غافلة تبحث عمن يوقظها ويبعث فيها الروح لمواجهة ما يتصوره البعض (ثوابت) و (مسلمات)، فمن لهذه المهمة؟ من لمواجهة الاختراق الثقافي الاميركي والاسرائيلي لمعاقلنا العلمية والفكرية؟ من بإمكانه أن يعيد ترتيب البيت العربي من الداخل ويعيد وضع (المشاة) قبل (المدفعية الثقيلة) وليس العكس؟ من لـ «٣٦» مؤسسة علمية (!!) أميركية تعمل في مصر منذ عام ١٩١٩ وحتى اليوم دون رقيب؟ من لـ (٦) مراكز ومؤسسات ثقافية (!!) اسرائيلية بمصر؟ ومن لـ (١٥) مؤسسة ألمانية وفرنسية وأوروبية تعمل في مجال العمال والتعليم والاعلام وجمع المعلومات السرية في مصر دون رقيب، وفي غيبة حقيقية لسياسة قومية مصرية تعيد دمج نشاط (الآخر الغربي) وتوظيفه من أجل الوطن وليس - كما هو حاصل بالفعل - ضد الوطن؟

تلك هي قضية أو «معركة» هذا الكتاب. نأمل أن تمثل طلقة أولى متواضعة من أحد الجنود المشاة.

والله دائماً من وراء القصد.

د. رفعت سيد أحمد

١٩٨٩/٥/٢٠

الفصل الأول

التغلغل الثقافي الأميركي في مصر
(الإستراتيجية والوسائل)

مقدمة

ان الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل من ناحية دورهما الثقافي في المنطقة العربية تعدّان وجهين لعملة واحدة، وتكمل إحداهما الأخرى، فإسرائيل لا يمكنها بأي حال أن تلعب منفردة، سواء أكان هذا اللعب قتالاً أم دبلوماسية؛ فهي احدى ولايات أميركا في العالم العربي الإسلامي وهي امتداد عضوي لأمنها. تلك حقيقة ومسلمة لا نقاش فيها.

حقيقة خبرناها منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى يومنا هذا (١٩٨٩)، فإذا كان ذلك هو ما حدث في مجالات الاقتصاد والسياسة والحرب، فإنه يحدث بالدقة والأساليب نفسها في مجالات التجسس العلمي والثقافي على اختلافها داخل مصر. كيف؟

تقول الحقائق المتوافرة ان السفارة الاميركية في القاهرة، و«مؤسسة فورد فاونديشن»، و«راندا»، ومعهد الـ «ام - اي - تي»، وهيئة المعونة الاميركية، والمركز الثقافي الاميركي، ومركز البحوث الاميركي والجامعة الاميركية وغيرها من ركائز الاختراق السياسي والثقافي الاميركي في القاهرة، مثلت خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٩) بل وقبلها - في أحيان كثيرة - مظلة رسمية لعقد الندوات والأبحاث المشتركة في مجالات السياسة والاقتصاد والسياحة والفنون والآثار والاجتماع والزراعة، بين العلماء الاسرائيليين ورجال المركز الأكاديمي

الاسرائيلي وكذا رجال السفارة الاسرائيلية في القاهرة، وبين علماء مصريين يعملون في المجالات السابقة.

ان من لديه أدنى احتكاك بتلك المراكز الاميركية بإمكانه أن يكتشف هذه الحقائق الخطيرة، والتي تورط فيها عن قصد عدد غير قليل من أساتذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وأساتذة الاجتماع في بعض الجامعات المعروفة، بل إن مراكز للبحوث السياسية والاستراتيجية (سوف نكشفها وبالأسماء فيما بعد)، من التي يتشدق المسؤولون فيها بمقولات يسارية أو إسلامية رنانة، تأتي في مقدمة المتعاملين!! بل وأحياناً يعقدون الندوات الصاخبة والتي يحشدون لها جمهوراً غفيراً من الباحثين ورجال السياسة والاعلام، عادة بعد كل صفقة من الصفقات المشتركة مع تلك الجامعات الاميركية ـ الاسرائيلية المشبوهة للتغطية والتمويه. والتفاصيل ستأتي...

أما الآن، فإن فهم أبعاد الدور الذي مورس ثقافياً في مصر من قبل اميركا واسرائيل بعد عام ١٩٧٧[1] يستلزم البحث في:

أولاً: اهداف ووسائل الاستراتيجية الاميركية تجاه مصر والمنطقة العربية.

ثانياً: المظلة الاميركية للاختراق الثقافي الاسرائيلي لمصر بعد كامب ديفيد.

ثالثاً: حدود الأمن القومي العربي والغزو الثقافي الاميركي لمصر.

رابعاً: التسميم السياسي والتغلغل الثقافي الأميركي لمصر.

أولاً: الأهداف والوسائل

١ ـ أهداف الاستراتيجية الأميركية تجاه مصر والمنطقة العربية

قد نتفق مع القول السائد ان أهداف الاستراتيجية الاميركية تجاه مصر تأتي في سياق استراتيجية أشمل. وهي هنا الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة العربية، فلا يمكن عزل ما يحدث في لبنان أو العراق أو الخليج العربي وحتى الصومال عما يحدث في مصر، والعكس صحيح. قد نتفق في هذا ولكن لمصر داخل «العيون الأميركية» موقع خاص ومتميز؛ موقع جعل لمصر كل هذا الاهتمام داخل أولويات الاستراتيجية الاميركية منذ قدوم كيسنجر إلى المنطقة عام ١٩٧٤، وذهاب السادات إلى القدس عام ١٩٧٧، انتهاءً بكامب ديفيد عام ١٩٧٩، ثم بهذه المناورات الصحراوية المشتركة بين الجيشين المصري والاميركي، موقع قد يعود من بين أسباب عدة إلى الذاتية الحضارية الخاصة لمصر، وتميزها الجغرافي والسياسي بين المنظومة الاقليمية المحيطة.

وعليه، فإن المتابع لتحركات السياسة الاميركية تجاه المنطقة، وفي مصر على وجه التحديد، يرصد أربعة أهداف للاستراتيجية الأميركية[2]:

الهدف الأول: أصبحت المنطقة التي تحتوي اسرائيل بداخلها امتداداً استراتيجياً لأمنها القومي، فلم يعد الأمن القومي الاميركي

هو ذلك الذي يتوقف عند حدود الدولة الاميركية أو حتى القارة الاميركية أو الأوروبية، بل هو يمتد ليشمل من وجهة النظر الاميركية الحديثة العالم أجمع ليصبح بهذا (أمناً كونياً)، وعليه، كان لا بد أن يكون لهذه المنطقة نصيب داخل الاطار الامني الاميركي، ولكنه كان نصيباً متميزاً قياساً بأركان الكون الأخرى.

وتطور المفهوم ـ مفهوم الأمن القومي الاميركي ـ لا ليوفر حماية أمن اسرائيل من الجسد العربي المحيط بها، بل لضمان سيطرتها وتفوقها العسكري على هذا المحيط، وامكانية تأديب من يحاول أن يخرج برأسه عن حدود الهدف الاميركي العام. وفي هذا الاطار، أصبح لمصر موقعاً مهماً، وهو ضرورة جعلها جاراً مأمون الجانب محدود القدرة والامكانية ومقلّم الاظافر، وعليه، تم تحييد سيناء عسكرياً ودخول مصر تحت مظلة كامب ديفيد السياسية عام ١٩٧٩. ان «مصر» بهذا صارت جزءاً مهماً ينبغي استمالته وضمان تبعيته لتأكيد وحماية الأمن القومي الاسرائيلي كامتداد حيوي للأمن الاميركي.

الهدف الثاني: إيصال مصر لأن تصبح ركناً فاعلاً فيما سمي بـ «الاجماع الاستراتيجي» لدول المنطقة تجاه «الخطر السوفياتي» على مصالحها الاقتصادية والسياسية في هذا الجزء من العالم، فهذا الاجماع لدول القلب العربي يمكنه أن يساهم في الدفع بعدم اكمال الكماشة الاستراتيجية السوفياتية التي تمتد حول المنطقة بين أفغانستان وأثيوبيا، وهذا الاجماع يتطلب دوراً محورياً لـ «مصر» داخله، وتناغم حقيقي بين أهداف وطموحات دوله، ومرافق اقتصادية وعسكرية متماسكة ومشتركة تجاه ما تتصوره الاستراتيجية الاميركية عدوها الأول دولياً: الاتحاد السوفياتي.

بيد أن هذه الشروط المفترضة لتحقيق «الاجماع الاستراتيجي» تقابل بصعوبات عدة، يأتي في مقدمتها عدم التوافق المصلحي بين منظومة الدول المكونة لهذا الاجماع، وبالأخص بين الدول العربية مجتمعة واسرائيل، وقد يكون هذا هو السبب الاصيل في دفع

الولايات المتحدة لاعتماد دور أكثر فاعلية لـ «مصر» لتكون بمثابة القنطرة الاستراتيجية التي تربط وتوفق بين طرفي العلاقة المتناقضة: (اسرائيل والعرب)، لدعم استراتيجية «الاجماع» في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

الهدف الثالث: يأتي ليتمثل في تفريغ مصر من «القيادات التاريخية» ومفاهيم «الارادة المستقلة»، وهذا الهدف سوف يؤدي إلى خلق كيان هش ضعيف لا يستطيع أن يلملم اطرافه الذاتية، فما بالك بأطرافه العربية. أميركا تريد بهذا أن تسقط عن مصر أهم ما يميزها تاريخياً واستراتيجياً، وهو دور «الدولة ـ القائد»، من خلال افراغها ممن يمكنهم أن يحققوا في مصر هذا الدور، فعلياً، وعندما تصل إلى دور «الدولة ـ التابع» فهنا يمكن لاستراتيجية «الاجماع» ان تتحقق، حيث تصبح التوجهات العامة للمجتمع المصري أميركية تماماً مثل باقي منطقة القلب العربي. وهو ما لم يكن ممكناً لو أن عبد الناصر حي على سبيل المثال فقط!!

ان افراغ المنطقة العربية وتحديداً مصر، من الزعامات الوطنية التاريخية وإبدالها بـ «الزعامات الهشة» لن يخدم مصالح العداء الأميركية تجاه السوفيات فقط، بل وسوف يخدم أيضاً المصالح الأمنية والاستراتيجية للكيان الصهيوني، حيث امكانية الحركة والتجول في منطقة المحيط العربي، يستوي في هذا دول المشرق ودول المغرب العربية، ولعل ما حدث في العراق في تموز/ يوليو ١٩٨١ بضرب المفاعل النووي العراقي، ومن قبل إعلان خضوع الجولان للقانون الاسرائيلي، ومن بعد احتلال لبنان والابتلاع الفعلي لثلث أراضيه، لعل في هذا ما يقوم كدليل حي على أن هدف افراغ المنطقة وتحديداً «مصر» من القيادات التاريخية والإرادات الحرة المستقلة، يمثل هدفاً أصيلاً وفاعلاً للاستراتيجيتين الاميركية والاسرائيلية. ولن نفهم ذلك جيداً إلا إذا عدنا الى «تصور» أوضاع المنطقة برمتها لو أن عبد الناصر لا يزال بيننا. مجرد تخيل!

هذا هو الهدف الثالث... افراغ المنطقة من أمثال «عبد الناصر» أو من يمثلون إرادته المستقلة في تخطيط مستقبل هذا الوطن ومصيره...

الهدف الرابع: يأتي ليكمل حلقة الأهداف الكبرى للاستراتيجية الاميركية تجاه مصر، وهو هنا هدف خلق التبعية وفرض الهيمنة المعنوية والحضارية على المجتمع المصري، بعبارة أكثر تحديداً، فلسفة الاستعمار الجديد في أعلى صورها. فالأمن القومي والاجماع الاستراتيجي وافراغ المنطقة من الزعامات التاريخية تأتي جميعها لتكوّن الأصول العامة لاستراتيجية الولايات المتحدة تجاه مصر، ولكن هذه الأصول لا يقدر لها الايناع والاتيان بثمارها الفعلية دونما الإطار الثقافي والحضاري العام الذي يسمح لها بالتحرك داخله والفاعلية من خلاله، وهو هنا «الاستعمار الجديد» والهيمنة والتبعية المعنوية، وذلك لأنه في الأهداف الثلاثة الأولى قد تستطيع مصر أن تتمرد وتثور، أو تخرج لها ـ وهي بالفعل قادرة ـ قيادات وزعامات تاريخية، ولكنها لن تستطيع الفكاك عندما يحكم حولها الهدف الأخير، حيث من خلاله سوف يمكن شلّ عناصر الفعل والثورة، واسكات ينابيع التمرد المتدفقة في قلب هذا المجتمع، هنا يكمن الخطر الحقيقي. فما نخسره تحت هذا الهدف لا يسهل استرجاعه أو تعويضه، وما تكسبه الاستراتيجية الاميركية منه يدعم والى مدى بعيد من بقائها وفاعليتها داخل الجسد المصري ومحيطه العربي، وهذا هو الهدف الأخير والأخطر.

هذا على مستوى أهداف الاستراتيجية الأميركية تجاه مصر. وكما تعلم أنه كما لكل استراتيجية أهداف، فلهذه الأهداف وسائل تحققها. فماذا عن وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الأميركية في مصر؟

٢ ـ وسائل الاستراتيجية الاميركية تجاه مصر والمنطقة العربية

لكي تصل الاستراتيجية الاميركية الى تحقيق أهدافها السابقة

تجاه مصر، استخدمت عدة وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية، وأخيراً وسائل ثقافية.

والملاحظ أن أياً من هذه الوسائل لم يستخدم بمعزل عن سواه أو في فترة زمنية منقطعة عن غيرها، ولكن «الذكاء الاميركي» والذي بدأ تحديداً مع هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ كان متنوعاً في استخدامه للوسائل السابقة إلى حد بعيد، ومتناغماً في توزيع الأدوار بشأنها، وان كان التحليل يتطلب منا التفرقة الهادئة بينها وبين التمثيل الواقعي لها.

أ ـ الوسائل الاقتصادية

ويمثلها داخل دهاليز الاقتصاد والمجتمع المصري سياسات ما سمي بالانفتاح الاقتصادي، والادوار المشبوهة والخطيرة التي تؤديها هيئة المعونة الأميركية داخل الاقتصاد والمجتمع من خلال غالبية الوزارات والهيئات الحكومية، وأيضاً، القروض طويلة وقصيرة الأجل التي تقدمها الولايات المتحدة لدعم عجزنا الاقتصادي والمالي، بل والمنح الاقتصادية التي لا تردّ، وجميعها وسائل لربط عجلة الاقتصاد المصري بعجلة الاقتصاد الغربي وتحديداً الأميركي، والسيطرة المباشرة ـ من خلال اللوبي الانفتاحي الجديد ـ على صناعة القرار الاقتصادي المصري، وأن تحكم مصر من خلال الشركات متعددة الجنسية التي تدار غالباً من واشنطن، وهو ما يحدث الآن فعلاً!!

ففي تقرير شامل عن المساعدات، تؤكد المعلومات أنه بقدر ما كانت القروض الاميركية في حالة انسياب شديد كانت السلبيات والعيوب الفنية في الآلات وارتفاع أسعار توريد السلع وأتعاب الخدمة الاستشارية الاميركية أشد انسياباً. فمثلاً:

(١) في الشركة العامة للصوامع، أكد رئيس مجلس الإدارة بأن هناك عيوباً فنية أثّرت على كفاءة الصومعتين الاميركيتين، اذ توجد أنظمة كاملة عاطلة مثل الشفاطات المستقبلة للقمح من الميناء،

ومحطات التعبئة، ونظام قياس درجات الحرارة لسلامة عمليات التخزين. كما أن جميع المعدات والآلات من الطراز القديم، وفيها عيوب فنية كثيرة تحتاج إلى صيانة واصلاح بصفة مستمرة، مما يتسبب في استهلاك عالٍ للغاية لقطع الغيار والمجموعات الرئيسية فيها. واضافة إلى ذلك، فإن الصومعتين غير مجهزتين بوسائل الصيانة، مما يتعذر معه الوصول إلى بعض المعدات لاصلاحها. ولعدم وجود صرف صحي في الصومعتين لم تستكمل المرافق الرئيسية لهما الموجودة في انفاق تحت الأرض، حيث ترشح المياه، كما أن الدوائر الكهربائية لم تُراع فيها الأصول الهندسية مما يعرضها إلى التلف السريع ومخاطر الحريق.

(٢) وفي نطاق مشروع الصرف المغطى بالوجه القبلي، أقيمت ثلاثة مصانع لانتاج مواسير البلاستيك لخدمة هذا المشروع. وبسبب بطء تنفيذ المشروع، فإن كمية الانتاج تفوق المستهلَك منها، وأدى سوء تخزينها إلى تلفها، وإن كان الواقع يؤكد أن ما تم تنفيذه من مشروع الصرف المغطى هذا قد زاد انتاجية محاصيل القمح والقطن والذرة في الوجه القبلي بنسبة ١١٪، إلا أن هذه الزيادة أكلتها نسبة ارتفاع الأسعار التي قدمها الموردون الامريكيون لتوريد مصانع المواسير والمواد الخام اللازمة لصناعتها بصفة مستمرة.

(٣) أما عن مشروع اعادة تأهيل مصانع شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الذي نجحت التمثيلية الاعلامية الامريكية في توريطنا به، فقد كان المستهدف منه هو زيادة نسبة الصادرات الى ٥٠٪ وزيادة الطاقة الانتاجية إلى ٣٠٪، غير أن الذي حدث هو أن عمال مصر وفوا بعهدهم في زيادة الانتاج حيث وصل إلى ٢٥٪، في حين أن الصادرات لم تزد عن ١٠٪ فقط استجابة للمؤامرة الامريكية في صنع حزام من ذلك النوع الذي يستخدمه بعض الحمقى في خنق أنفسهم به.

(٤) وتصل المهزلة قمتها في (مشروع أسمنت القطامية) الذي

استهدف حسب تقارير العمل ومعاهدات السلام واتفاقات المعونة الاميركية للحكومة المصرية، أن يحقق انتاجاً سنوياً يقدر بمليون ونصف مليون طن تقريباً لتغطية حاجاتنا على المستوى القومي، فيتبين بعد بدء الإنتاج أن الذي أمكن تحقيقه هو ما يقرب من ثلث مليون طن فقط، وهو من بين المشاريع القائمة على المساعدات الاميركية لمصر.

(٥) فإذا ما انتقلنا إلى مشروع مضخات الري، فإن الذي تم إدارته وتشغيله بالفعل ١٨ محطة فقط في «بني سويف» و«أسوان» من بين ٣٦ محطة، وتأخر تشغيل ١٨ محطة ما زالت معطلة تماماً، ومنها ٣ محطات لم يتم الانتهاء من انشاء المجاري المائية لها لوجود مشاكل فنية فيها. وقد أوضح خطاب من مصلحة الميكانيكا والكهرباء المصرية القائمة على المشروع، ان أسعار المهمات التي تم توريدها من خلال القرض الاميركي المخصص لها تزيد عن الأسعار العالمية بمقدار الضعف تقريباً. كما أن الخدمات التي عادت على المشروع لا تتناسب مع المبالغ التي تم دفعها للخبير الاستشاري الاميركي وتوازي ١٠٢ ألف جنيه من ميزانية المصلحة.

(٦) هذا ويلاحظ أنه إذا حسبنا سعر الدولار ٧٠ قرشاً مصرياً، تقول معلومات البنك المركزي المصري أن ديون مصر لأميركا زادت من ٣٠ مليار جنيه مصري عام ١٩٨٢ إلى ٤٥ مليار جنيه مصري عام ١٩٨٦ بزيادة في الفوائد الربوية تصل الى ٢٧٪، وهذا الرقم (٤٥ مليار جنيه مصري) لو أردنا معرفة قيمته الفعلية اليوم لوجدناه ١٥٠ مليار جنيه مصري تقريباً (١٩٨٩)، وهو يشمل الديون المدنية فقط ولا يشمل القروض العسكرية أو الجانب غير المحسوب من القروض التي تم الاتفاق عليها.

وببساطة شديدة أيضاً، فإن جملة الأقساط التي التزمت الحكومة المصرية بسدادها من قيمة القروض والمنح الاميركية عام ١٩٨٦ وحده قد ارتفعت الى ٥٠٠ مليون كفوائد ربوية تقدر بسعر الدولار

اليوم بحوالى ٢٤٠ مليار جنيه مصري (على اعتبار أن الدولار يعادل ٢٥٠ قرشاً مصرياً).

إن الهدف الأساسي للمساعدات الاميركية يكاد ينحصر في تمويل أغراض الاستيراد السلعي، باستثناء بعض المشاريع القومية المصرية التي يفترض فيها رفع كفاءة التشغيل وتيسير مستلزمات الانتاج، وهو ما يتمثل في بعض النماذج التي تعرضنا لها في السطور السابقة. غير أن هناك استفساراً مهماً يطرح نفسه بعد هذه البيانات القاسية وهو: هل على الرغم من هذه الشروط التعسفية والفوائد الربوية العالية والآلات والمعدات القديمة واستنزاف جزء كبير من قيمة المعونات في المكاتب الأميركية الاستشارية وارتفاع أسعار الواردات الاميركية، هل على الرغم من كل هذا يمكن الاستفادة من القروض الاميركية على الوجه الأمثل على الاقل لسد جزء من الخسارة القومية الفادحة التي تتكبدها مصر بقبولها مثل هذه القروض والمنح الاستثمارية؟

إن الإجابة تقول بموضوعية شديدة ان القروض الاميركية السلعية أبواب واسعة لتشغيل قطاع كبير من الطاقات الانتاجية المعطلة، بغض النظر عما سببته من ارتفاع شرس في مستوى الاسعار، وتمويل بعض هذه القطاعات الخدمية التعاونية إلى قطاعات استثمارية رأسمالية هدفها النمطي هو الكسب وزيادة الأرباح. ولكنها أيضاً (أي هذه القروض) قد احتلت مكانة لا تحسد عليها في إطار الاستراتيجية العامة لأهداف المعونات الاميركية الهدامة في مصر. فعلى سبيل المثال:

– خصص لمؤسسة دار المعارف المصرية قرض قيمته ٤ ملايين دولار عام ١٩٧٩ لتوريد وتركيب مطبعة. فتم التوريد عام ١٩٨٢ وحتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التركيب.

– خصص لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة قرض بحوالى ٨ ملايين دولار عام ١٩٨٠ لاستيراد ثلاثة مولدات كهربائية، فتم

توريدها عام ١٩٨٢ لتركيبها بمدينة ٦ أكتوبر، وأثناء التركيب اتضح عدم وجود كابلات القوى وكابلات التحكم والقياس اللازمة للربط بين الوحدات الغازية ولوحات التشغيل الخاصة بها، مما أدى إلى تأخر تركيب المولدات لمدة خمس سنوات أخرى.

– أجهزة تبلغ قيمتها ٤٤ مليون دولار وردت عام ١٩٨٢ لتجهيز معامل كلية الصيدلية/ جامعة القاهرة لم يستفد منها على الإطلاق.

– قرض سلعي بحوالى ١١٣ ألف دولار ورد الى شركة النصر للدخان في القاهرة لم يستفد منه، حيث أن القرض جاء في صورة سيارات غير مطابقة للمواصفات.

– بعد أن تم استخدام ربع مليار دولار كمعونة فنية لمورد أميركي كجزء من اتفاقية اميركية مع الهيئة المصرية العامة للطيران المدني، لتشغيل وتطوير جهاز الرادار الحالي بميناء القاهرة الجوي تنفيذاً لقرضين اميركيين، لم تلتزم الحكومة الاميركية بالجدول الزمني المتفق عليه مما أدى إلى الغاء المشروع كلياً.

– اتضح أن المقطورات الموردة لوزارة النقل والمواصلات تنفيذاً لقرضين اميركيين من شركة «باكار انترناشيونال» الاميركية قد توقف بعضها تماماً، والبعض الآخر يصعب تشغيله على النحو الاقتصادي الأمثل.

– اتضح أن مشروع هوائيات الموجة القصيرة بمنطقتي بيلبيس وابو زعبل الموردة بقرض أميركي لاتحاد الاذاعة والتلفزيون عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ غير قابلة للتشغيل، لأن تشغيلها يرتبط بأبراج ذات مواصفات خاصة لم تستكمل تجهيزها حتى نهاية عام ١٩٨٥.

– خصص مبلغ ٥٠ مليون دولار لهيئتي النقل العام في الاسكندرية والقاهرة ضمن قرض سلعي اميركي لتمويل صفقة سيارات اتوبيس خاسرة ماركة «وورد»، حيث شابتها عدة مخالفات مالية وفنية أدت إلى عدم الانتفاع بالسيارات، وتحمّل خسائر جسيمة

التزمت بها الهيئتان تجاه الحكومة المصرية بعد تهرب المورد من الوفاء بالتزاماته[٣].

وفي مذكرة حديثة نسبياً صادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات، ان الجانب الاميركي يتحكم في الصرف واتخاذ القرار فيما يتعلق بأغلب المنح المخصصة للدراسات والابحاث ومنح السلام، وتشير إلى ارتفاع تكلفة بيوت «الخبرة الاميركية» وعدم تحقق أهداف المنح، واستنفاد المنحة المخصصة لتطوير موارد الثروة المعدنية والبترول وقدرها ٢٩,٧ مليون دولار في الصرف على الخبراء والتدريب!! ورفض الشركات الاجنبية إقامة مشروعات لازمة لبلادنا كالطاقة الشمسية والأعلاف والسخانات بحجة عدم ملاءمة مناخ الاستثمار! ويشير التقرير كذلك إلى أن ٧٠٪ من منحة مراكز الخدمة الاجتماعية تمّ صرفه على الخبراء وسكنهم ومواصلاتهم، وقس على ذلك ١٨٧ اتفاقية منحة وقرض تم توقيعها مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٥ الى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٦، بل ويؤكد التقرير أن الأميركيين خفضوا المنح المخصصة للأغراض الاستثمارية الانتاجية من ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ إلى ٦١ مليون دولار عام ١٩٨٥.

ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، فتقرير جهاز المحاسبات الذي أرسلت صورة منه إلى مجلس الشعب المصري لدراسته تناول أيضاً قروض ومنح البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية، وهي جهات تهيمن عليها الولايات المتحدة والدول الغربية، ويشير كذلك إلى إنفاق الجزء الأكبر من المنح على الاستشارات والخبراء والسفريات والأجور. فيذكر التقرير ـ مثلاً ـ أن نسبة ما انفق على ذلك في مشروع «المزارع السمكية» بلغ ٢٦,٨٪ من قيمة القرض، و ٢٥,١٪ من قيمة قرض التنمية الحضرية. وأكد التقرير أن ٤٣,٦٪ من الجهات المقترضة في مصر لا تستطيع الوفاء بالديون[٤]. وكنموذج آخر حديث نسبياً، ما كشفه تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن مخالفات جسيمة لمنحة أميركية أخرى.

فلقد كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ـ شعبة جامعة قناة السويس وفروع الوزارات في الاسماعيلية ـ عن وقائع ومخالفات مالية وإدارية جسيمة أوردها التقرير في (٢٢) مادة، تضمنت التلاعب والتزوير وسرقة المال العام من منحة «وكالة التنمية الاميركية» لمشروع تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية في منطقة قناة السويس، والتي تبلغ ١٥ مليوناً و٩٠٠ ألف دولار بموجب الاتفاقية رقم «٢٦٣ ـ ١٣٦» المبرمة بين مصر وأميركا عام ١٩٨٠. تبين من خلال التقرير استيلاء جامعة بوسطن الاميركية ومن دون سند قانوني على أكثر من ٣٠٪ من قيمة المنحة كأتعاب وتحت مسميات غير واضحة، في حين أن دورها ـ كما تنص الاتفاقية ـ يقتصر على تقديم المساعدة الفنية لجامعة قناة السويس، لا أن تقوم بدور المقاول. وعلى الجانب الآخر فقد تبارى المصريون العاملون في المشروع على نهب ما تبقى من قيمة المنحة بوسائل متعددة المواهب، بدأت بالتزوير والتلاعب في المستندات، وانتهت بالمجاملات التي أهدرت ما يزيد على مليون دولار، بعيداً ـ كل البعد ـ عن القنوات الشرعية للانفاق على المشروع. لذلك بلغ ما أمكن التوصل إليه من مبالغ تم الاستيلاء عليها ٦ ملايين و٤٨٧ ألفاً و٥٦٨ دولاراً، وتبين لدى فحص أعمال المشروع، أن الولايات المتحدة الاميركية منحت مصر مبلغ ١٥ مليوناً و٩٠٠ ألف دولار بغرض تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية في منطقة قناة السويس، وان وكالة التنمية الاميركية ممثل الحكومة الاميركية في هذه الاتفاقية تقوم بإرسال تقرير شهري إلى مكتب كلية الطب في الاسماعيلية، متضمناً إجمالي المبالغ المعتمدة لكل جانب من جوانب المشروع والمبلغ المنصرف منه. وبفحص تقرير الوكالة المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، تبين أن جملة المبالغ المعتمدة للصرف على المشروع بمعرفة جامعة بوسطن تبلغ ١١ مليوناً و١٩٢ ألف دولار، تم صرف ١٠ ملايين و٧٧٠ ألفاً و٩٢٠ دولاراً منها حتى ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر

١٩٨٨. وبالرجوع إلى البنود التي صرف عليها هذا المبلغ حتى شهر شباط/ فبراير ١٩٨٩ تبين الآتي:

١ ـ حصول جامعة بوسطن على مبلغ مليونين و٧ آلاف و٣٤ دولاراً، أي نسبة ١٢,٦٪ من جملة المنحة تحت مسمى «اتعاب جامعة بوسطن».

٢ ـ استحواذ جامعة بوسطن على مبالغ كبيرة تحت مسميات غير واضحة، منها على سبيل المثال مبلغ ٤ ملايين و٤٨٠ ألفاً و٥٣٤ دولاراً، أي بنسبة ٢٨,١٧٪ من المنحة.

وبالرجوع إلى نصوص الاتفاقية ـ كما أشار التقرير ـ تبين أن حكومة الولايات المتحدة الاميركية تقوم بموجبها بمنح جمهورية مصر العربية مبلغ مليونين و٧٠٠ ألف دولار خلال فترات التنفيذ، حتى وصل المبلغ إلى ١٥ مليوناً و٩٠٠ ألف دولار أميركي، وقد استرعى الانتباه عند الفحص اسناد معظم أعمال المشروع إلى جامعة بوسطن، خلافاً لبنود الاتفاقية، التي أوضحت أن مهمة هذه الجامعة هي تقديم المساعدة الفنية فقط لجامعة قناة السويس، وليس القيام بدور المقاول ـ كما هو متداول في مكاتب المشروع ـ نظير أجر وأتعاب تدفع لجامعة بوسطن من أصل المنحة.

وقد تولد عن هذه المخالفة وضع غريب مؤداه، قيام جامعة بوسطن بدور الوصي على الممنوح، حيث تقوم هي بالصرف من المنحة والاحتفاظ بمستندات الصرف دون تمكين صاحب الحق من متابعة المصروفات[٥].

ب ـ الوسائل السياسية

غنيّ عن البيان ما يحدث من الإدارة السياسية الاميركية تجاه صانع القرار السياسي المصري، سواء على المستوى المحلي لمصر من خلال زعزعة مفهوم الولاء الوطني أو الوحدة الوطنية وتدعيم الولاء الطائفي بالمقابل، أم من خلال الضغوط الدولية أو لدى الأصدقاء

الأوروبيين لغرض الأهداف الأميركية سالفة الذكر، ناهيك عن ترابط الوسائل السياسية بالوسائل الاقتصادية في عملية معقدة ومُساعِدة لا تخدم سوى صانع القرار الاميركي ولا تضر سوى هذا المجتمع: مصر!! ووصل الأمر إلى حد توقيع اتفاقية وثائقية بين حكومتي مصر وأميركا تعطي الدبلوماسيين الاميركيين ولغيرهم من غير الدبلوماسيين في القاهرة سلطات وحصانات خطيرة تجعلهم رجالاً فوق القانون.

وكما يرى البعض[١]، فإنه من الطبيعي أن تكون هناك ضمانات وحصانات للدبلوماسيين الأجانب، ومن الطبيعي أن تكون هناك اعفاءات من الضرائب والرسوم، وهي ضمانات واعفاءات متبادلة بالضرورة، من الطبيعي أن يحدث ذلك، ولكن، هل يمتد إلى غير الدبلوماسيين؟

شهدت مصر ذلك بالنسبة إلى الأميركيين على ثلاث مراحل: عام ١٩٧٤ حين شاركت أميركا في تطهير قناة السويس؛ وعام ١٩٧٨ حين وقّعت «اتفاق المعونة الاقتصادية الفنية»، ونصّ الاتفاق على أن تتولى أمر المعونات الاقتصادية والفنية بعثة خاصة تتمتع منشآتها بالحصانة نفسها الممنوحة للبعثة الدبلوماسية، ونصت على أن يتمتع أفراد هذه البعثات وعائلاتهم بما يتمتع به الدبلوماسيون في سفارة الولايات المتحدة من إعفاءات جمركية وضريبية؛ أما المرحلة الثالثة ـ طبقاً لما هو متاح من معلومات ـ فكانت عام ١٩٨١.

ففي يوم ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٨١ تمت في القاهرة اتفاقية في صورة خطابات متبادلة بين حكومتي مصر والولايات المتحدة. موضوع الاتفاقية وعنوانها: «المزايا والحصانات الممنوحة لأعضاء مكتب التعاون العسكري الأميركي». وقد صدر بالاتفاقية ـ التي لم يكتب لها الذيوع ـ قرار جمهوري يحمل رقم (١٦٦) لعام ١٩٨١، وهو من آخر القرارات الجمهورية التي وقعها الرئيس الراحل أنور السادات.

وطبقاً للوثائق، فإن الاتفاقية تتكون من خطابين أساسيين بين

كمال حسن علي نائب رئيس الوزراء، وألفريد أثرتون السفير الأميركي حينذاك، ومحضر للتفسير وخطابين بشأن منح الأشخاص المتعاقدين من العسكريين والمدنيين ومن يعولون والخاضعين لاشراف مكتب التعاون العسكري التابع للسفارة في القاهرة، المزايا والحصانات المنصوص عليها في الخطابات المتبادلة في ١٣ و٢٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٤ الخاصة بتطهير القناة.

يتضمن الاتفاق أيضاً خطاباً خامساً من السفير الاميركي في القاهرة، يخطر فيه نائب رئيس الوزراء المصري بأن أفراد القوات المسلحة المصريين الموجودين بمهام في الولايات المتحدة، سيحصلون على اعفاءات من الجمارك والضرائب على النحو نفسه.

ونحن لن نقف أمام مسألة الضرائب والجمارك فليست الأكثر أهمية، المهم والخطير ما يسمى (الحصانات والمعاملة القضائية في حال ارتكاب ما يخالف القانون). فوفقاً للاتفاقية وبالنسبة الى بعثات المهام الخاصة:

«تقوم السلطات المصرية والسلطات العسكرية الأمريكية بمساعدة بعضها البعض فيما يتعلق بممارسة السلطة القانونية الجنائية داخل مصر، بما في ذلك اقامة الدعوى والقبض على أعضاء البعثات الخاصة وتسليمهم للسلطات التي ستمارس السلطة القانونية عليهم، والقيام بالتحريات اللازمة وتقديم الشهود وجمع الأدلة».

بعد النص العام يأتي نص خاص بأنه:

«يمكن لسلطات أي من الحكومتين أن تطلب من الأخرى أن تتنازل عن حقها في ممارسة سلطة القانون في حالة معينة».

تقول النصوص أيضاً:

«إن المسائل المدنية والإدارية لأفراد هذه البعثات لا تخضع للمحاكم أو السلطات المصرية فيما يتعلق بمهامهم ما لم ترفع الحكومة الأمريكية الحصانة عنهم».

وتقول النصوص:

«إن مباني مكتب التعاون العسكري تتمتع بنفس الحصانة الممنوحة للبعثة

الدبلوماسية ويتمتع أفرادها بنفس الشيء».

تمضي النصوص أكثر فتقول إن:

«الدعاوى المتعلقة بأعمال أو إهمال من جانب عضو المهام الخاصة، يمكن تسويتها عن طريق السلطات الأمريكية هناك».

إذاً تنازع في السلطات يبدأ صراحة بإلغاء سلطة القضاء العسكري والإداري والمدني المصري، ثم يرتب الأمر بشكل آخر بالنسبة إلى المسائل الجنائية والتي يصبح للطرفين الحق - نظرياً - في تناولها. ولكل منهما العمل فيها منفرداً.

ويقول نص آخر صريح:

«لسلطات أي من الحكومتين أن تطلب من سلطات الحكومة الأخرى أن تتنازل عن حقها المبدئي في ممارسة الاختصاص القضائي في حالة معينة، وليس من حق حكومة مصر أن تطلب الانضباط الفعال لاتخاذ اجراء فوري من قبل القادة العسكريين الأمريكيين للتصرف في المخالفات القانونية التي يتهم بارتكابها اعضاء بعثات المهام الخاصة، فإن حكومة مصر توافق على ألا تمارس اختصاصها القضائي المذكور في الفقرة (ب)، وتقرر بأنه من الأهمية بمكان ممارسة الولايات المتحدة اختصاصها القضائي في هذا الصدد».

والمقصود بالفقرة (ب) المخالفات القانونية التي لا تتعلق بأمن الولايات المتحدة أو بمهام العمل أو بالمخالفات العادية.

النصوص كثيرة. وخلاصة القول إن هناك فئة من الأميركيين في مصر غير دبلوماسيين، لكن منازلهم مصونة وتصرفاتهم محصنة، ومخالفاتهم أو جرائمهم لا يستطيع أن ينظرها القضاء المصري الا بترتيب خاص وموافقة خاصة، فإذا حدث ذلك، فإن الاحتجاز طبقاً للنصوص يكون على عاتق سلطات الولايات المتحدة الاميركية.

وباختصار، فإن الاميركي من البعثات الخاصة والمكتب العسكري لا يمثل أمام محكمة جنائية الا بترتيب خاص، وللسلطة الاميركية حق المراقبة والتحري والقبض على المتهمين وجلب الشهود، ولها وحدها حق الاحتجاز، أي أن المتهم لا يودع في سجن مصري، كما أن

شهادة قائده العسكري طبقاً للنصوص نهائية، وليس للحكومة المصرية حق تقديم دفوع ضدها.

لا يحتاج الأمر إلى تعليق، يحتاج فقط إلى علامات استفهام كثيرة، كيف تقبل مصر ذلك؟ كيف تتنازل عن سيادتها إلى هذا الحد؟ هل لأنهم بضع «مئات» أو عدة آلاف؟ ليست هذه هي القضية، لكن القضية أن هناك قضاء آخر في مصر عنوانه: «غاردن سيتي/ القاهرة سفارة الولايات المتحدة الاميركية». وهناك شاهد لا رادّ لشهادته هو أي قائد أميركي ولو برتبة نقيب، وهناك «سجن» وحيد للمتهم الاميركي هو سجن السفارة ومكتبها العسكري ومقارها العسكرية[٧].

وفضلاً عن المعلومات الخطيرة السابقة، فقد واصلت السفارة الأميركية بغاردن سيتي تجسسها من الطوابق العليا فيها والمخصص أعلاها للسفير الأميركي «فرانك ويزنر» على كل ما يدور بمجلس الشعب والشورى ومجلس الوزراء والوزارات القريبة منها، من خلال أجهزة تم تركيبها في خراسانات المبنى الجديد للسفارة والذي مُنع المصريون وحتى الاميركيون من غير المجندين في المخابرات المركزية، من العمل في طوابقه العليا، الجدير بالذكر أن الشوارع كافة التي تطل عليها السفارة مراقبة بالكاميرات التلفزيونية[٨].

ووصل الأمر أيضاً إلى قيام أحد أطباء السفارة الاميركية في القاهرة بالاستهانة بمشاعر وقيم المصريين من سكان الأحياء المجاورة للسفارة الاميركية، وذلك بعرضه لأفلام مخلة بالآداب عبر أجهزة فيديو شديدة الإرسال، ولقد قررت دائرة الآداب بمجمع المحاكم في القاهرة حبس طبيب السفارة الأميركية سنتين ودفع غرامة قدرها ١٠٠٠ جنيه، ومصادرة المضبوطات التي وجدت في شقته وهي عبارة عن أشرطة فيديو تحتوي على أفلام مخلة بالآداب، اضافة الى أجهزة بث تلفزيوني.

وكانت مباحث الآداب قد قامت خلال الصيف الماضي (عام ١٩٨٨) بحملة بحث واسعة داخل منطقة عابدين في القاهرة عن

مصدر إرسال تلفزيوني يصل إلى أجهزة التلفزيون داخل بيوت المواطنين في هذه المنطقة عبر جهاز يسمى «فيديو سندر»، ويبث هذا الجهاز أفلاماً مخلة بالآداب، مما دفع الناس إلى تقديم البلاغات العديدة لكل الجهات الأمنية للبحث عن مصدر هذا الإرسال والقبض على صاحبه[٩]. وبعد حملات واسعة، تم القبض على صاحب الإرسال وتبين أنه طبيب يعمل في السفارة الأميركية وتم تقديمه إلى المحاكمة.

ولعله من بين الأدوار السياسية الخطيرة لأميركا في مصر هو محاولاتها الدؤوبة لفتح القنوات مع الأحزاب السياسية المعارضة والجماعات السياسية غير الرسمية، مثل الاخوان المسلمين والناصريين وغيرهم. ولعل أبرز أشكال الاختراق التي قام بها أحد الأحزاب المعارضة (المعارضة لأميركا تحديداً) هو قبول أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع د. رفعت السعيد لدعوة الحكومة الاميركية من أجل زيارة الولايات المتحدة الاميركية لحضور ندوتين: الأولى عقدت في واشنطن تحت عنوان: «كيفية صناعة القرار الاميركي في السياسة الخارجية»؛ والثانية عقدت في بوسطن لمناقشة كيفية «انتقال السلطة في حال انتخاب رئيس جديد». اضافة إلى هاتين الندوتين، التقى د. رفعت السعيد بممثلين لوزارة الخارجية الاميركية وخصوصاً المسؤولين في قسم الشرق الأوسط، كما التقى بالمسؤولين في الكونغرس الاميركي، وقام بزيارة للبنتاغون حيث أجرى مناقشة مع المسؤولين عن منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. وأجرى مقابلة مع أحد المسؤولين عن رسم السياسة الاميركية في قضية نزع السلاح، كما زار جامعتي «جورج تاون» في واشنطن و «هارفارد» في بوسطن وهما من الجامعات المشبوهة في مجال علاقاتها بالمخابرات الاميركية، حيث ألقى عدداً من المحاضرات عن تاريخ مصر الحديث وعن الوضع السياسي الراهن. فهل ينم هذا التصرف من حزب التجمع وأمينه عن غفلة وضيق أفق؟ أم انه جزء من مخطط يدركه الطرفان ويتجهان نحوه رغم لافتات الخلاف الشديد الزائف[١٠]؟

ج ـ الوسائل العسكرية

ـ لعل ما في سياسة واشنطن العسكرية تجاه مصر ما يكفي، فأردأ أنواع الأسلحة وأقلها فاعلية تصدّر إلى مصر، والعكس تماماً يذهب إلى تل أبيب، ولكن مسألة «الأسلحة الرديئة» ليست فقط الوسيلة العسكرية الوحيدة لواشنطن تجاه مصر، اذ تأتي قضية إعطاء التسهيلات أو القواعد العسكرية ـ والتي تخلقت جذورها الأولى في عهد الرئيس السابق السادات ـ في المقدمة، وتعقبها المناورات المشتركة والتي نعيشها يومياً.

والوسائل العسكرية لا تنفصل من وجهة نظرنا عن الوسائل السياسية والاقتصادية، ولعل في قراءة أحدث تقرير صادر عن الكونغرس الاميركي عن المساعدات الاميركية لمصر وشروطها ما يكفي هنا. فالتقرير احتوى على العديد من المعلومات والأرقام والحقائق المهمة، منها اشارته إلى تأييد أميركا لعملية غزو مشترك لليبيا يتم بالاشتراك بين قوات مصرية وأميركية لتأديب الرئيس الليبي القذافي، هذا فضلاً عن العديد من المعلومات المهمة. ويبدأ التقرير[١١] بالقول بأن لجنة الكونغرس قد اجتمعت برئاسة لي. هـ. هاميلتون وبدأها هاميلتون بقوله: تجتمع اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط اليوم لبحث المساعدة الأجنبية لمصر في العام المالي (١٩٨٨). وتطلب الإدارة الاميركية:

ـ (١,٣) مليار دولار للمساعدات العسكرية.

ـ (٨١٥) مليون دولار للمساعدات الاقتصادية.

وهي المبالغ نفسها التي كانت مرصودة للعام السابق.

ـ وهناك أيضاً طلب بـ (١٨٠) مليون دولار تطبيقاً للقانون رقم (٤٨٠) (يقصد معونات القمح أو فائض الحاصلات الزراعية).

أما الحضور اليوم فهم روسكيو سودارث الوكيل المساعد لوزارة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وروبرت بلترو الوكيل

المساعد لوزارة الدفاع لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وروبرت بيل من مكتب آسيا والشرق الأدنى وكالة التنمية الدولية (الايد). وسوف تعرض اللجنة الفرعية عدداً من المسائل الخاصة ببرنامج المعونة الاقتصادية لمصر، لذا طلب من الحضور تلخيص بياناتهم.

ويبدأ روسكيو سودارث الحوار بقوله:

ـ شكراً سيدي الرئيس لديك البيان المعدّ، وسوف ألجأ إلى التلخيص. نحن نطلب كما قلت (٢,٢) مليار دولار للعام المالي (١٩٨٨) من أجل برنامجنا للمساعدات الأمنية لمصر، متضمناً (٨١٥) مليون دولار للجوانب الاقتصادية، و (١,٣) مليار دولار للجوانب العسكرية، و (١٨٠) مليون دولار لفائض الحاصلات. انه مبلغ كبير بالقياس لظروف الميزانية، لكننا نعتقد أنه استثمار مبرر من أجل مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

إن مصر المستقرة والعلاقة الصحية الطيبة بين مصر واسرائيل هي حجر الزاوية لسياستنا في الشرق الأوسط. فمصر ملتزمة باتفاقات كامب ديفيد واتفاقات السلام، وهي عنصر فعّال في عملية السلام بالشرق الأوسط. كذلك فهي تلعب دوراً في مواجهة الدول الراديكالية التي يسلحها الاتحاد السوفياتي والتي تهدد الاستقرار في الشرق الأوسط وافريقيا. ويمكن القول إن المعونة الاقتصادية تدعم توازن ميزان المدفوعات كما تدعم اقتصاد مصر الضعيف.

إن الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل أسباب هيكلية، لكن الظروف الخارجية مثل انخفاض أسعار البترول فاقمت الموقف: هناك تدهور حاد في ميزان المدفوعات المصري، وعجز الميزانية تجاوز (٢٠٪) من الناتج القومي الاجمالي، وهناك صعوبات أمام مصر لخدمة ديْنها الخارجي البالغ (٣٨) مليار دولار، ونمو الناتج القومي أقل من (٣٪) سنوياً في مقابل ٩٪ في الفترة بين عامي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢). فالمعونة الاقتصادية النقدية والبرنامج السلعي يدعمان ميزان المدفوعات. في

الوقت نفسه، فإن هناك المعونات المخصصة لأغراض المشروعات والتنمية.

ان الهدف الرئيسي هو دعم المجهودات الحكومية في مصر لتحقيق الاصلاح الاقتصادي، وقد اتخذت مصر اجراءات مهمة، لكن لا بد من جهد أكبر بمنظور شامل لاسترداد عافية الاقتصاد. والحكومة المصرية تجري الآن مباحثات شاملة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونحن نعتقد أن مشاركتهما ضرورية لإصلاح الاقتصاد المصري.

وبينما تساهم معونة القانون رقم (٤٨٠) في توفير الواردات الضرورية من الحبوب لمصر، **فإن الدعم العسكري (١,٣ مليار دولار) يأتي في سياق علاقة ذات أمد بعيد مع مصر من أجل تحديث قواتها المسلحة وتعويضها عن الأسلحة السوفياتية المستهلكة** (يلاحظ هنا خطورة هذا القول للتقرير الاميركي). فمن الضروري مساعدة مصر على **درء الأخطار خصوصاً بالنسبة إلى التهديد الليبي. كذلك، فإنه من الضروري أن نستمر في برامجنا للمنح العسكرية حتى يمكن للحكومة المصرية** مواجهة نمو الديون الخارجية في هذا الصدد، فقد وافق الرئيس ريغان أخيراً على تعديلات في برنامج القروض العسكرية البالغ قدرها (٤,٥) مليارات دولار، وهذه اجراءات تعطي مصر فترة للتنفس في المجال الاقتصادي وتحقيق الاصلاح. وقد تحفظت الحكومة المصرية على هذه الاقتراحات.

أخيراً سيدي الرئيس، فإن هناك برنامجاً لتحقيق (١,٧٥) مليون دولار للتدريب وتوثيق الروابط بين المؤسسة العسكرية في مصر وأميركا.

نص التقرير تم تسجيله كما تم تسجيل التقرير المقدم من روبرت بيل ـ وكالة التنمية الدولية ـ وفي تقرير «بيل» يعيد التأكيد بأن هدف المعونة الاميركية تحقيق السلام في الشرق الأوسط، عن طريق تسوية

شاملة يدخلها كل الأطراف ذوي العلاقة بالمنطقة. ويشير التقرير إلى الصعوبات التي يمر بها الاقتصاد المصري حيث تحرك ميزان المدفوعات الجارية من فائض في عام (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) إلى عجز يقدر بـ (١,٤) مليار دولار (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦). كذلك فإن عجز الموازنة المصرية العامة يقدر بـ (٨,٥) مليارات جنيه مصري في العام نفسه، وهو ما يعادل (٢٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي.

ويشير التقرير إلى أن مصر بصدد اجراءات اقتصادية لتخفيض الاستهلاك وزيادة الانتاجية ومواجهة الزيادة السكانية، ويقول:

انه منذ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، فإن الولايات المتحدة قد دخلت مع الحكومة المصرية في حوار منتظم حول السياسات، ويتم التشاور مع كبار المسؤولين في الحكومة المصرية مرة كل شهر على الأقل، ويستكمل ذلك مع الوزارات المختصة. وتوجه هيئة التنمية الدولية مساعداتها الفنية لتحليل مقترحات الاصلاح، وعلى الرغم من أن هناك حاجة للمزيد من الاجراءات إلا أن تقدماً في العديد من المسائل قد تم. وعلى سبيل المثال:

- فقد زادت الحكومة أسعار القمح والقطن بنسبة (٢٠٪) عام ١٩٨٦.
- زادت أسعار الكهرباء بنسبة (٦٠٪) عام ١٩٨٥، والغازولين بنسبة (٣٠٪) عام ١٩٨٥، ثم زادت مرة أخرى عام (١٩٨٦).
- زادت الحكومة أسعار الطيران بنسبة ٦٠٪ عام ١٩٨٦، وبدأت في إعادة النظر بالرسوم الجمركية.
- ومن الاصلاحات الأخرى، بعض التخفيض في فاتورة الدعم، وانشاء وحدة للادارة الاقتصادية تحت اشراف رئيس الوزراء، والموافقة على سياسة جديدة للحد من دعم مستلزمات الزراعة وزيادة أسعار المحاصيل الى المستوى العالمي.

وتعطي الحكومة أولوية أولى لعجز الموازنة وعجز المدفوعات وادارة

القروض. وقد نوقش برنامج الاصلاح الاقتصادي مع البنك الدولي وصندوق النقد، وتشجيع حكومة واشنطن مصر للاتفاق مع البنك والصندوق.

ويعرض التقرير مجالات المعونة الأربعة:

١ ـ مجال توازن المدفوعات.
٢ ـ مجال بناء المرافق في مصر.
٣ ـ تحسين انتاجية القطاع الخاص.
٤ ـ تنمية الموارد البشرية.

ويقول:

«في الختام نحن مستمرون في دعم المشروعات المصرية لسد الحاجة الملحة للتنمية [...] وفي الوقت نفسه فإننا ندعم ميزان المدفوعات ونناقش دائماً السياسات المتعلقة بذلك».

ان التقرير يؤكد أن مصر أصبحت بمثابة ولاية من ولايات أميركا، وأصبح التدخل في شؤونها مسألة طبيعية وأمراً شبه يومي!!

د ـ الوسائل الثقافية

وسائل الاستراتيجية الاميركية الثقافية تجاه مصر والمنطقة العربية كانت وستظل عديدة ومتنوعة، فهي تمتد لتشمل الاعلام بأنواعه وتقسيماته المختلفة، والتبادل الثقافي الرسمي وشبه الرسمي، والمشروعات العلمية والثقافية المشتركة.

وسوف نركز هنا على هذه الوسائل الثقافية من خلال المتوافر من المعلومات والحقائق. والتي يؤكد المتوافر منها أن الأمر قد وصل مؤخراً (خلال عام ١٩٨٩) إلى قيام أميركا ـ على سبيل المثال ـ بعرض مبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل الاذاعات الموجهة لتوسيع شبكاتها وزيادة ساعات بثها، على أن تكون خطة الإذاعات الموجهة واعداد برامجها تحت إشراف مشترك. وصرح مصدر مصري مسؤول أن وزارة الاعلام تدرس هذا العرض حالياً لاتخاذ القرار المناسب.

وقد أكد السفير الاميركي في القاهرة لمصدر مسؤول في الوزارة أن هذا المعرض يهدف إلى توسيع العلاقات وتبادل الخبرات في مجال الإعلام[١٢]. وهذه الوسائل الثقافية سوف نقوم بتفصيلها عبر ما تبقى من هذا الفصل على النحو التالي:

ـ بداية، إن أول اهتمام أميركي بالمنطقة كان مع بداية القرن التاسع عشر وتحديداً عام ١٨١٥، وكان اهتماماً تبشيرياً. حين عين المجلس الأميركي الخاص بالبعثات التبشيرية الأجنبية ممثلين له في القدس، وعهد اليهم بمهمة تكوين بعثة تبشيرية في المدينة المقدسة. وكان طبيعياً أن يواجه هؤلاء الممثلون عقبات سياسية ودينية وقانونية ضخمة، إذ كان القانون العثماني ـ السائد ـ في ذلك الوقت يحرّم أي نشاط تبشيري للمسيحيين الغربيين، خصوصاً في الانحاء الاسلامية التي تمثل رموزاً دينية كالقدس. ونتيجة لهذه العقبات، حولت الاستراتيجية الاميركية اهتمامها الثقافي ناحية التعليم، وكانت البداية بمدارس الأحد، فافتتح المبشرون أول مدرسة رسمية لهم في بيروت عام ١٨٢٤، وتدريجياً أخذت مدارس المبشرين ترتفع إلى الكليات ثم إلى المستوى الجامعي. وفيما بين (١٨٦٠ ـ ١٩٠١) افتتحت العديد من الكليات التبشيرية من أهمها كلية روبرت (١٨٦٣) وكانت في اسطنبول بتركيا، والكلية البروتستانتية السورية في بيروت (١٨٦٦) وهي التي عرفت فيما بعد باسم الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة الأميركية في القاهرة عام ١٩١٩.

ـ واحصائياً، كان التغلغل الثقافي الأميركي في منطقة الشرق الأوسط مع بداية القرن العشرين قد تزايد. ففي تركيا كانت هناك: ٣٦ مدرسة أميركية ثانوية، ٣٩٨ مدرسة أولية، ٤ مدارس لاهوتية، وفي ايران: ١٠٨ مدارس؛ وفي سوريا: ٩٥ مدرسة؛ وفي مصر: ٢٠٠ مدرسة[١٣].

ـ وفور إعلان قيام «اسرائيل» في عام ١٩٤٨، اعترفت الولايات المتحدة رسمياً بها، وفي الوقت ذاته قامت الجالية اليهودية بالدعم

المادي للدولة الجديدة، واستكملته بالدعم الثقافي بين الدولتين الأميركية والاسرائيلية إلى الحد الذي جعل البعض يذهب إلى أن الدولتين مرتبطتان ثقافياً أكثر من ارتباطهما سياسياً.

وكان للفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية طابعها الخاص بالنسبة إلى الاستراتيجية الثقافية الاميركية تجاه بلدان المنطقة، فظهرت عدة برامج تعليمية موجهة وخطيرة، ويأتي في مقدمتها «اتفاقات فولبرايت للتبادل التعليمي»، التي عقدت مع تركيا وإيران في عام ١٩٤٩، ولم تمض فترة طويلة حتى كانت معظم دول الشرق تشترك في هذا البرنامج. فبين عامي ١٩٤١ و١٩٦٦ كانت ١٢,٤٪ من جميع المنح الأميركية موجهة نحو الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وعلى سبيل المثال كان هناك ٢٥١ أميركياً يتلقون منحاً للقيام بأعمال للبحث والتدريس. بينما تقدم ٧٦١ مصرياً إلى الولايات المتحدة الأميركية للغرض نفسه، وبالنسبة إلى اسرائيل فقد أرسل ١٣٣ أميركياً إليها مقابل ٢٠٨ اسرائيليين إلى واشنطن. وفيما يتعلق بإيران فقد بعثت أميركا ١٥٨ أميركياً إليها مقابل ٤٨٣ إيرانياً. اما تركيا فقد كان هناك ٢٣٩ أميركياً للدراسة والبحث مقابل ٦٥٥ تركياً[١٤].

ويتطور الاهتمام وتتقدم معه الأنشطة خلال حقبتي (الستينات والسبعينات) إلى أن تحدث مبادرة القدس عام ١٩٧٧، ويليها توقيع اتفاقات كامب ديفيد في آذار/ مارس ١٩٧٩، والتي دشنت الاهتمام الثقافي الاسرائيلي بمصر، وأعطته ابعاده الرسمية، ففي الوثيقة الأولى لمؤتمر كامب ديفيد جاء في الديباجة:

«ان السلام يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون مع الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية».

ويلاحظ أن ذكر العلاقات الطبيعية جاء على نحو عام مجمل.

وفي متن معاهدة السلام الموقعة في آذار/ مارس ١٩٧٩ يرد النص التالي:

«يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقوم بينهما ستتضمن

الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية».

وهنا يؤكد النص إلزام الطرف المصري باعتبار العلاقات الطبيعية على مستوى العلاقات الدبلوماسية.

وفي الملحق رقم (٣) من المعاهدة يرد في البند الرابع النص التالي:

«ويعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل ويتمنع كل طرف من الدعاية المعادية للطرف الآخر».

وهنا تنتقل الطلبات الاسرائيلية الى التحديد الدقيق، فالمطلوب الأول تشجيع تغيير مفاهيم الناس في مصر في عبارة: «التفاهم المتبادل والتسامح». والمطلوب الثاني هو منع عمليات التحصين الفكري لمفاهيم وقيم المجتمع في عبارة: «يمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية».

وفي الاتفاقية المعقودة في ٨/ ٥/ ١٩٨٠ يرد في البند الثاني:

«يسعى الطرفان إلى فهم أفضل لحضارة وثقافة كل طرف من خلال تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية، وتبادل المنتجات التكتيكية والأثرية وتبادل الاعمال الفنية وتشجيع اقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون البصرية».

وهكذا ينكشف المطلوب الاسرائيلي من مصر في هذا النص سواء من حيث تحديد الغايات والأهداف، وهي تبديل مفاهيم المصريين ليتحولوا إلى ما يسميه النص (فهمٌ أفضل لحضارة وثقافة الاسرائيليين)، أم فيما يتعلق بتحديد الوسائل العلمية والثقافية الواردة في النص وهي شاملة لمعظم وسائل الحياة التربوية والفكرية في مصر.

وتتابعت بعد توقيع الاتفاقات أشكال التطبيع العقلي الثقافي، وما يهمنا هنا هو ذلك الجانب المتصل بالاختراق العقلي للمجتمع المصري كنموذج مصغر لما ينتظر العقل العربي. وهنا نلحظ تداخل الأدوار، والوظائف التي قام بها بعض الباحثين من الاسرائيليين والأميركيين في مصر وبين العديد من الهيئات والمنظمات الصهيونية المعروفة، وتنوعت

أيضاً عمليات التطبيع الأخرى في مجالات السياحة والاقتصاد والطب النفسي[١٥]، ولعب المركز الأكاديمي الاسرائيلي دوراً بارزاً في هذه الأنماط من التطبيع من خلال شبكة أبحاثه ورجال المخابرات الاسرائيلية الذين يحتلون مواقع قيادية بداخله منذ إنشائه عام ١٩٨٢، وهم شيمون شامير ـ غبرائيل واريوغ ـ أشير عوفاديا[١٦].

ثانياً: المظلة الاميركية...

الاختراق الثقافي داخل مصر
بعد كامب ديفيد

للولايات المتحدة الأميركية ركائز عديدة للاختراق الثقافي داخل مصر والمنطقة العربية، ولهذه الركائز ـ كما سبق القول ـ وظيفتان: الأولى، الاختراق الثقافي المنظم، ومحاولة فهم المجتمع المصري وتفاصيل عملياته السياسية والاجتماعية وتصديرها إلى واشنطن، حيث وكالة المخابرات المركزية الاميركية (C.I.A.) بهدف إعادة برمجتها، وفي أساليب ونظم علمية متطورة تمهيداً للتحكم في العقل وفي المجتمع ككل. والوظيفة الثانية: خدمة الاستراتيجية الاسرائيلية من خلال ممارسة دور (قناة الربط) بين الجهات المصرية الثقافية والعلمية، وبين الجهات الاسرائيلية المعروفة والتي يخشى البعض التعامل معها علانية، إما خوفاً من المعارضة المصرية، أو خشية من (المقاطعة العربية النفطية) لهم ان هم كشفوا أو بانت عوراتهم السياسية، وأحياناً تمتد هذه الوظيفة إلى حيث «العملاء الجدد» لخدمة الاستراتيجية الاسرائيلية في مصر والعالم العربي، فيتم تجنيدهم على مراحل ووفق وسائل متدرجة، يأتي التعامل مع الجهات الاميركية وجيوش الباحثين الأميركيين في مقدمتها، فإذا ما اطمأن «العميل الجديد» لها تم ربطه عبر (قنوات الربط المعروفة) بالجهات الاسرائيلية التي تصب بدورها في جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد).

ولأن الجهات الأميركية، التي تمثل بؤراً صديدية في جسد المجتمع المصري، جهات عديدة ولا حصر لها، فإننا سوف نقدم هنا أكثر هذه الأسماء شهرة وأكثرها خطراً وهي:

١ ـ الجامعة الأميركية في القاهرة.

٢ ـ مؤسسة راندا الأميركية.
٣ ـ المركز الثقافي الأميركي.
٤ ـ مركز البحوث الأميركية في شارع الدوبارة ـ القاهرة.
٥ ـ مؤسسة فورد فاونديشن.
٦ ـ هيئة المعونة الأميركية.
٧ ـ معهد ماساشوستس وفرعه في القاهرة ومعهد الـ «ام ـ اي ـ تي» (في مبنى جامعة القاهرة).
٨ ـ مؤسسة روكفلر للأبحاث.
٩ ـ مؤسسة كارينجي.
١٠ ـ معهد دراسات الشرق الأوسط الأميركي.
١١ ـ معهد التربية الدولية والمتخصص في منح السلام.
١٢ ـ معهد بروكنجر.
١٣ ـ معهد المشروع الأميركي.
١٤ ـ الأكاديمية الدولية لبحوث السلام.
١٥ ـ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جامعة (جورج تاون).
١٦ ـ مشروع ترابط الجامعات المصرية الأميركيةَ ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. (تبلغ ميزانيته السنوية ٢٧ مليون دولار تقدمها المخابرات الأميركية وأجهزتها المعروفة).

والجهات السابقة تترابط من خلال أجهزة المخابرات الأميركية والاسرائيلية بالمراكز البحثية الاسرائيلية لتكوّن مجتمعة شبكة منسقة الادوار وخطيرة الأهداف.

١ ـ قائمة تفصيلية بالمؤسسات الأميركية والألمانية المشبوهة في مصر

وبتفصيل دور تلك المؤسسات عالمياً يتضح حجم الخطر الذي تمثله، خصوصاً اذا ما ربطناه بدور المخابرات المركزية الاميركية كما سيتضح فيما بعد.

(أ) اليوسا والفورد

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة تعيد ترتيب أوراقها واهتماماتها الدولية وفقاً لما عرف بعد ذلك بالحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وكان طبيعياً أن يكون الاهتمام منصباً على تلك الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي وتحديداً ايران وتركيا ولبنان، و «مصر» باعتبارها (المركز العصبي) لدول المنطقة ككل. من هنا أنشئت عام ١٩٥٣ الوكالة الأميركية للإعلام «اليوسا» والتي طلب منها أن تتغلغل ثقافياً واعلامياً في بلدان العالم الثالث، ويكفي هنا لمعرفة اتجاهات الوكالة ان نستمع إلى كلمات مديرها ـ ترجمتها إلى العربية الدكتورة رضوى عاشور في العدد الثاني من مجلة المواجهة ١٩٨٤[١٧] ـ الذي يقول:

«ليس لدينا الوسائل للتخاطب المباشر مع الجماهير العريضة في الخارج، ولكننا نحاول مخاطبتهم من خلال قادتهم، أولئك الذين يسيطرون على وسائل إعلامهم، هكذا نتمكن من التأثير على ما تشاهده الجماهير عبر وسائل الإعلام المحلية، إننا نركز جهودنا على جزء من السكان، طبقة القادة، والطبقة المتعلمة».

وفي عام ١٩٥١ أنشئت أخطر مؤسسات التجسس العلمي في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية على وجه الإطلاق «مؤسسة فورد فاونديشن»، والتي بدأت ممارسة نشاطها في مصر عام ١٩٥٢ مع قيام ثورة يوليو/ تموز، ولم تكن مصادفة! ويكفي للتدليل على الدور الخطير الذي قامت به ـ ولا تزال ـ هذه المؤسسة أن تقرأ كلمات بيتر جونسون وجوديث تاكر في عدد مجلة المواجهة سالف الذكر، وكيف أن هذه المؤسسة قد تعاظم دورها التجسسي في السبعينات، عندما اهتمت بالتغييرات الاجتماعية والدينية والثقافية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط، بهدف دراسة مقومات هذه التغييرات والتنبؤ بها لمساعدة السياسة الأميركية على التحكم في مسار التغير داخل هذه المجتمعات، لخدمة مصالح الولايات المتحدة والقضاء أولاً بأول على العناصر التي تهدد السيطرة الأميركية على المنطقة من عناصر دينية وقيام الثورة الايرانية، خصوصاً بعد اغتيال السادات.

(ب) ام ـ اي ـ تي

وفي نهاية الخمسينات ورغبة في توحيد نشاطات مراكز البحوث الأميركية المهتمة بالشرق الأوسط، أنشيء «مركز الشؤون الدولية بجامعة هارفارد» و «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا»، والأخير له مقر هائل بجامعة القاهرة في مبنى كلية دار العلوم الجديد، ويعمل منذ عام ١٩٧٥ مع جامعة القاهرة في العديد من الأبحاث والمشاريع السياسية والاجتماعية والإحصائية، من خلال فريق من الأساتذة من كليات العلوم والتجارة والآداب والاقتصاد (والأسماء لدينا لمن يشاء).

ويلاحظ أن أبحاث هذين المركزين تتبعان مباشرة وكالة المخابرات الاميركية للاستفادة منها لغزو عقل وجسد البلاد التي تجرى فيها الأبحاث. والنماذج لهذا عديدة وفي مقدمتها تلك الدراسات التي أجراها دوغلاس بايل عن فيتنام، والجنرال الاسرائيلي هاركابي عن «مقاومة الفلسطينيين»، وجبريل الموندولوسيان باي عن «كيفية مقاومة الثورات»، وجميعها من تمويل المركزين السابقين!! وذهبت مباشرة إلى المخابرات الاميركية!!

(ج) الميسا واليوسيكا

وفي عام ١٩٥١ أنشيء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة، ومن خلاله تكونت جماعة دراسات الشرق الأوسط عام ١٩٦٦ (الميسا) ومعهد الشرق الأوسط، واتجه اهتمامهما إلى دراسة التطورات الاجتماعية والنفسية والدينية التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط ومصر على وجه الخصوص. وتضم هذه الجماعة العديد من أساتذة علم الاجتماع والسياسة الذين تربطهم ببعض الأساتذة ـ المصريين ـ علاقات وثيقة تتعدى نطاق البحوث المشتركة إلى مجال الزيارات العائلية (نموذج د. سعد الدين ابراهيم). ومن هذه الأسماء الأميركية: شارل عيسوي، برنارد لويس، مالكوم كير (الذي اغتالته رصاصات لبنانية وهو يدخل الجامعة

الاميركية في بيروت عندما كان رئيساً لها مع بداية عام ١٩٨٦). وليونارد بايندر، ريتشارد ميتشل (الذي مولت المخابرات الاميركية دراسته الخطيرة «الاخوان المسلمون»)، والصهيوني نوث ويستون والمستشرقان جيب وقدوري، وسميث وفاتيكيوتش صاحب الكتاب المهم الذي شوه فيه عبد الناصر تماماً المعروف بـ :**عبد الناصر وجيله**.

وفي عام ١٩٧٨ أنشأت (وكالة المخابرات المركزية الاميركية) أحدث أجهزتها التي تعرف بـ «الوكالة الاميركية للاتصال الدولي يوسيكا»، والتي حلت عملياً محل «اليوسا» وأسقطت كل الحدود بين النشاط الثقافي والتعليمي والاعلامي للولايات المتحدة في الخارج، وأصبح الجهاز الدعائي للدولة يسيطر على نشاطات واسعة منها: تبادل الطلاب والأساتذة والمعارض الفنية وتعليم اللغة الانكليزية. وتضم (اليوسيكا) ثلاث ادارات:

الإدارة الأولى: هي ادارة الاذاعة التي تدير اذاعة أميركا، والتي وصلت ميزانيتها إلى ٧ ملايين دولار عام ١٩٧٩، وهي تستخدم ـ أي الاذاعة ـ ١١١٣ موظفاً، ولها (١٠٩) محطات ارسال، منها ٤١ داخل الولايات المتحدة نفسها.

الإدارة الثانية: هي إدارة البرامج التي تنتج وتختار المادة الثقافية للسينما والإذاعة والتلفزيون والصحف الأجنبية وادارة الشؤون التعليمية والثقافية، وهي المسؤولة عن العلاقات بين المعاهد التعليمية ومراكز الأبحاث الاميركية ونظائرها الاجنبية، وتشرف على برامج تبادل الزيارات التي تصل إلى ١٢ ألف زائر سنوياً من مختلف التخصصات، وتعد مصر في مقدمة البلدان الزائرة!!

والإدارة الثالثة: هي مجلس المنح الدراسية للأجانب، عام ١٩٨١.

هذا وقد خصصت المخابرات الاميركية لوكالة «اليوسيكا» ميزانية قدرها ٤٨ مليون دولار، (أي أربعة أضعاف ميزانية اليونسكو) وهي

تستخدم ٨٥٠٠ موظف متفرغ، يضاف اليهم عدد آخر من الخبراء المتخصصين، ويعمل نصف موظفي هذه الوكالة في واشنطن، أما النصف الآخر ففي خارج البلاد والتي منها مصر والبلدان العربية.

(د) هيئة المعونة الاميركية إيد

يصفها البعض عادة أنها بمثابة حكومة ظل أميركية في مصر، والواقع أنها كذلك أو أخطر من ذلك، فهي أنشئت خصيصاً لتحكم التبعية الثقافية والتعليمية، ولتربط البلاد التي تعمل فيها مثل: باكستان، اثيوبيا، فنزويلا، الاردن، المغرب، مصر، البرازيل، بيرو، الهند، بنغلاديش، بعجلة المخابرات الاميركية. وتتعاون «هيئة المعونة الأميركية» مع مؤسسة «فورد فاونديشن»، وتقدم منحاً مالية مشروطة إلى جميع الوزارات في مصر وإلى أغلب الجامعات المصرية، وتشترك في دراسات اجتماعية واقتصادية مصرية في غاية الحساسية والخطورة، ويكفي أن نشير هنا إلى أبحاثها في مجال الجماعات الدينية المتطرفة والريف المصري والصرف الصحي (!!) ومشروعات النقل العام بمصر وتحديد النسل وغيرها!!

(هـ) الجامعة الأميركية في مصر

أنشئت هذه الجامعة عام ١٩١٩ ـ عام الثورة المصرية الأولى ـ وهدفت منذ انشائها إلى نشر الثقافة الاميركية في مصر والتغلغل الثقافي والسياسي والعلمي داخل احشاء المجتمع المصري، وأنشىء بداخلها مركز البحوث الاجتماعية عام ١٩٥٥ الذي ساهم في تطوير اتجاهات التجسس داخل هذه الجامعة ـ والتي سنقوم بفتح ملفها في الفصل الثاني ـ ويكفي أن نشير هنا للتدليل على خطورة هذه المؤسسة منذ قيامها وحتى اليوم، ان رئيسها السابق كريستوفر ثورن كان عميلاً للمخابرات المركزية الاميركية خلال فترة رئاسته لها، وان المناهج والأساتذة والأبحاث والطلاب يتم صياغتهم وفقاً للنمط الاميركي في التعليم والحياة ووفق احتياجات الاستراتيجية الاميركية،

وان العديد من أساتذتها ومن خلال (مركز البحوث الاجتماعية بداخلها) يقومون بإجراء بحوث مشتركة مع أساتذة مصريين وأجانب حول المجتمع المصري وقضاياه المختلفة.

(و) معهد التربية الدولية وفيلق السلام

وفي عام ١٩٦١ أنشأت المخابرات المركزية الاميركية من خلال رغبة شخصية للرئيس كيندي ما عرف بـ «فيلق السلام»، وهو عبارة عن مجموعة من الاساتذة الاميركيين التابعين للمخابرات المركزية، والذين يقومون بالدعوة إلى النمط الحضاري بأميركا ويعملون كحلقة وصل بين الاقليات السوداء، والمؤسسات الأفريقية، وتتخذ من مصر مقراً. هذا فضلاً عن دعم عمليات مقاومة الثورات التي تقوم بها الدول الصديقة، وفي الفترة نفسها تقريباً أنشأت المخابرات الاميركية «معهد التربية الدولي» مكوناً من ٤٩ شخصاً، يمثلون الشركات متعددة الجنسية والبنوك والمؤسسات والجامعات، وهو يشرف على ٢٤٠ برنامجاً منها ١١٠ مخصصة للطلاب و١٣٠ للاساتذة، كما أن المعهد هو الذي يدير مشروع «فولبرايت» وبرنامج «هامفري» للمنح الدراسية وللموظفين الشبان المأمول فيهم تولي مواقع مسؤولة في بلادهم، وبرنامج افريقيا الجنوبية المخصص لطلبة افريقيا الجنوبية، وبرامج السلام الخاصة بمصر وبمنطقة الشرق الأوسط، ويمارس أهم أدواره في مصر من خلال الجامعات والوزارات المختلفة وخصوصاً وزارة الاقتصاد.

(ز) المؤسسات الأوروبية

وبعد النشاط الاميركي السابق ـ والذي سنفصّله فيما بعد ـ يأتي نشاط البحث الأوروبي وتحديداً الألماني، حيث مؤسسات «فريدريش إيبرت» و «فريدريش نومان» و «كوتاروا ـ ايدنارو» والتي تبحث في جذور المجتمع المصري العريقة، هادفة إلى تفتيت البناء القومي للمجتمع المصري، وتبحث في القضايا والمشكلات الاجتماعية والدينية

والعسكرية المصرية، وتلي ذلك مؤسسات البحث الفرنسية والايطالية[١٨].

وليكمل المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة ومجموعة العملاء أقصد (العلماء) الذين يتعاملون معه من أساتذة علم النفس إلى أساتذة السياسة إلى أساتذة علم الاجتماع، يأتي هذا جميعه ليكمل حلقة الجريمة... جريمة البحوث المشتركة في مصر.

(ح) هانز زايدل الألمانية

وتترابط مع المؤسسات السابقة مؤسسة المانية شهيرة هي مؤسسة «هانز زايدل»، والتي تترابط في علاقة وثيقة مع المؤسسات البحثية الاميركية، وتربطها صلات وثيقة أيضاً مع المخابرات الاميركية. وتكشف بعض الوثائق والتحقيقات الصحفية دور هذه المؤسسة وسط العمال المصريين[١٩]، حيث ذكرت بعض الوثائق أن نزاعاً حاداً نشب بين مؤسسة «هانز زايدل» التي دخلت مضمار التدريب في مصر منذ عام ١٩٨٤، وبين المسؤولين في جهاز التنظيم والادارة ووزارة التنمية الادارية في مصر، وهي الجهة المنوط بها تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة بين المؤسسة والوزارة في عهد كمال حسن علي. وقد أدى النزاع إلى استقالة ممثل الجانب المصري د. محمود مختار منصور، لأسباب يتبين معظمها من مكاتباته إلى رؤسائه، حيث أكد أن ممثل الجانب الألماني د. بامبرج، كان يرفض ايضاح القيمة المالية لتكاليف كل مدرب مصري، مكتفياً بالاشارة إلى أن المؤسسة تمنحه مصروف جيب، اضافة إلى دفع تكاليف الاقامة كاملة بالنسبة إلى الدورات التي تنفذ خارج القاهرة، كما كشف د. بامبرج، عن تباين تكلفة الخبراء الألمان الذي يتم استقدامهم للاشراف على بعض البرامج المنفذة خلال فترة الاتفاقية لتصل ما بين ٢٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ مارك للخبير الواحد، والأدهى أن ممثل الجانب الالماني أعد تقريراً عن تقييم نشاط المؤسسة، والإنفاق المالي لها،

وعدد الدورات والمتدربين والمدربين، ورفض إطلاع الجانب المصري عليه حين طلب ذلك، وأرسله الى بلاده سراً.

ويسافر بامبرج ويعود في عام ١٩٨٧ لنجد على مكتب وزير التنمية الادارية معظم ما يؤكد أن الجانب الألماني قد أعد خطة القيام بعدة دورات دون معرفة رأي الجانب المصري أو أخذ موافقته، وأن تلك الدورات لا تتضمن أي معونة فنية من المانيا، وينقصها من يقوم بالاشراف الفني والتقييم، كما لم يبين الجانب الألماني تكاليف دوراته المقترحة، ولا من هو مشرفها الإداري من قبله، ويؤكد الجانب المصري على رفض عقد الدورات في مقر مؤسسة «هانز زايدل»، بعد أن ثبت أنها غير مجهزة لعقد المحاضرات. وبعد عدة دورات وزيارات ومكاتبات وتحذيرات من عدم التعامل مع أي جهة مصرية الا مروراً بالمسؤولين المصريين، يستقيل ممثل الجانب المصري من المشروع بعد أن يقدم تقريراً دامغاً عن الواقع التنفيذي للاتفاقية، وبعد أن تأكد له أن الجانب المصري قد جدد الاتفاقية، وكانت مدة الأولى ٣ سنوات، بالنصوص ذاتها، فيقول:

> «ان الجانب المصري قد ترك للممثل الألماني كافة السلطات والاختصاصات المتعلقة بالجانب المصري. سواء من الناحية المالية أو الإدارية أو الفنية، بل وصل الأمر إلى حد أن يختار مندوب المؤسسة الألمانية، ويرشح بنفسه المستفيد من دورات الاتفاقية وزياراتها في الخارج، وهو صميم اختصاص الجانب المصري».

ووصل الأمر أيضاً كما تقول الأوراق إلى أن يرشح مندوب المؤسسة اسم المندوب المصري الذي يمكن التعاون معه كممثل للجانب المصري. ورغم أن نصوص الاتفاقية توجب مسؤولية مدير المشروع الالماني والمسؤول المصري عن تنفيذها أمام مجلس الادارة، فإن مجلس الإدارة لم يمارس أي نشاط ولم ينعقد رسمياً للنظر في نشاط المؤسسة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧. وظل الجانب المصري طوال هذه المدة دون أن تصله صورة رسمية عن الاتفاقية، وعلى الأخص النسخة العربية، والتي تقول المادة (١١) من الاتفاقية

أنه في حال اللبس يؤخذ بنصوصها!!

ويشكو الجانب المصري مرّ الشكوى من انفراد مندوب المؤسسة بالعمل، وصعوبة تعويده على أسلوب المشاركة!! ويطلب المصريون ضرورة اجتماع مجلس الإدارة لوضع خطة عمل محددة ومكتوبة بالتواريخ والجداول والمصروفات والتكلفة المالية للنشاطات كافة، وفقاً لنصوص الاتفاقية، ولكن دون جدوى.

جدير بالذكر أن الاتفاقية تنص في المادة (٦) على:

«ضرورة اجتماع مجلس إدارة المشروع، وهو مكون من اربعة اعضاء مرة في العام، إن أمكن، وان تقدم المؤسسة ٦٥٠ ألف مارك لأغراض التدريب، و١٧٠ ألف مارك لإقامة مؤتمرات تدريب، و٢٨٠ ألف مارك لمعدات مراكز التدريب، مدفوعة كلها على أقساط خلال مدة التنفيذ على أن يقوم الجانب المصري بتجهيز مواقع وتسهيل اقامة مدير المشروع الألماني وأسرته، والخبراء الذين يحضرون لمدة قصيرة، وخدمتهم في مجال تصاريح الإقامة والضرائب والجمارك».

وهو احتلال مبطن لقلب المجتمع ومؤسساته العمالية الثقافية الفاعلة!!

٢ - مؤسسات المخابرات ورجالاتها ودورها الأكاديمي

وتترابط بالمؤسسات السابقة قائمة أخرى من المؤسسات التي تعمل تحت لواء المخابرات الاميركية، وتذكر التقارير الصحفية والعلمية المتاحة[٢٠] أن وكالة المخابرات المركزية تحرص دائماً على أن يكون لها عين في كل مكان. وهي تعمل في سرية مطلقة، وخشية من كشف أعمالها القذرة فهي تلجأ إلى عدد من المؤسسات الثقافية والشركات التجارية لتكون ستاراً لأعمالها وحتى تكون الوكالة بعيدة عن الشبهات، وهي تمول هذه الشركات والمؤسسات بميزانيات ضخمة ومهولة. ويعمل رجال هذه المؤسسات والشركات تبعاً لتعليمات وخطط الوكالة، وفي كثير من الأحيان تعمد الوكالة إلى أن تدير أعمالها في بلد ما (نموذج مصر) من داخل أحد أقسام هذه الشركات، وتختار الوكالة الشركات والمؤسسات الكبرى التي تنتشر في أنحاء الدنيا. وقد

كشفت أخيراً مجلة **رومبار المصورة** بعض هذه المؤسسات والتي منها:

المؤسسة		المقر
– معهد التعليم السياسي	مركزه	كوستاريكا.
– معهد الخدمة العامة الدولية	مركزه	لندن.
– مركز شؤون الأميركيتين	مركزه	غيانا البريطانية.
– اتحاد الناشرين	مركزه	بون.
– الاتحاد العالمي للمدرسين	مركزه	باريس.
– لجنة رجال القانون الدوليين	مركزها	جنيف.
– مركز الدراسات الاجتماعية	مركزه	الدومينيكان.
– الاتحاد الدولي للصحفيين الأحرار	مركزه	لندن.
– اتحاد نقابات العمل الحرة	مركزه	بروكسيل.
– الجامعات	مركزها	بالولايات المتحدة الاميركية.
– جبهة اللاجئين	مركزها	اميركا الجنوبية.
– مراكز الاستعلامات	مركزها	أنحاء العالم.
– اتحاد الثقافة الحرة	مركزه	أنحاء العالم
– فرق السلام	مركزها	أنحاء العالم
– فروع الجامعات الاميركية في الخارج	مركزها	أنحاء العالم
– مؤسسة كويكرز للسلام	مركزها	أنحاء العالم
– اتحاد الصحف الأميركية	مركزه	أنحاء العالم
– مؤسسة كارنيجي	مركزها	أنحاء العالم
– الاتحادات العمالية	مركزها	أنحاء العالم
– بنك ريبابلك ناشيونال	مركزه	أنحاء العالم
– مؤسسة الصليب الأميركية	مركزها	أنحاء العالم
– مؤسسة شؤون الطلاب العالمية	مركزها	أنحاء العالم

ـ لجنة العمل من أجل حرية الثقافة	مركزها	أنحاء العالم
ـ اتحاد الطلبة العالميين	مركزه	أنحاء العالم

وحددت المجلة ٨٠ مؤسسة لها علاقة بالمخابرات.

والهدف من ذلك هو سعي وكالة المخابرات المركزية إلى استخدام هذه المؤسسات الثقافية والتي تهتم بالشؤون الانسانية والعالمية في الظاهر، من أجل شرح سياسة الولايات المتحدة، والتي تدعو إلى السلام وإلى الحرية وتعمل من أجل حماية مصالح أميركا في الخارج. وقد كشفت إحدى المجلات الاميركية أخيراً عن العلاقة بين اتحاد الطلبة العالميين والوكالة، حيث تستخدم عدداً من أعضائه المسافرين إلى الخارج للعمل كجواسيس، كما كشفت منذ سنوات عن الاتصال الوثيق بين لجنة العمل من أجل حرية الثقافة والوكالة التي كانت تقوم بالانفاق على اصدار عدد من المجلات من بينهم مجلة **حواء** اللبنانية التي يترأس تحريرها توفيق صايغ، وأغلقت عندما اكتشف صاحبها ورئيس تحريرها أن الأموال التي تنفق على المجلة هي من وكالة المخابرات الاميركية. وهناك علاقة قوية بين مجلة **بلاي بوي** والمخابرات الاميركية عن طريق المؤسسات التي تديرها لاصطياد كبار المسؤولين وكشف أسرارهم.

(أ) رؤساء وكالة المخابرات الاميركية ودورهم الأكاديمي

تناوب على رئاسة المخابرات المركزية الأميركية حتى يومنا هذا (١٩٨٩) ١٣ رئيساً، كانوا في أغلبهم يضعون الدور الثقافي والتغلغل النفسي والحرب النفسية لشعوب العالم الثالث ـ وتحديداً لشعوب المنطقة العربية التي تحتوي مصر بداخلها ـ في قمة أولويات عملهم، وبتتبع تاريخ هؤلاء القادة يتضح ما يلي[٢١]:

الأميرال هيللنكوتر: سلمه الرئيس هاري ترومان رئاسة وكالة المخابرات المركزية في عام ١٩٤٧، وكان الأميرال روسكو هيللنكوتر

مشرفاً في الأساس على «بيرل هاربور»، ثم عمل مساعداً للجنرال أيزنهاور خلال الحرب العالمية الثانية. كانت مهمة المخابرات حينذاك علاوة على حماية أمن وسلامة الولايات المتحدة الأميركية هي الحفاظ على مصالح أميركا من أن تتسرب إليها الشيوعية. تولى روسكو أمر المخابرات من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٠ عندما عين سفيراً للولايات المتحدة في الاتحاد السوفياتي، وذلك في عهد لم تكن وكالة المخابرات المركزية قد توسعت بهذا الشكل الخرافي، وكانت ميزانيتها حينذاك محدودة لا تتعدى المليار دولار.

الجنرال والتربيدك سميث: تولى شؤون المخابرات في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٣، كانت مهمته الحقيقية حينذاك في كوريا خلال التدخل الاميركي هناك عام ١٩٥٠. وهو أول من استخدم الجواسيس من الطلبة ورجال الأعمال. وفي عهده تم انشاء قسم المخابرات في كل سفارة أميركية في الخارج. انتهت مهمة سميث بانتهاء الحرب الكورية، وعين مساعداً لوزير الخارجية الاميركية دين اتشيسون في حكومة الرئيس ترومان، ثم مديراً لشركة الفواكه والموز في غواتيمالا، وهي الشركة التي أطاحت بحكومة الرئيس الغواتيمالي أربانزا عام ١٩٤٨.

آلان دالاس: هو بحق أبو المخابرات المركزية، وفي عهده أصبحت الوكالة دولة داخل الامبراطورية، وقفزت ميزانيتها في عهده إلى ٦ مليارات دولار. توفي «آلان» منذ سنوات عن ٧٥ عاماً، وهو شقيق جون فوستر دالاس وزير خارجية الجنرال أيزنهاور وصاحب النظرية السياسية (حافة الهاوية). وقد عمل آلان طول حقبة ٥٠ عاماً جاسوساً محترفاً للولايات المتحدة. وقد بدأ احتراف التجسس والتخابر عندما عمل كموظف في سفارة أميركا في فيينا خلال الثلاثينات عقب تخرجه من كلية الحقوق، وكان أول عمل تخابري قام به هو التجسس على المخابرات النازية والفاشية. وكان الرئيس هاري ترومان قد استعان بثلاثة من الأميركيين لتنظيم المخابرات الاميركية

والاسرائيلية بعد ذلك، كان أحدهم آلان دالاس.

وقد عينه والتربيدك سميث المدير الثاني للمخابرات رئيساً لقسم التجسس والتجسس المضاد. وقد طرد كينـدي «آلان» عقب فشل الهجوم الاميركي على «خليج الخنازير» في محاولة أميركية لإسقاط الرئيس الكوبي كاسترو ونظامه. وكانت المعلومات التي قدمها «آلان» إلى كينـدي هي السبب في فشل الغزو، ورغم ذلك، فقد انضم آلان بعد طرده إلى مجلس الأربعين في وكالة المخابرات، أو المجموعة رقم (٢٠٣) كما يطلق عليها، وهم خبراء المخابرات في أميركا. ومن أقوال آلان دالاس:

«لقد جعل القانون من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أقوى جهاز للمخابرات في التاريخ، وأعطاها نفوذاً لم يمنح لأية مخابرات أخرى».

تولى أمر الوكالة مدة ٨ سنوات، وكان بعد الحرب العالمية الثانية قد تفرغ مع أخيه جون للعمل في المحاماة بمكتب دافيد روكفلر نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية السابق.

جـون ماكـون: رجل صناعة، تخصص في بناء السفن. عينه الرئيس جون كيندي رئيساً للمخابرات بعد آلان دالاس، وتولاها في الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥. وقد أعاد تنظيم المخابرات مرة ثانية بعد فشل غزو كوبا، وارتفعت ميزانيتها في عهده إلى ١٠ مليارات، وبلغ عدد العاملين فيها ٢٠٠ ألف نسمة في الداخل والخارج من الرجال والنساء. وفي عهده أثبتت وكالة المخابرات المركزية وجود صواريخ سوفياتية في كوبا وكادت أن تشتعل الحرب، وبات العالم معرضاً للهلاك.

وعندما جاء جونسون عقب اغتيال كيندي، أقال ماكون الذي عين على الفور مديراً لشركة التلغرافات والتليفونات بسنتياغو (C.T.T)، وهي الشركة التي أطاحت بحكم الرئيس سلفادور الليندي في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣. وعقب الفضيحة التي اكتشف العالم على أثرها تدخل (C.T.T) مع (C.I.A) استقال ماكون، وعين على الفور أيضاً

مستشاراً لاحدى شركات البترول الاميركية في الشرق الأوسط.

وليام رابون: كان يعمل قبل اشرافه على المخابرات اميرلاي في البحرية الاميركية في قسم التجسس، ثم اختاره جونسون مسؤولاً عن الـ (C.I.A)، وأمضى في عمله أربعة شهور فقط بعد أن فشل في مهمته.

ريتشارد هولمز: ابدع جواسيس الـ (C.I.A) بعد آلان دالاس. كان يترأس قسم التخطيط والاعمال القذرة. خطط لانقلاب مصدق في ايران، رفض خطة خليج الخنازير «غزو كوبا». بدأ حياته العملية بعد أن تخرج من جامعة «هارفارد» وعمل بالصحافة في وكالة «اليونيتدبرس»، وحصل على أول حديث صحفي عالمي من أدولف هتلر عام ١٩٣٨. أهمل عمله الصحفي طوال فترة الحرب العالمية الثانية ليتجسس لحساب المخابرات. ووصلت المخابرات في عهده إلى قمة طغيانها وتدخلها السافر في حياة الناس داخل وخارج أميركا، وكوفىء على خدماته الجليلة في المخابرات كمدير لها في الفترة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٢ ليكون سفيراً لأميركا في طهران!!

جيمس شلزنجر: عمل في وكالة المخابرات المركزية منذ تخرجه من الجامعة حتى تولى رئاستها في الفترة من عام ١٩٧٢ حتى نهاية عام ١٩٧٣ عندما عين وزيراً للدفاع الاميركي، وكانوا يصفونه في الوكالة بـ «الرجل الذي يعرف كل شيء... عن كل شخص هام في القارات الخمس». وضع كتاباً أسماه: **الاقتصاد والأمن السياسي** أهلّه ليختاره الرئيس السابق نيكسون وزيراً للدفاع الاميركي.

اليوت ريتشاردسون: عمل في وكالة المخابرات منذ انشائها، وتدرج من جاسوس صغير حتى عينه نيكسون مديراً لها بعد شلزنجر.

وفي عهده نظم الوكالة وطرد عدداً من موظفيها من بينهم فيكتور ماركيتي الذي نشر عدة كتب عن الـ (C.I.A.) من بينها: **بلا عباءة**

أو خنجر بين السيف والموقع الصعب، ولم يستطع أن يفعل شيئاً للرئيس نيكسون بعد اكتشاف فضيحة ووترغيت التي تم اعدادها بمساعدة مكتب التحقيقات الفيدرالية (.F.B.I) لمصلحة نيكسون، ولم تفلح مجهودات ريتشاردسون في منع صحيفة **واشنطن بوست** من أن تثير حادث ووترغيت والتجسس على مقر الحزب الديمقراطي، وحاول ريتشاردسون رشوة الصحفية كاترين غراهام رئيسة تحرير **واشنطن بوست** لارغامها على السكوت. وتدخل نيكسون لإنقاذ الموقف وعين بدلاً منه وليام كولبي مشرفاً على المخابرات.

وليام كولبي: وهو مدير المخابرات المركزية التاسع، وقد التقى بالرئيس فورد فور تنصيبه عقب نيكسون وأبقاه في منصبه. وكولبي جاسوس قديم تولى رئاسة أكثر اقسام الوكالة وترأس جهاز المخابرات في فيتنام الجنوبية. وكانت مهمته الأولى هي تصفية الثوار الفيتناميين، وقام بعمليات اغتيال سرية هناك وتولى الاشراف على الحرب السرية في «لاوس».

هؤلاء هم النجوم التسعة في عالم التجسس الاميركي وعالم الأعمال القذرة لوكالة المخابرات الاميركية المركزية والذين تلاهم هؤلاء:

- جورج بوش وعينه جيرالد فورد، وأصبح نائباً للرئيس ريغان ثم رئيساً حالياً لأميركا.
- تنتر عينه جيمي كارتر.
- وليام كاسي وعينه رونالد ريغان ويدير الوكالة حالياً.

(ب) الوكالة والأكاديميون

ومن الملاحظ أن رؤساء وكالة المخابرات الاميركية السابقين كانوا تواقين دائماً الى تنظيم علاقات دائمة مع الأوساط الأكاديمية الاميركية التي ترتبط مباشرة بعلاقات طيبة مع الأكاديميين في مصر، خصوصاً أساتذة العلوم السياسية والاقتصادية وعلم الاجتماع. وبعد

عشرين عاماً[٢٢] من منع وكالة المخابرات الاميركية الـ (.C.I.A) من دخول حرم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، عادت إلى التعاون مع هذه المؤسسات وتلقي النصائح والأبحاث منها ومن الكثير من الأكاديميين. وقال نائب مدير الوكالة السابق روبرت غيتس أن الوكالة بدأت بتوسيع هذا التوجه الذي بدأ في عهد الرئيس السابق جيمي كارتر، والذي يقضي بتلقي المساعدة من أفضل العقول في الولايات ومن بينهم أساتذة الجامعات. إلا أن تعامل المخابرات الأميركية مع أساتذة الجامعات أثار انتقادات حادة من قبل الكونغرس ومن داخل الجامعات الأخرى، باعتبار أن ذلك يشكل تهديداً لاستقلالية البحث الأكاديمي. أوضح غيتس أن التأكيد على السعي للحصول على وجهات نظر شخصيات من الوكالة أملتها بشكل جزئي الإخفاقات السابقة التي منيت بها الوكالة. مثال الخطأ في التنبؤ في السبعينات بمستقبل شاه ايران، حيث كان الأكاديميون يقولون أو يرون بأن الشاه كان آنذاك في حالة مضطربة، وهو رأي لم يحظ بتقويم حكومي. وقال ان ربع التقديرات الاستخبارية للوكالة يعرضها الآن أساتذة وخبراء من خارج الوكالة، بمن فيهم العسكريون المحالون على المعاش.

وأشار غيتس إلى أن الوكالة استضافت منذ عام ١٩٨٢ خمسة وسبعين مؤتمراً سنوياً قابل خلالها خبراء الوكالة أساتذة جامعات وخبراء من خارج الأجهزة الحكومية، في حين كان يعقد من ثلاثة إلى أربعة مؤتمرات من هذا النوع سنوياً في السنوات السابقة. إضافة إلى ذلك، فإن خبراء المخابرات ومحلليها يحضرون المزيد من المؤتمرات الأكاديمية التي تبحث موضوعات ذات علاقة ومصلحة لوكالة المخابرات. وكان جدل قد أثير حول علاقة المخابرات الأميركية بالمؤسسات الأكاديمية في «جامعة هارفارد» عندما اتهم عميد الجامعة مايكل سبنس استاذاً في الجامعة يدعى ناداف سفران، وهو يهودي أميركي من أصل مصري، بأنه تردد في ابلاغ الجامعة والكشف عن

أن المخـابرات الامـيركية سـاهمت بمبلغ خمسـة وأربعين ألف دولار لعقد مؤتمر حول «الإسلام الأصـولي» في الجامعـة عام ١٩٨٥، كمـا تلقى سفـران هذا هبـة قيمتها مـائة وسبعـة آلاف دولار من وكـالـة المخابرات لـدعم بحث تضمنه كتـاب له نشر مؤخـراً عن السعوديـة. ويترأس سفران هذا مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة. وقيل أن هـذا الاستاذ اليهـودي سيستقيل من منصبـه كـرئيس للمـركـز المذكور ولكنه سيحتفظ بوظيفته كأستاذ في الجامعـة، وادعى بأنـه لم يكن يفرق بين المصادر التي تتلقى منها الجامعة المال، سواء أكـانت وكالة المخابرات أم غيرها. ودعا السيناتور دون ادوارد، رئيس اللجنة التشريعية واللجنة الفرعية للحقوق المدنية والدستـورية، الـوكالـة إلى الكشف عن جميع عقودها مع أساتذة الجامعات. وندد بعلاقة الوكالة بالكتب ونشرها في الولايات المتحدة، لأن ذلك ليس من صميم عملهـا، وأعرب عن مخاوفه من أن يؤدي ذلك إلى التأثير على الأحداث خـارج الولايات المتحدة. وأوضح غيتس نقطة في غايـة الخطورة عنـدما قـال ان (C.I.A) تحتفظ بحقهـا بمراجعـة أي كتاب ينشره أي شخص أو مؤسسـة مهما كـانت، وتساهم المخـابرات بـالمال لطبـع أو نشر هذه الكتب، حتى تتـأكد من أن الكتـاب لم يتضمن أي معلومـات سريـة، وكشف غيتس النقـاب عن أن أكاديميـين كباراً تـركوا منـاصبهم في الخمسينات ليحتلوا مناصب في الوكالة أو العمل معها كمستشارين.

أما في الستينات، فقد أصبحت الوكالة من الوجوه المقبولة في حرم الجـامعات. وقـد قامت المخـابرات في ذلـك الوقت بـدور كبـير في نشر الكتب والمـواد الدعـائية لمـواجهة الاحتجـاجات الطـلابية المنـاهضة للحكومة، والتي هزت الكثير من الجامعات في ذلـك الوقت، وهـو الأمر الـذي لا يزال قـائماً حتى اليـوم مع تنـوع أكثر في الـدور الخارجي لوكالة المخابرات الأميركية، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، والتي تحتل مصر أهم وأخطر الدول بداخلهـا، وتعد بحق الجهـاز العصبي للمنطقة العربية الشرق أوسطية. من هنا، كان تصـاعد الـدور الثقافي

للمخابرات الأميركية في مصر، وكان تصـاعـد الوسـائل الثقـافية التي تتحرك بفعل رؤية واستراتيجية كونية مسبقة يتم الإعداد الجيد لهـا في معامل الـ (C.I.A)، وهذا هو القصد من قضية الاختـراق الثقافي الاميركي لمصر.

ثالثاً: حدود الأمن القومي العربي

الغزو الثقافي الأميركي لمصر

من القضايا المهمة التي لا يستقيم البحث في استراتيجية الاختراق الثقافي الأميركي لمصر دون التطرق إليها، تـأتي قضية الأمن القـومي العربي الذي يعـد (الأمن المصري) نسقاً فـرعياً منـه، فالأمن العـربي (ومن ثم المصري) قضية حماية لكيان الأمة العربية من خطر القهر على يـد قوى خـارجية، ولهـذا الأمن نقاط قـوته ونقـاط ضعفه، وكـل هذه النـواحي تؤدي تدريجيـاً إلى ترسيـخ وتـأكيـد عمليـة الغـزو الثقـافي والمعنوي للأمـة العربيـة ومن ثم مصر، فماذا عن هـذا الأمن مفهومـاً ونقاط ضعف وقوة وكبناء متصور؟

بـدايـة، ان المتـابع لحـركة الأحـداث وسينـاريـو المتغيرات الـدولية والاقليمية المحيطة بمنطقتنا العربية، يخرج بحقيقـة علمية آن لهـا أن تلقى الإهتمـام الذي تستحقـه. فمنطقتنا العـربيـة منـذ قـدر لهـا أن تستقبل هذا القرن، كانت موضوعاً سهلاً للتعامل الدولي من قبل القوى الكبرى ومن بعد القوتين الأعظم، كانت موضوعاً تحاك داخل أنسجتـه المؤامرات مروراً بـزرع جذور التخلف الاجتمـاعي ومفاهيمـه، وانتهاء بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين العربية.

ان منطقتنا العربية ظلت طوال هذه الفترة وقبلها، موضوعاً سهلاً للتعامل الدولي على المستويات والابعاد كافة. إلى أن قدر - ومن خلال حركة التاريخ والاحداث والمتغيرات - لهـذه الحقيقة أن يصيبهـا وفي السنـوات القليلـة المـاضيـة شيء من التغيـير، صـار من الضروري والمصيري لهذه الأمة أن تتحرك لتطويره ولتوظيفه بشكل أمثل.

إن التطور الذي سوف يقدر لـه الاكتمال في المستقبـل القريب هي أنهـا أضحت «طـرفـاً» في التعـامـل الـدولي، وقـد آن لنـا أن نخطط مستقبلنا على أساس مصالح أمتنا وعناصرها الجوهريـة ومتغيراتهـا، ونتجه نحو امتلاك الإرادة العربية المستقلة.

إن حقيقة «طرفية» المنطقة العربية في التعامل الدولي الذي تتحكم فيه قوى دولية نصفها بالقوتين الأعظم وبالقوى العظمى، تضـع أمـام الباحث العربي علامات استفهام ضخمة أو تساؤلات أساسيـة تعكس حقيقـة التطور الـذي أصاب هـذه المنطقة، فلمـاذا أضحت المنطقـة العربية «طرفاً في التعامل الدولي» ولم تستمر «موضوعاً» سهلاً في هذا التعامل؟

إنه التساؤل الـذي يجرنـا إلى جوهـر الدراسـة، أوليست نواحي القـوة والضعف هي في ذاتها الأمن القـومي وقد أحيـل إلى متغيرات وعناصر؟ فأين الأمن القومي العربي؟

إنـه التساؤل الـذي يفسر ويمنطق «طرفيـة المنطقـة العـربيـة في التعامل الدولي»، وهو أيضـاً المقدمـة الأولى التي على صـانـع القـرار العربي أن يضعها أمامه وهو يخطط للتعامل الدولي من خـلال الذات كطـرف، وأيضاً وهـو يخطط لمستقبل هـذه المنطقـة. فمـاذا عن الأمن القومي العربي؟

إن الحـديث عن «تصور متكـامل» لـلأمن القومي العـربي حديث سابق لأوانه، فليس هناك ادراك عربي واحد للأمن القـومي العربي، بل ليس هناك الدولة العربية الواحدة التي تمثـل «الموضـوع» في هذا المجال ليكتب هذا التحليل طابـع المحاولـة لبناء تصـور عربي لـلأمن القومي، ومن ثم فإننا سوف نتناول هذا التصور الذي نقدمه لصنـاع القرار العربي في ثلاثة جزئيات هي:

١ - نقاط القوة في الجسد العربي.
٢ - نقاط الضعف في الجسد العربي، ثم نحيل الاثنين معاً إلى:
٣ - المبادىء الأساسية لبناء التصور للأمن القومي العربي.

١ - نقاط القوة

علينا أن نتذكـر ونحن نتحدث عن نقـاط القوة في الجسـد العربي اننا نتعامل مع هذا الجسد ككـل متكامـل، متصورين لـه «واحديـة» الهدف والجسد والفعل، وهي الواحدية التي لن يقـدر لـه أن يصـير

طرفاً مؤتمراً وسط الأطراف القوية المتصارعة على الصعيد الدولي في التعامل الدولي دونما الانطلاق الواعي منها. ولنتذكر بصدد هذا الجسد في نواحي قوته الآتي:

أ - الثروة البترولية بكل دلالاتها وأبعادها على الاقتصاد الدولي وخصوصاً الاقتصاد الغربي، ولنتذكر ما أفرزته هذه الثروة من قدرة نقدية عربية.

ب - التحكم الاستراتيجي في المداخل البحرية الدولية المؤثرة، فالبحر المتوسط مداخله جميعها عربية وكذلك البحر الأحمر والخليج العربي.

ج - ان المنطقة العربية معبر لا بد من اجتيازه بين القارات الثلاث. ولنتذكر أن الطيران المدني يمثل من ١٠ إلى ١٥٪ من الدخل المنظور في الدول المتقدمة. انه التطور الذي يؤدي إلى التحكم في العلاقات الاقتصادية الدائمة بين القارات الثلاث: آسيا، افريقيا وأوروبا.

د - المنطقة العربية تعد أقرب مناطق العالم في تلامسها العضوي بالقوتين الأعظم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ولنتذكر الحدود الجنوبية الغربية للاتحاد السوفياتي وموريتانيا التي تعد أقرب دول العالم إلى الولايات المتحدة الاميركية. هذا الاقتراب للمنطقة العربية من القوتين الأعظم له دلالته وأبعاده الخطيرة في الموازين الدولية.

هـ - المنطقة العربية لو نظر إليها ككل متكامل تمثل عامل جذب للشعوب المحيطة بها مثل تركيا، ايران واثيوبيا، وحين يقدر لها أن تتمزق تمثل عامل جذب من الخارج وليس العكس.

هذه هي بـ «شكل مركز» نواحي القوة في الجسد العربي، والتي تفترض بدورها وجود نواحٍ للضعف. من تفاعلهما واحالتهما الى «مبادىء» يمكننا حينئذ القول ببناء التصور العربي للأمن في هذه المنطقة.

٢ ـ نقاط الضعف

يمكننا في الواقع رصد نواحي الضعف في الجسد العربي في الآتي:

- الوجود العنصري ـ الصهيوني بفلسطين العربية كنموذج لأحد معوقات النمو والتقدم الاجتماعي والسياسي بل والحضاري العربي، وكنموذج صارخ للفشل وللضعف العربي.

- الامتداد الاقليمي للمنطقة العربية حيث هو امتداد أفقي لا يناظره امتداد رأسي، فهي تمتد من وسط آسيا لتنتهي في نهاية أفريقيا، هي بهذا تكون مماثلة لطول أوروبا مرة ونصف «١٣٢ ألف كم»؛ هذا الامتداد لا يماثله أي امتداد رأسي باستثناء وادي النيل. انها الشريط الذي يسهل اختراقه وبسهولة عكس أوروبا التي لديها امتداد أفقي يماثله امتداد رأسي.

- احاطة المنطقة العربية ببحر من الرمال في الجنوب حيث الصحراء العربية الكبرى، وبحر من المياه في الشمال حيث البحر المتوسط، وحيث لا توجد أي عقبات طبيعية في بحر الشمال لايقاف أي غزو للمنطقة، والشواهد التاريخية واضحة في هذا الصدد، حيث جميع الغزوات التي فتكت بالجسد العربي جاءت عبر سواحله الشمالية، ولنتذكر «الاسكندر الأكبر» والحملة الفرنسية والاحتلال الانكليزي، بل ان المنطقة العربية لا تمتلك أسطولاً حربياً واحداً يمكنها من الدفاع عن شواطئها البحرية.

- طبيعة حوض وادي النيل الذي يعيش عليه نصف المنطقة العربية (٩٠ مليوناً) والتي تمثل العمق الاستراتيجي الوحيد. هذا «الوادي» مصادر مياهه تقع في أراضٍ غير عربية، بما يعني الخوف على مستقبل مياه هذا النيل العظيم.

- الجسد الغربي محاط بكتل ديمغرافية معادية حين يكون الجسد ضعيفاً، وهي قوى صديقة حين يصير قوياً متكاملاً.

- يؤدي أيضاً الاتساع الاقليمي العربي الى اختلاف يصل إلى حد التناقض في المصالح العربية بين مختلف أجزاء الجسد العربي.

جميعها عناصر كان لا بد لنا أن نتذكرها - والنقد الذاتي هو المنطلق الأول - لتصحيح المسار وخلق المستقبل. فلنتابع عناصر القوة ونواحي الضعف في الجسد العربي، وقد أحلناها من خلال التحليل العمقي والدراسة العلمية إلى مبادىء عامة تمثل الخطوط العامة في عملية بناء التصور للأمن القومي العربي.

٣ ـ بناء التصور

إن الأمن القومي في أبسط معانيه كما تعرّفه دائرة العلوم الاجتماعية البريطانية هو:

«قدرة الدولة على حماية كيانها الذاتي من خطر القهر على يد قوة خارجية».

ان الأمن القومي مفهوم عسكري قدر له أن يتفاعل مع مفاهيم السياسة والاجتماع ليتكامل بهما ومن خلالهما. والأمن القومي العربي يصير بهذا قدرة هذه الأمة العربية الممتدة على حماية كيانها الذاتي ومستقبلها ونظام قيمها واستقلالها من خطر القهر على يد قوة خارجية أو دخيلة. ولكن ما هي مبادىء هذا المفهوم ومتغيراته الحقيقية؟ انها في تصورنا لا تخرج عن هذه العناصر:

أ - البحر المتوسط يجب أن يظل بعيداً عن الصراع بين قوى الصراع الدولي، لأن دخول الأساطيل الدولية اليه يعكس ويقدم النهاية المحتملة لمستقبل هذه المنطقة.

ب - الخليج العربي والبحر الأحمر يجب أن يظلا بعيدين عن الاستقطابات الدولية.

ج - على الإرادة العربية أن تمنع أي تدخل قادر على خلق التجزئة الاقليمية، كما يجب أن يكون أحد أهداف السياسة العربية إبعاد اسرائيل عن المنطقة.

د - وعلى السياسة العربية أن تسير على أساس منع أي حزام معاد للمصالح العربية جنوب الصحراء العربية الكبرى، لما يعنيه هذا من خطورة محتملة.

هـ - حتمية خلق التماسك التاريخي بين عناصر القلب في أي استراتيجية عربية مقترحة لتحقيق الأمن القومي العربي، وعناصر القلب تشتمل على دائرة تمتد من «بغداد ودمشق إلى القاهرة والرياض» إذ يجب تماسكها تماماً.

هذا هو الأمن القومي العربي وقد أحلناه الى متغيرات متحركة محاولين الاقتراب من بناء تصور لهذا المفهوم.

إن انتقال الأمة العربية بأهميتها الجغرافية والتاريخية من موضوع سهل للتعامل الدولي الى «طرف أصيل» في لعبة التعامل الدولي، لن يقدر له أن يخدم هذه الحقيقة - حقيقة أنها طرف - دونما انبعاث التفاعلية الخالدة «الشعب العربي الواحد الواعي»، و «الارادة العربية القادرة» و «الوظيفة الحضارية» التي تنتظر هذه الأمة لتؤديها، إنها بمعنى أكثر دقة وتفاعلية «الوحدة العربية»[٢٣].

رابعاً: التسميم السياسي والتغلغل الثقافي الأميركي لمصر

يترابط عملياً مع الغزو والتغلغل الثقافي الاميركي مسلسل الحرب النفسية المفروضة على مصر والمنطقة العربية، سواء من قبل الولايات المتحدة ذاتها أم اسرائيل، أم غيرهما من القوى الطامعة في هذه المنطقة تاريخياً، وعليه، فإن أهمية تحليل جوانب هذه الحرب ووسائلها بات يمثل ضرورة سياسية لفهم قصة الوجود الثقافي الأميركي في مصر، واستراتيجية اختراقها السياسي والاجتماعي والمعنوي للمنطقة العربية.

ان هذا يتطلب التعرض لأمرين:

١ ـ حدود الدور الأميركي ـ الاسرائيلي في حرب الإنسان العربي نفسياً.

٢ ـ رؤية أميركا لدور اسرائيل في المنطقة كأداة اختراق للمجتمع العربي.

١ ـ حدود الدور الاميركي ـ الاسرائيلي في حرب الانسان العربي نفسيا

كان الإنسان ولا يزال ميكانيزم التطور وهو جوهر عملية التغيير في التاريخ بعمق الخبرة الإنسانية، ولقد تجادل الإنسان منذ البداية مع تحديات الطبيعة فكانت «الحضارة»، وتجادل مع ذاته حين يكتسيها الظلم والتخلف فكان «التغيير»، أن الإنسان هو «الفعل» الأول في عمليات التحديث والتغيير والتنمية. وكان الإنسان أيضاً ولا يزال وربما لفترة طويلة هو النقطة الأولى أيضاً التي يمكن مواجهة الخصم من خلالها لإيقاف دينامية تطوره أو تغييره أو تنميته، انه المقياس الحقيقي لايقاف تطور الجماعة السياسية حين يتوقف تطوره هو. ولقد وعت هذه الحقائق مجتمعة دول ما بعد الحرب العالمية الأولى التي حين اقتربت لحظات التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستعماري داخلها إلى أقصى درجاتها وقعت الحرب العالمية الثانية،

التي اعادت ترتيب الأوضاع الجيو ـ استراتيجية بما صاحبها من أوضاع فكرية وثقافية.

لقد وعت القوى الدولية الداخلة في هذه الحرب الحقائق السابقة عن الإنسان بل ونظَّرت لها وخلقت لها التصور الحركي، فإذا بنا نسمع خلال هذه الحرب عن مفاهيم الحرب النفسية التي أقلها «الشائعات والنكت السياسية»، وكانت الخبرة الناجحة في هذا الصدد هي الخبرة الألمانية النازية خلال الحرب تحت قيادة «غوبلز»، الذي تفنن في التأصيل الحركي لأكبر عملية دعاية خلال القرن العشرين، لم توجه إلى خارج الحدود الألمانية فحسب بل كان أحد منطلقاتها الأصيلة خلق التكامل القومي الداخلي وإعادة ترتيب الصفوف في الكيان الذاتي الداخلي، وبالتالي يستحق غوبلز ما قيل عنه بأن المنتصر الوحيد في الحرب العالمية الثانية كان «غوبلز».

ويستمر دور الإنسان «بداية التطور» في الفترة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم، ليصير هو «الهدف النهائي» للقوى المتحكمة في الإطار الدولي أو القوى الأقل تأثيراً.

والإنسان يأتي هنا كمركز لعملية الدعاية، ولكنه وهنا التطور الحديث نسبياً يصير مركزاً لعملية «التسميم السياسي»، تلك العملية التي تختلف عن الدعاية أو الدعاية المضادة وإن كانت تتفق معها من حيث «البداية»، انها أقصى تطورات عملية الدعاية، وهي العملية التي ولدتها تطورات الأعوام الأولى التالية لسياسة «الوفاق» أو الانفراج الدولي بين القوتين الأعظم أميركا والاتحاد السوفياتي.

عملية التسميم

إن عملية التسميم السياسي تمارسها جميع الدول اليوم ولكن «الأقوى»، والأقوى هنا ليس عسكرياً فحسب، بل ثقافياً وسياسياً ودعائياً ضد جميع الدول أيضاً ولكن الأضعف عسكرياً أو ثقافياً أو سياسياً أو دعائياً، بل وربما كان هناك توازن في القوى أو حتى

تفوق لتلك التي يمارس ضدها «التسميم»، ولكن هنا قد يكون أقرب لرد فعل لتسميم سابق تم ممارسته على الدولة الأولى، فولد لديها رد الفعل هذا والذي من المستبعد أن يحدث نتائج طيبة.

ومن هنا، نحن إذاً إزاء ظاهرة محددة الأطراف: طرف قوي يمارس العملية ـ كما سنذكرها ـ وطرف ضعيف تُمارس فيه هذه العملية وقد يردّ، ولكن نتائج هذا الرد ومدى ايجابيته أمر مستبعد نظراً لتكامل وقوة الطرف المواجه وامكاناته الوفيرة القادرة. هذا عن عملية التسميم السياسي كأطراف، ماذا عن طبيعة «عملية التسميم السياسي»؟

إن التسميم السياسي يعني في أدق معانيه الإمكانية الدعائية والسياسية والدبلوماسية والفكرية على خلق التشكيك في الذات القومية، وعلى زرع مفاهيم غير متوافقة والهوية القومية لشل نواحي القوة في الجسد الاجتماعي والسياسي، ولتضخيم نواحي الضعف الذاتي في الجسد ذاته بهدف نهايته، وهو تطويع هذا المجتمع تطويعاً سياسياً كاملاً ينتهي بتبعيته المطلقة.

وهذه العملية بكاملها تمارس من قبل مجتمع قوي في مواجهة مجتمع ضعيف، و «عملية التسميم السياسي» بهذا تفترض ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: مرحلة استقاء المعلومات ومعرفة الخصم مجتمعياً وبشكل جيد، بأساليب التجسس أو غيرها من الأساليب الحديثة التي تتجه أول ما تتجه إلى الفرد ـ الإنسان.

المرحلة الثانية: مرحلة التشكيك في الذات القومية وفي التراث الحضاري وفي الهوية القومية التي يمجدها المجتمع والإنسان ـ الفرد.

المرحلة الثالثة: مرحلة القدوم العضوي إلى أرض المجتمع حيث يسهل تطويعه تطويعاً سياسياً كاملاً، مما يرتب حالة مثلى من حالات التبعية.

ولعلنا نستطيع اليوم أن نفسر حالات التبعية وفرض الشروط والحلول من الخارج التي يموج بها مجتمع الربع الرابع من القرن العشرين، أليست هي تعبير صادق عن أعلى مراحل التسميم السياسي من قبل القوى الأعظم أو العظمى إزاء المجتمعات الضعيفة؟ تساؤل قد يضيء ظلمات عديدة ومتشعبة.

المجتمع العربي والاستراتيجية الاميركية

ولكن ماذا عن المجتمع العربي اليوم «وعملية التسميم السياسي» المفروضة عليه من الخارج ومن قوى دخيلة مثل اسرائيل؟

إن المجتمع العربي اليوم يعيش عملية التسميم السياسي بمراحلها الثلاث مجتمعة، يعيشها الإنسان العربي بعمق معاناته اليومية نحو التطور والتقدم، وبعمق رغبته الذائبة في وطن أكثر عدلاً، إن هذا المجتمع ـ الإنسان يدخل منذ قدوم هنري كيسنجر عام ١٩٧٤ إلى المنطقة العربية في ديناميات عملية التسميم السياسي، التي ترتكن ـ كما قلنا ـ إلى وجود طرف قوي له أهداف ومصالح تفرض التبعية على طرف ضعيف لا يستطيع الصمود أمام عنفوان الطرف الأول.

إن «اسرائيل» تأتي لتقدم نفسها كطرف ثان ولكنه مؤثر، بل ودوره فاعل خصوصاً بعد مبادرة القدس عام ١٩٧٧، وبعد أن أضحت اسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وإذا علمنا أن الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة قد تفاعلت بالكامل من منطق التعاون مع الاتحاد السوفياتي، سواء فوق سطح القارة الأوروبية أم حيث مياه المحيط الهندي الدافئة، حيث يسهل للعملاق الأميركي مواجهة تطورات محتملة ممثلة في مواجهة متوقعة مع العملاقين الشيوعيين الصين والاتحاد السوفياتي ويأتي ليصير الموقف مواجهة لعصفورين معاً بحجر استراتيجي واحد، إذا علمنا هذه الرؤية التاريخية للاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، فإن تفسير التحالف الاستراتيجي واستمراريته بين اسرائيل، الدولة القوية اليوم

في المنطقة، وبين الولايات المتحدة تصبح مسألة ذات مغزى في عملية التسميم السياسي الكامل والمقصود للمنطقة.

إن هذه الحقائق تؤدي بنا بالتدريج إلى الوصول إلى ان **المرحلة الأولى** في عملية التسميم السياسي للمنطقة العربية قد تجاوزتها الولايات المتحدة وبأيدٍ عربية مُدعية في عروبتها، ولكن اسرائيل لم تتجاوزها بعد. أما **المرحلة الثانية** فلقد عجزت عنها الولايات المتحدة رغم كل محاولاتها من خلال وسيط أو بأساليبها هي وبمراكز أبحاثها المنتشرة أو بعملياتها الضارية، رغم كل هذا لم تستطع بعد أن تحقق نجاحاً يذكر، بل إنها ـ وهنا النقطة التي يجب أن نعيها ونطورها حين نخطط للمواجهة ـ ولدت رد فعل ذاتياً قوياً يريد العودة إلى أصوله العربية الأصيلة، ويرفض «أمركة» تراثه أو هويته القومية العربية. ولقد فشلت اسرائيل في هذه المرحلة أيضاً ولم تنجح سوى في خلق الجسد العربي المتحد على شيء واحد هو: «إن هذا الكيان ضدنا جميعاً وضد هويتنا العربية وضد تقدمنا».

وتأتي **المرحلة الثالثة** في عملية التسميم السياسي لتمثل تحصيل حاصل وإن كانت الولايات المتحدة وغيرها من القوى الأعظم أو العظمى تقفز أحياناً المراحل والفترات لتحقق ما تراه ضرورياً لها، وإن كان هذا الضروري قفزاً ضد منطق التاريخ والأشياء، ومنطقياً أيضاً أن ينتهي بالفشل والأمثلة عديدة. واسرائيل تتماشى مع الولايات المتحدة في نظرتها وفلسفتها هذه، فقد تقفز أيضاً وإن كانت قفزاتها على قدر حجمها الاقليمي الضيق، ولكنها أيضاً قفزات ضد التاريخ وضد طبيعة الأشياء.

إننا نواجه، رغم عدم بروز المرحلتين الثانية والثالثة، تنوعاً في الاداء وتحولاً له، بحيث تؤدي جميع المراحل معاً، أو تصل مرحلة من هذه المراحل بشكل متكامل ومثالي إلى مستوى المراحل الثلاث معاً.

إننا نواجه كإنسان عربي وكمجتمع عربي عملية أرقى من أن

توصف بأنها دعاية وأقل من أن توصف بأنها تبعية، إننا نواجه تسميماً سياسياً بهدف أن يصل إلى «الذات» ليفتتها من الداخل ليفقدها القدرة على الاستمرار أو الحركة أو التطلع والطموح، وهذه العملية التي ما زلنا نعيش فصولها الأولى، تتطلب منا قومياً مواجهة عربية حاسمة وفاعلة، ومواجهة تتعدى حيز المؤتمرات الصاخبة، مواجهة تبدأ أول ما تبدأ بالإنسان العربي الفرد، الرجل العادي، العامل، الفلاح، هذا الإنسان هو الدعامة الأولى في صرح المواجهة المتوقع، إنه جوهر التغيير ـ كما قلنا ـ وبداية التحدي، ومن الإنسان سوف تتوالد المراحل التي يسهل التنظير لها[٢٤].

٢ ـ رؤية اميركا لدور اسرائيل في المنطقة كأداة للاختراق

كما سبق ورأينا على صعيد الوسائل الثقافية في استراتيجية الاختراق الثقافي لمصر، كانت البحوث المشتركة وخلق بُنى التعاون الثقافي في التبادلات الثقافية والسينمائية والاعلامية المختلفة، ويرتبط بهذه الوسائل ـ التي فصلنا بعضها فيما سبق، وسيأتي تفصيل البعض الآخر في الفصول القادمة ـ تحديدنا للتصور الرسمي الاميركي لدور اسرائيل في المنطقة، ويأتي هذا التصور في كثير من الأدبيات الاميركية الرسمية، ولعل أفضل مناسبة لمعرفة هذا التصور هي تلك التي جمعت بين وزير خارجية أميركا واللوبي الصهيوني لتجيب عن مثل هذا التساؤل. و (اللوبي) الصهيوني، كما هو معروف، هو اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة، والمناسبة التي نشير إليها هنا محاضرة ألقاها وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز، أمام المؤتمر السنوي للجنة وموضوعها: الولايات المتحدة واسرائيل شركاء من أجل السلام والحرية، فماذا يقول شولتز؟

تحدث الوزير الاميركي طويلاً عن القيم والمثل التي تسترشد بها الولايات المتحدة والتزاماتها بالسلم والأمن الدوليين، ثم انتقل إلى بيان كيف يؤثر تحقيق هذه المثل والقيم والمسؤوليات في العالم على علاقة أميركا باسرائيل. وذكر أن الأهداف التي يشاركنا فيها شعب

اسرائيل ـ الحرية والسلام ـ لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن أميركا واسرائيل قويتين، ومن ثم كان التزامنا، وسيكون دائماً بمساعدة اسرائيل لحماية نفسها في مواجهة أي ائتلاف من معتدين محتملين، وهذا أيضاً ما ينبغي أن يكون واضحاً للعالم، اننا في حلف دائم وراسخ وغير قابل للفصم مع دولة اسرائيل.

وأضاف الوزير الاميركي: في كل عام نقدم مساعدات أمنية لاسرائيل أكثر من أي دولة أخرى، وتعد هذه المعونة من أفضل الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها. وليس من أجل اسرائيل فقط، ولكن من أجل أمتنا. بالمثل ان الاميركيين يعلمون انه ليس لدينا أصدقاء يمكن الاعتماد عليهم في العالم أكثر من الاسرائيليين.

واستطرد الوزير الاميركي: إن مصالحنا المشتركة تزودنا بفرصة وحاجة للعمل معاً في قضايا مختلفة، اننا نواجه على سبيل المثال التهديد المشترك المفروض من جانب الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن إنكار حقوق الإنسان في الداخل (والإشارة هنا إلى حقوق اليهود في الاتحاد السوفياتي)، يصرّ الاتحاد السوفياتي على تقويض المصالح الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة واسرائيل. وفي الشرق الأوسط واصل الاتحاد السوفياتي وأصدقاؤه الراديكاليون جهودهم لعرقلة السلام وتهديد من يتطلعون إليه. ومدوا نفوذهم من خلال قدرتهم على التزويد بالسلاح وعبر الارهابيين الذين يساندونهم ويوجهونهم، وتستطيع الولايات المتحدة واسرائيل أن تعملا معاً لتأكيد فشل هذه المحاولات.

إن القوة العسكرية قد منعت الهزيمة في ميدان القتال، ولكن الأمن الحقيقي والسلام يأتيان فقط عندما تحصل اسرائيل على قبول واعتراف جيرانها. وهذا هو السبب، إننا حتى عندما نساعد القدرة الدفاعية لاسرائيل نفسها، فإن الأسبقية العليا لجهودنا في الشرق الأوسط هي اشاعة السلام بين العرب والاسرائيليين من خلال المفاوضات.

وأضاف الوزير الاميركي أن التزاماً قوياً ومرئياً ودائماً لاسرائيل

يتيح أفضل أمل للسلام، ويظهر تاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بغير سؤال، إن تحركاً في عملية السلام يأتي فقط عندما لا يكون هناك شك في التزامنا باسرائيل. ويأتي فقط عندما لا يعالج أي فرد في الوطن العربي، أو في أي مكان آخر، أي وهم عن الحقيقة المركزية بأن المساندة الاميركية لاسرائيل لا يمكن أن تضعف، وأنه ليس هناك خيارات عسكرية، وليس هناك خيارات ارهابية، إن العمل الوحيد للتقدم والعدل والسلام في الشرق الأوسط، هو المفاوضات المباشرة.

وذكر شولتز أن الطريق مفتوح للتقدم، وأن مبادرة الرئيس ريغان في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، تظل أفضل طريقة واعدة للحل، وإن سياسة الولايات المتحدة سوف تستمر مسترشدة بستة مبادىء وهي: التطلع إلى سلام دائم يحترم التطلعات المشروعة لكل الأطراف، ومعارضة العنف والتحديات الراديكالية للسلام والأمن، وعدم تغيير سياستها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، فلا اعتراف أو تفاوض مع أي مجموعة تعتنق الحل من خلال العنف، أو ترفض قبول القرارين (٢٥٢) و (٣٣٨)، أو الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وتأكيد أن الطريقة الوحيدة لتحقيق سلام حقيقي ودائم انما تتم عبر مفاوضات مباشرة بين البلدان العربية واسرائيل، وان الولايات المتحدة سوف تساند التسوية المبنية على المفاوضات، والتي من خلالها يستطيع الشعب الفلسطيني تحقيق حقوقه المشروعة ومتطلباته العادلة على أن لا يكون من بينها دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (ولا ندري كيف يكون ذلك)، وأخيراً، سوف تصر دائماً على حق اسرائيل في البقاء في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها. وكما قال الرئيس ريغان في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ وفي الحدود السابقة على عام ١٩٦٧، كانت اسرائيل في أضيق نقاطها تصل بالكاد الى عشرة أميال وعاش الجزء الأكبر من شعبها في مدى مدفعية جيوش عربية معادية، ولن أسأل اسرائيل أن تعيش على هذا النحو ثانية:

«ان الولايات المتحدة تقف بثبات خلف هذا الالتزام».

هـذا هو التفسـير الامـيركي للظـاهـرة الاسرائيلية في السيـاسـة الأميركية[٢٥]. واستكمالاً لكشف أبعاد التصور الاميركي لدور اسرائيل في المنطقة، يأتي تحديد دور الابحاث العلمية التي تجريها المؤسسات العلمية الاميركية التي تمثل ما يشبه الشبكة المترابطة الحلقات[٢٦].

وفي دراسة حديثة للدكتـور فؤاد المغربي، نجـده يرصـد دور مثل هذه الأبحاث الاميركية لخدمة مشروع التطبيـع الاسرائيلي مـع الدول العربية، ونجده يرصد بدايـة ان الصراع العربي ـ الاسرائيـلي[٢٧] قد تسبب، أكثر من أي مشكلة أخرى في العلاقات الدولية، في بروز قـدر هـائل من الأدبيـات التي تعتمد عـلى علم النفس الاجتمـاعي كـأداة أسـاسية لهـا في التحليل. ويعـد المنهج الـذي يعـرف بـاسم تحليل الشخصيـة القوميـة ـ وهو أحـد المناهـج الخـلاقيـة ـ مفتـاح تلـك الابحاث. وقد تضمنت موضوعاته عدداً كبيراً من المجالات، الاسلام والعقل الإسلامي، العـرب والعقل العـربي، تاريـخ العرب، الثقـافـة، الحضـارة، أنماط تنشئـة الأطفال، المـواقف ازاء السلطة. والنتيجـة التي أسفرت عنها تلك الابحاث تمثلت في صـورة سلبية عن العـرب، وقد تأسس على هذا الكم من الأدبيات تشخيصات وتنبؤات وحسـابات استراتيجية وبحث لامكانـات التسويق. وقـد وظفت تلك الأدبيـات من أجـل مصالـح شركات النفط والهيئـات التي تدير أعمالاً مـع الـوطن العـربي، ومن أجل الحكومـات وأجهـزة الاستخبـارات والمـوفـدين والأكـاديميين، ويشكـل هـذا كلـه جـزءاً ممـا يسميـه ادوارد سعيد الاستشراق (Oriantalism)، ويعني: «جبهـة مشتـركـة للتعـامل مـع الشرق، التعامل معه، عمل تصريحات بشأنه، اقرار رؤى حوله، وصفه، تعليمه، ترتيبـه والسيطرة عليـه»، ولا توجـد منطقة حضـارية ظهرت الحاجة إلى إعادة تشكيلها بهدف السيطرة عليهـا وربطها بمقتضيـات السيـاسة كمـا ظهرت جليـة وواضحـة في مجـال الدراسـات الخاصـة بالشرق الأدنى.

يـرصد د. فؤاد المغـربي أنه منـذ عام ١٩٧٠ ومـا تلاه، ظهـر في الولايات المتحدة العديد من الأعمال في مجال علم النفس الاجتماعي، يستخدم على نحو مكثف لقاءات مـع عرب واسرائيليـين. وتركـز هذه الـدراسـات عـلى التغيـير المؤقت والسلـوك والفهم، واسـاءة الفهم، والامكانات الجديدة للحوار. ويذكر د. المغربي أنه فيما يتعلق بنظـرة الادارة الاميركية للنزاع العربي ـ الاسرائيـلي، يمكن للمرء أن يصف عقـد السبعينات كعقـد «علم النفس السياسي»، فقـد وضـع كـل من العرب والاسرائيليين عـلى الأريكة في محـاولة لاكتشـاف طريق لادارة نزاع يبدو عسيراً.

ويـربط الكاتب بـين ما ظهـر في الخطاب السيـاسي الاميركي نحـو تأكيد الابعاد السيكولـوجية في النـزاع العربي ـ الاسرائيـلي، كمظهر لتغير في المواقف مع بدايـات العقد، وبـروز انفتاح في الـوطن العربي للمبادرات الاميركية الخاصة باعتراف العرب بحق اسرائيل في الوجود في نطاق حدود عام ١٩٦٧، وأيضاً ببروز ما يسمى بالقوى المعتدلة في الـوطن العربي وظهـور قـوة تـأثـير أمـوال النفط. وتعـرض الكـاتب للأدبيات الصادرة بهذا الخصـوص من بينها بحث نـويل كـابلوينـز الذي عني بمحددات النزاعات وبمتطلبات اعادة توجيهها، وقد أجرى الباحث لقاءات مع ٥٠ طالباً عربياً و٢٨ طالبـاً اسرائيلياً ممن وفـدوا إلى الـولايات المتحـدة لعمل دراسـات جـامعيـة في الفـترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١. إن النتيجة من كل هـذا هي أنه مـا دام امتناع العـرب عن الاعتراف باسرائيـل ينظر إليـه على أنـه المصدر الأسـاسي لاستمرار النزاع، فكل الجهود (السياسيـة والاكاديميـة) يجب أن توجـه لفهم جـذور هذا الـرفض، (في الإسلام والحضـارة العـربيـة، والتـاريـخ، والمقومات الأسـاسية للشخصيـة) وذلك من أجـل تطويقـه أو إعادة تـوجيهه في اتجـاه من المفترض أنـه يتيح مجـالات أكثر «للتعـاون». وبكلمات أخرى، فالبحث هو عن العـرب «المعتدلـين»، سواء منهم من يفصـح عن ميله تجـاه اسرائيـل أم لا يفصـح، ويمكن تشجيعهم أو اغراؤهم بالاعتراف باسرائيل.

ويذكر د. المغربي أن الأبحاث الدائرة في الولايات المتحدة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي وعن أنماط حله، تتسم بنوع من عدم التناسق الداخلي. وغالبيتها معنية بالشخصية القومية لدى الطرف الرافض (العرب) وقليل منها موجه نحو الشخصية الاسرائيلية، بل ان هناك عدم تناسق أكثر جوهرية هو الذي يجعل التصريحات العربية مشكوكاً فيها، أو على الأقل أكثر عرضة للتحقيق والتدقيق الشديدين فيها، بينما تضفي على نظيرتها الاسرائيلية مصداقية، ومن ثم لا تخضعها للتدقيق ذاته. وهذا التنافر يلحظه الكاتب بوضوح في تقرير المجموعة المعنية بتطوير علم النفس بناء على لقاءات أجريت مع فلسطينيين واسرائيليين فيما بين أعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥.

وتشير دراسة د. المغربي إلى أن الجهود المعنية بحل النزاع، والتي تضع نصب عينيها مسألة تغيير مواقف الطرف العربي تجاه الصراع، ذات طبيعة مشكوك في صحتها[٢٨].

بهذه المعاني وحولها تدور استراتيجية التغلغل الثقافي الاميركي في مصر وهي استراتيجية تم اعدادها جيداً في معامل المخابرات الاميركية، وبنفس طويل وفي عقود سابقة على عقدنا هذا. ومصر لها موقع مهم في هذه الاستراتيجية وعلينا أن نعي ذلك ونتفهمه جيداً.

هوامش الفصل الأول

(١) كنموذج للدراسات المهمة التي كان لها دور أساسي في البحث في مختلف جوانب قضية التطبيع مع اسرائيل بعد ١٩٧٧ انظر:
- عادل حسين: **التطبيع/ المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، القاهرة ـ بيروت، مكتبة مدبولي، دار أزال، الطبعة الثانية، ١٩٨٥.
- محسن عوض: **مصر واسرائيل**: خمس سنوات من التطبيع، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
- حازم هاشم: **المؤامرة الاسرائيلية على العقل المصري، أسرار ووثائق**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
- رفعت سيد أحمد: **إختراق العقل المصري: دراسة ووثائق**، القاهرة، التوني للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٦.
- رفعت سيد أحمد: **وصف مصر بالعبري**: دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) انظر تفصيلاً أكثر لأهداف الاستراتيجية الاميركية تجاه مصر في: رفعت سيد أحمد **اختراق العقل المصري**، التوني للنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ط ٢.

(٣) أحمد عبد الله: **«كشف حساب كامل بعد ١٣ سنة من المساعدات الاميركية»**، صحيفة **الشعب** بتاريخ ١/١١/١٩٨٩ (صحيفة اسبوعية يصدرها حزب العمل الاشتراكي بالقاهرة).

(٤) مصباح قطب: «تحت ستار التفاهم المشترك»، صحيفة **أوراق عمالية**، عدد أول نيسان/ ابريل ١٩٨٩ ص ١١ (صحيفة شهرية يصدرها حزب التجمع بالقاهرة).

(٥) انظر صورة أصلية من بعض صفحات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ضمن وثائق الكتب.

(٦) محمود المراغي: «حديث الوثائق: رجال فوق القانون»، صحيفة **الأهالي** بتاريخ ٨/٢/١٩٨٩، ص ٣ (صحيفة اسبوعية يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالقاهرة).

(٧) المصدر السابق، ص ٣.

(٨) صحيفة **صوت الشعب** ـ العدد الأول بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٩، ص ١ (صحيفة تصدر كل اسبوعين عن حزب العمل الاشتراكي بالقاهرة).

(٩) صحيفة **الحقيقة**، بتاريخ ١١/٢/١٩٨٩، ص ١.

(١٠) قامت صحيفة **الأهالي** بالاشارة إلى هذه الزيارة في عددها بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٨ ص ٧، ثم قام د. رفعت السعيد نفسه بتقديم تقرير مفصل عن زيارته للولايات المتحدة تحت عنوان «انا في أميركا» نشر بصحيفة الأهالي تحت باب (اليوميات) بتاريخ ٢١/١٢/١٩٨٨، ص ١٤، قدم فيه زيارته لأميركا على اعتبار كونها فتحاً سياسياً تاريخياً... وسيظل السؤال قائماً ولماذا الزيارة أصلاً؟ ولماذا (رفعت السعيد) بالتحديد، وهل تسمح أميركا عادة لاعضاء الأحزاب (اليسارية) بزيارة البنتاغون هكذا وببساطة

دونما هدف ومرمى سياسي تسعى اليه؟

(١١) محمود المراغي: «مصر على مائدة الكونغرس الاميركي» صحيفة **الأهالي** بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١، ص ٣، وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٨ ص ٣.

(١٢) صحيفة **الحقيقة** بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١، ص ١ (صحيفة اسبوعية يصدرها حزب الأحرار الاشتراكيين بالقاهرة).

(١٣) نبيل محمد عبد الغفار: **السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ص ٥٣ ـ ٥٧.

(١٤) المصدر السابق، ص ص ٥٤ ـ ٥٩ كذلك كتابنا: **وصف مصر بالعبري**، مصدر سابق، ص ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٥) انظر قائمة تفصيلية بهذه المؤتمرات في: رفعت سيد أحمد، **اختراق العقل المصري**، مصدر سابق، ص ص ٧٢ ـ ٧٧.

(١٦) تفصيل ذلك في: رفعت سيد أحمد: **التجسس الاسرائيلي على العقل العربي** «دراسة في التجربة المصرية»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ايلول/ تشرين الأول (سبتمبر/ اكتوبر ١٩٨٧ ص ص ٧١ ـ ٧٧).

(١٧) انظر تفصيل هذا الدور في دراسة بعنوان: «شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة» اعداد بيتر جونسون وجوديث تاكر في مجلة **المواجهة** العدد الثاني شباط/ فبراير ١٩٨٤، (كتاب غير دوري تصدره لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ـ بالقاهرة).

(١٨) آخر هذه الأبحاث التي علمنا بها والكتاب ماثل للطبع، بحث حول النظام السياسي المصري قامت بتمويله المؤسسات الالمانية السابقة وعقدت جلسته الختامية بأسوان، وكان المشتركون بعض أساتذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة، فضلاً عن النشاط الذي يقوم به مركز البحوث السياسية في كلية الاقتصاد وجامعة القاهرة، وبتمويل من مؤسسة «فورد» ومن بعض المؤسسات الأوروبية السابقة، وكذلك نشاط مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في القاهرة، ومعهد التخطيط القومي وغيرها من المؤسسات والمراكز العلمية التي تطلق الشعارات اليسارية على نفسها منذ فترة، والتي للأسف خدع بها البعض عربياً!!.

(١٩) مصباح قطب، «المؤسسات الغربية تغزو عقول العمال»، صحيفة **أوراق عمالية**، عدد أول آذار/ مارس ١٩٨٩، (صحيفة شهرية يصدرها حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بالقاهرة).

(٢٠) ابراهيم العربي: **التقارير السرية للمخابرات الاميركية**، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ص ٤٨ ـ ٥٠.

(٢١) انظر تفاصيل دور هؤلاء في: ابراهيم العربي، المصدر السابق، ص ص ٨١ ـ ٨٥.

(٢٢) صحيفة **الرأي العام** الكويتية، تقرير خاص بعنوان: «وكالة المخابرات الاميركية تعود إلى الأوساط الاكاديمية»، نشر بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٦، العدد ٧٩٧٢، ص ١٠.

(٢٣) رفعت سيد أحمد: «تصور عربي للأمن القومي»، صحيفة **البيان** بدبي، بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٤، ص ٧.

(٢٤) رفعت سيد أحمد: «الحرب النفسية التي تستهدف الإنسان العربي»، **صحيفة البيان**

دبي، بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ ص ٧.

(٢٥) محسن عوض **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ١٩٨٨، ص ص ٧٦ ـ ٧٩.

(٢٦) انظر تفصيلاً لهذه الشبكة في دراسة بيتر جونسون وجوديث تاكر والمنشورة بمجلة **المواجهة**، العدد الثاني شباط/ فبراير ١٩٨٤، مصدر سابق، ولكن الملاحظ أن هذه الدراسة تقف عند حدود عام ١٩٧٥.

(٢٧) Fouad Moughrabi; **A Political Technology the Soul Arab Studies Quarterly,** vol.3, No.1, (Winter 1981), pp.68-88.

انظر عرضاً نقدياً لهذه الدراسة في كتاب محسن عوض **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، مصدر سابق، ص ص ٨٦ ـ ٨٧.

(٢٨) محسن عوض: المصدر السابق، ص ٨٩.

الفصل الثاني

الجامعة الامريكية في مصر
(جواسيس في ثياب العلماء)

مقدمة

أتت السبعينات ورحل عن عالمنا زعماء كبار كان عبد الناصر في طليعتهم، وكانوا صمامات أمن ضد تدفق السرطان الثقافي الاميركي تجاه المنطقة.

أتت السبعينات حاملة معها زعامات أخرى واستراتيجيات جديدة، وكان منطقياً أن تدخل مصر إلى حيث الاهتمام الأميركي، فكان موقعها داخل الاستراتيجية الاميركية أهدافاً ووسائل لتحقيق هذه الأهداف، وتتنوع هذه الوسائل بين وسائل عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية، وداخل كل واحدة منها تتعدد المستويات والزوايا ـ كما سبق القول ـ وسوف نواصل الحديث هنا عن الوسائل الثقافية والتي تأتي في مقدمتها:

– مسألة التعاون المشترك في مجالات الثقافة والبحث العلمي المختلفة.

– مسألة المبعوثين والبحوث المشتركة مع الأفراد والمؤسسات (والتي سنفصلها أكثر في الأجزاء المقبلة من الدراسة).

– الجامعة الأميركية كأهم أداة متقدمة للمخابرات الأميركية في مجال الغزو العقلي.

والجامعة الأميركية أنشئت عام ١٩١٩ عام الثورة المصرية وبعد

الثورة الروسية مباشرة، ومارست منذ إنشائها التبشير الديني، فالتبشير السياسي للنموذج الغربي والاميركي، وأتت السبعينات لتقدم لها فرصة ذهبية لتلعب دوراً سياسياً وثقافياً وحضارياً وخطيراً لخدمة «الأهداف الأربعة» للاستراتيجية الأميركية تجاه مصر. ولقد خصصنا هذا الجزء من المؤلف للحديث عن هذه (الأداة الثقافية والسياسية) المهمة في المجتمع المصري، والتي تمارس دورها من خلال محاور مختلفة وأدوات متنوعة لتصب في النهاية في بوتقة الوسائل الثقافية للاستراتيجية الأميركية في المنطقة وفي مصر على وجه الخصوص. وربما يشوب هذا الجزء العديد من الأخطاء والعيوب، ولكن ما يشفع له، أنه يأتي في ظرف تاريخي توطدت فيه وتدعمت أركان هذه المؤسسة الأجنبية (الجامعة الأميركية)، حتى صارت أحد المعالم الثابتة في الحياة الثقافية المصرية، أحد المعالم التي لا تثير قلق أو تساؤل أو تعجب، أو حتى استياء المثقفين المصريين الذين يتعاملون معها. وما أفدحها خسارة أن نستمرىء الخطأ ونستمرئه حتى نتبناه ويصبح جزءاً أصيلاً وجذرياً في كياننا الوطني... ما أفدحها خسارة!!

ولعل القصور الذي قد يأتي في هذا الفصل، والذي قمنا في الجزء الأخير منه باستطلاع آراء النخبة الثقافية في مصر حول الدور السياسي للجامعة الأميركية في مصر ومردوداته السياسية بعيدة المدى، يرجع أيضاً إلى الستار الحديدي الذي تفرضه هذه المؤسسة الأجنبية حول نفسها وأبحاثها ووظيفتها الثقافية والسياسية، وقد يشفع لنا أننا حاولنا... حاولنا بقدر طاقتنا وفي حدود جهدنا وبعمق إيماننا بخطورة هذه المؤسسة السرطانية داخل مصر كأداة متقدمة متميزة في النسيج الثقافي العام لوسائل الاستراتيجية الاميركية، انها تكرس هذه الوسائل مجتمعة، وتلخص في دورها كل الأدوار الثقافية المطلوبة، انها تهدد هذا الوطن وعقله، وتؤدي دوراً مشبوهاً، باستمراره وتصاعده سوف يتضاءل استقلال هذا الوطن.

ونحن هنا نحاول أن نضع بعضاً من النقاط على الحروف وأسفلها، وأن نمسك بمفاتيح اللعبة، ونحذر من خطر الأبواب الاميركية الموصدة في أشكال مختلفة، وهذه «الجامعة» تعد أهمها وأخطرها!!

فماذا عن محاور فهم الدور المخابراتي للجامعة الاميركية في مصر. بعبارة أخرى وقبل أن نفتح الحوارات والتحقيقات كيف نفهم، وفي أي اطار نفهم الدور السياسي التجسسي لهذه الجامعة؟ إن هذا يستدعي تقسيم هذا الفصل إلى عنصرين:

أولاً: محاور فهم الدور المخابراتي للجامعة الاميركية في القاهرة.

ثانياً: استطلاع رأي النخبة المثقفة في مصر حول الدور السياسي للجامعة.

أولاً: محاور فهم الدور المخابراتي للجامعة الأميركية

الآن فقط أصبح علينا جميعاً أن نضع الأمور في إطارها الصحيح، فلقد اختلطت الاشياء واهتزت المسلمات وتاهت الخطى عن الطريق الصحيح، وقبل أن تتحول مصر إلى كيان بلا عقل، أو كيان يفكر بعقول أخرى لا تفهم ولا تتكلم، ولا تعي حقيقة هذا الكيان. قبل أن يحدث هذا أو أكثر، وقبل أن تكتمل دائرة التبعية انغلاقاً ويصبح من المستحيل الإفلات منها، فلنضع الأمور في إطارها الصحيح، ولنناقشها بصوت عال، ولنواجه ما يتعرض له العقل المصري بشجاعة وبعلمية.

إن الحديث عن «الدور السياسي» الذي قامت به وما زالت تؤديه الجامعة الأميركية في مصر، حديث يفرض نفسه على الوطنيين كافة في المنطقة العربية باختلاف انتماءاتهم، ويضعهم جميعاً أمام تحد واضح وخطير ليس من سبيل لمواجهته غير تقديم البديل وكشف الأخطاء وفتح الملفات القديمة!!

إن «الجامعة الأميركية» في مصر والتي عرفناها منذ عشرينات هذا القرن، تلعب دوراً تعليمياً وتثقيفياً مهماً بالنسبة إلى إحدى الشرائح الاجتماعية في مصر، ويوازي هذا الدور أو تختلط به عدة أدوار سياسية مهمة تزايدت في أهميتها مع قدوم «السادات» إلى السلطة عام ١٩٧٠، وما زالت تتزايد وتثير العديد من علامات الاستفهام.

وتأتي هذه الدراسة التحقيقية، لتحاول الإجابة عن بعض الاستفهامات ولتضع أمام الرأي العام في مصر وفي الوطن العربي ـ الذي تعرف بعض دوله جامعات أميركية مشابهة ـ واحدة من أخطر قضايا الثمانينات السياسية، والتي سوف يتوقف على موقفنا منها سياسياً وفكرياً، مستقبل أجيال ومستقبل «وطن». أجيال تتوه وتختلط المسلمات أمامها، ووطن، يفقد شرعيته وحريته وكرامته يومياً.

إن الحديث عن الجامعة الأميركية في مصر والدور السياسي الذي

تلعبه، يمكننا اكتشافه من خلال عدة محاور نطرحها للمناقشة، ثم نترك القراء مع أهم الآراء وأكثرها موضوعية من داخل ومن خارج هذه المؤسسة الأجنبية القابعة في ميدان التحرير وسط عاصمة مصر، توطئة لوضع المخرج والحل الحضاري لهذه القضية.

المحور الأول: الوضع التعليمي للجامعة

يدور هذا المحور حول الوضع التعليمي داخل الجامعة، وتحديداً المناهج والطلاب والأساتذة، حيث يلاحظ على المناهج التي تدرس داخل الجامعة وبصفة خاصة المناهج ذات الطبيعة الإنسانية، الابتعاد الكامل عن القضايا والحقائق المصرية والعربية، وانفصالها شبه الكامل عن قضايانا، بل وأغلب هذه المناهج يتم وفقاً للنمط الاميركي في التعليم، مما يساهم بتعميق التبعية وفي خلق أجيال «من الطلاب الاميركيين» لغة ووعياً وثقافة وقيماً وسلوكاً، على الرغم من أنهم يحملون جنسيات عربية (!!).

ويزيد الطين بلة أن أغلب هؤلاء الطلاب ـ إن لم يكن كلهم ـ من طبقات اجتماعية أعلى دائماً أو من طبقة محدثي النعمة ـ إن جاز أن يطلق عليها مفهوم الطبقة ـ ويأتي التعليم على الطريقة الاستهلاكية الاميركية ليكرس فيهم هذه الطبقية، والتي توظف فيما بعد لخدمة الأهداف السياسية الاميركية بعيدة المدى وبأساليب ووسائل مختلفة.

ويأتي «الأساتذة» ليكملوا الحلقة، حيث يتضاءل عدد الأساتذة المصريين بالنسبة إلى الأميركيين، وحيث يزداد مزدوجو الجنسية (أميركي ـ مصري) وحيث ـ وهذا هو الاهم ـ يتزايد مرتب الاستاذ المصري الذي يعمل في الجامعة ليصل إلى ٣ آلاف دولار في الشهر، بينما مرتب الأستاذ المصري في الجامعة المصرية لا يتعدى ٥٠٠ جنيه في الشهر، وحيث تصل المصروفات الخاصة بالطلاب إلى ٦ آلاف دولار سنوياً.

ولنتأمل المردودات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة التي

تترتب على هذا الوضع، على الوضع التعليمي السياسي داخل الجامعة، والذي لا بد وأن يفضي بالضرورة إلى تبعية، وتبعية محكمة للعقل المصري داخل الجامعة الأميركية: طالباً أو أستاذاً، التي هي جزء من التعليم الأجنبي في مصر، انها اذاً نموذج غربي ذو أبعاد ثقافية وحضارية تتنافى والأصول العامة التي يقدمها النموذج العربي والإسلامي في مصر(*).

المحور الثاني: البحوث المشتركة والمولة لاختراق مصر

– ويدور حول حقيقة البحوث التي تقوم بها الجامعة الأميركية عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية، وهنا تثار العديد من التساؤلات ولن نقول الشبهات، والتي تتزايد أكثر حين نعلم صلتها بالاسرائيليين.

ولقد تم استقدام (هاركابي) وبعض الأساتذة الصهاينة لإلقاء محاضرات في الجامعة، ولنتخيل ولنتأمل دلالة هذه المحاضرات وان ما خفي كان أعظم، وما خفي يتعلق بمجموعة الأبحاث التي تتم عن مصر وتهرّب ولا تعلم مصر عنها شيئاً، وأقرب الأبحاث إلى هذا ما قام به د. ليونارد بايندر ـ استاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو والمستشار السياسي لغولدا مائير سابقاً وزميل مركز البحوث الاميركي في شارع قصر «الدوبارة» ومركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأميركية ـ من بحث حول «الجامعات الإسلامية في مصر» وأبحاث أخرى عن الاقتصاد المصري، وقام بالاتصال بعدد من المثقفين المصريين «وهرب» بأبحاثه منذ فترة الى اميركا ولا نعلم ولن نعلم عما فعله في مصر شيئاً، والجدير بالذكر أن هذا البروفيسور (يهودي) حارب العرب في عام ١٩٤٨ ومتعصب، هذا فضلاً عن العلاقات المباشرة بين هذه الجامعة وبين المركز الاكاديمي الاسرائيلي في

(*) نود التأكيد هنا أنه وسط هذا المناخ الفكري المغترب يوجد بعض الأساتذة الوطنيين أمثال د. جلال أمين، ولكن ماذا يفعل أفراد قلائل في مجتمع جامعي جذوره مغتربة أصلاً؟

القاهرة، والتي وصلت عام ١٩٨٨ الى عقد ٤ ندوات بحثية مشتركة، والى اجراء ١٨ بحثاً ميدانياً في فروع الاقتصاد والدين والسياسة والاجتماع على اختلافها، وإلى حد تبادل الزيارات بين الطلاب والأساتذة، في مكتبة المركز الأكاديمي الاسرائيلي على ضفاف النيل بجوار فندق شيراتون الشهير.

وللأسف وزارة البحث العلمي لا تعلم شيئاً، والأجهزة المسؤولة غارقة في سباتها، وخيوط التبعية تنسج على أوسع نطاق وبأيد لا ترحم، أيد تعرف كيف توظف كل شيء في سبيل مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي!!

المحور الثالث: الجامعة والقوى الوطنية المصرية

يدور هذا المحور حول صلة الجامعة الأميركية بالعديد من القوى الوطنية المصرية، وتحديداً بالمثقفين اليساريين المصريين وبرجال الجيش المصري، وهنا مكمن الخطورة الأكبر، ولأن الجامعة الأميركية تحيط نفسها بستار حديدي من الانغلاق ذي المستويات المتعددة بدءاً بالأسوار المحيطة بها، ومروراً بوظائفها، وانتهاء بأهدافها بعيدة المدى، فإن دورها في الجيش المصري، لا يزال الحديث عنه صعب الا في اطار المعلومات المتاحة، والتي تدور حول ما يقوم به قسم الإدارة العليا في الجامعة من إعطاء دورات تدريبية للضباط المصريين في الجيش (رتبة عميد ولواء)، وما يقدم لهم أيضاً من دراسات مجانية في اللغات وصل عددهم عام ١٩٨٨ إلى ٩٠ لواءً وعميداً في الجيش في عام واحد، وأيضاً الدرجات العلمية التي تمنح الى بعضهم وفي موضوعات ادارية واجتماعية وعسكرية مهمة، ولقد كان لهذا الدور نتائجه السلبية على قطاعات عديدة في الجيش المصري، خصوصاً تلك التي تتخصص في العلوم العسكرية مثل: «أكاديمية ناصر العسكرية العليا». ولقد قام أحد مديري هذه الأكاديمية وهو اللواء أحمد فخر، الذي يعمل الآن مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء في شؤون العلاقات

الاميركية ـ المصرية بتطبيق النموذج الاميركي في الإدارة، والذي حصل على درجة الماجستير من الجامعة الأميركية عن رسالة قدمها في هذا الموضوع، قام بتطبيقه تحت اسم: «حسابات القوى الشاملة للدولة»، عندما كان يعمل بأكاديمية ناصر أعوام ١٩٨١/١٩٨٢، ١٩٨٣، مما أدى إلى خلق جيل من العسكريين يفكر وفق النمط الأميركي، وتخيلوا مردودات هذا على المستوى السياسي والأمني وعلى المصالح القومية لمصر. ولقد قام أحد المديرين بـ «كلية الدفاع الوطني» بتدريب ما أخذه عن الجامعة الأميركية على مدار سبع سنوات (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)، ولقد انتسب إلى هذه الكلية حوالى ٣٨٠ ضابطاً مصرياً (عقيد فما فوق)، ولنا أن نتخيل حجم النتائج التي حدثت، خصوصاً وأن عقلنا العسكري يتشكل، وتتحدد البدائل والخيارات أمامه وفق الطريقة الأميركية (انظر الوثيقة الخامسة من وثائق الكتاب).

واستكمالاً للسيناريو ذاته، تم التوقيع في الأسبوع الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ على اتفاقية للتعاون المشترك ولأول مرة بين الجامعة الأميركية في القاهرة والأكاديمية العربية للنقل البحري في الاسكندرية، لتقديم برامج تعليمية مشتركة في اللغة الانكليزية بمستوياتها المختلفة، واللغة العربية للأجانب والحاسب الآلي وادارة الأعمال وغيرها. قام بالتوقيع على الاتفاقية د. بيدرسون رئيس الجامعة الأميركية ود. جمال الدين مختار مدير عام الأكاديمية، وتبدأ هذه البرامج الدراسية المشتركة في شباط/ فبراير ١٩٨٩. وقد وقع اختيار الجامعة الأميركية على الأكاديمية في هذا الشأن لمكانتها التعليمية الدولية، ويمنح الدارسون في هذه البرامج شهادة دراسية صادرة عن الجامعة الأميركية والأكاديمية العربية للنقل البحري (!!).

المحور الرابع: الجامعة كنموذج ثقافي مغاير

تقدم الجامعة الأميركية نفسها كنموذج ثقافي غربي، له بريقه وله طابعه الخاص، وله أهدافه بعيدة المدى، ولا يمكن فهم دور هذه

المؤسسة الاجنبية فهماً صحيحاً دون وضعها في اطارها الصحيح. اطار الاستراتيجية الاميركية في المنطقة، وهي الاستراتيجية التي ينبئونا التاريخ، كما ينبئونا الحاضر بأنها تتناقض جذرياً مع أهداف وأماني الأمة العربية، والشواهد عديدة، ما زلنا نعيشها على الساحة العربية، بدءاً بالعراق ولبنان ومروراً بمصر وانتهاء بليبيا وتشاد، ولن يحدث التقاء حقيقي بين أهداف الأمة العربية، وبين أهداف الولايات المتحدة، وهي الحقيقة التي علينا أن نسلم بها، والتي في اطارها تأتي الجامعة الأميركية، كأداة ثقافية وسياسية تحاول بها الاستراتيجية الأميركية تحقيق أهدافها في خلق هذا التقارب المفقود!! ومن بعدها تأتي عمليات وصف مصر بالعبري من خلال الصهاينة والستار الاميركي الذي يعملون تحته.

ومما يؤكد هذا النموذج الثقافي المغاير، ما توصلت إليه احدى الدراسات الميدانية والتي أجريت على طلاب الجامعة الاميركية أوائل الثمانينات، وأجراها البروفيسور الأميركي ريموند هينبش الذي ظل أربع سنوات يدرِّس طلاب الجامعة الاميركية باعتبارهم نموذجاً للصفوة المغتربة في مصر. وخرج الباحث بعدد من النتائج المهمة نشرها فيما بعد في مجلة **ميدل ايست جورنال**[1]، وكانت من أبرز هذه النتائج ما تعلق بالهوية السياسية لمصر.

فحين سأل الباحث ريموند هينبش أبناء الجامعة الاميركية أياً من الآتي تعتبره شخصيتك السياسية بمعنى لأي مجتمع تنتمي؟ كانت إجاباتهم:

مصري (٧٠,٣٪)، عربي (١١٪)، مسلم (٩,٦٪).

وحين سألهم إذا أعطيت الحرية لتختار جنسيتك، ما هو البلد الذي يمكن أن تختاره؟ أجابوا:

(مصر ٧٤٪)، والولايات المتحدة الأميركية (٣٥٪)، العالم العربي (٦,٣٪).

وعندما سألهم أياً من الآتي يصف بصدق شخصية مصر السياسية؟ أجابوا:

مصر قلب الأمة العربية (٥,٨٪)، مصر جزء من الحضارة الغربية وعالم البحر المتوسط (٣,٩٪)، مصر أرض الفراعنة (٥٣,٩٪).

وبسؤالهم هل مصر تنتمي إلى العالم العربي، أجاب بالرفض (٢٨,٩٪). وحين سألهم هل على مصر التزامات تجاه العالم العربي، أجاب بالموافقة (٢٨,٧٪).

ويؤكد الباحث الاميركي أن عملية التغريب قد تركت آثاراً بالغة على طبيعة الانتماء التي تُميز هذه النخبة وأبناءها، حيث يلاحظ أن ٦٦٪ من أبناء النخبة من طلاب الجامعة الاميركية قد فضلوا العمل بعد التخرج خارج مصر، وأن ١٢٪ فقط هم الذين قبلوا العمل بداخلها ولكن بمواصفات وشروط محددة.

وفي الجزء الخاص باتجاهات أبناء النخبة في مصر تجاه السياسة الخارجية المصرية، سألهم الباحث عدة أسئلة ورصد العديد من الإجابات المهمة التي تصلح في رأيه كمؤشر مهم يفيد السياستين الأميركية والاسرائيلية في المستقبل، حين يقدر لأبناء هذه الطبقة الوصول إلى مراكز النفوذ والسلطة. وهنا فقط يهمني أن أشير إلى الدلالة الخطيرة لمثل هذه الأبحاث التي تتم في وضح النهار تحت سمع وبصر الحكومة والمثقفين الوطنيين!

فحين سألهم هل يجب على مصر أن تنضم إلى دول الرفض وتستمر في معاداة اسرائيل، أجاب بالموافقة ٧,٩٪ فقط من اجمالي العينة، ورفض الباقون الفكرة!

وحين سألهم هل يجب على الفلسطينيين أن يعتمدوا على أنفسهم وأن يتركوا مصر وشأنها، أجاب بالموافقة ٦٦,٤٪.

وحين سألهم هل على مصر أن تساعد الفلسطينيين دبلوماسياً فقط دون الدخول معهم في الحرب، كانت الموافقة ٥٥٪.

وعن رأيهم في زيارة السادات للقدس أجاب ٦٣٪ بأنها كانت رائعة، واعترض عليها ١٠٪ فقط.

وعن رأيهم في هذا القول: ان مصر قد نالت احترام العالم عن طريق اتفاقية السلام أجاب بالموافقة ٧٨٪ ولم يوافق ٥,١٪.

وعن رأيهم في أن مصر يجب أن تستغني عن العرب بسبب ما يشكلونه لها من متاعب، أجاب بالموافقة ٢٣,٩٪، وبغير الموافقة ٣٣٪، وبشعور مختلط ٣٧,٣٪[٢].

وعندما سألهم: ما الذي تراه أفضل نظام سياسي في رأيك لمصر؟ كانت الإجابات:

رئاسة قوية وحزب واحد كما في عهد عبد الناصر (٥,٣٪)، رئاسة قوية والعديد من الأحزاب كما في عهد السادات (٣٦٪)، نظام حر تماماً كما في فرنسا والولايات المتحدة الاميركية (٤٨,٩٪)، حزب ثوري قوي كما في الصين (٠,٠٩٪).

وعندما سألهم: هل إذا قوي الاسلام ستحل مشاكل مصر: كان الموافقون ٣٨,٨٪، وغير الموافقين وذوي الشعور المختلط (٥٧٪).

وعن الشيوعية سألهم: هل الشيوعيون هم سبب البلوى في مصر؟ أجاب بالموافقة (٤٣,٥٪)، وبغير الموافقة (٢٣,٥٪)، وقد رفض ٢٦٪ من العينة الزعم بأن التجربة الديمقراطية الحالية تجربة حقيقية، ووافق الباقي.

وعن ترتيبهم لزعماء مصر التاريخيين أتى سعد زغلول ومصطفى كامل وانور السادات في المقدمة، وأتى عبد الناصر ومصطفى النحاس وحسن البنا في المؤخرة، وعلل الباحث الأميركي ذلك بقوله ان أبناء النخبة قد تأثروا في رؤيتهم لزعماء مصر بتراث آبائهم وكراهية هؤلاء الآباء لأمثال حسن البنا وعبد الناصر، وهو الأمر الذي لوحظ في مجال تفضيلاتهم السياسية، وتعود الكراهية بالطبع لأسباب سياسية واجتماعية لا تخفى على أحد.

حقائق وأرقام

واستكمالاً للدور السياسي للجامعة الاميركية في مصر كغطاء ثقافي وتعليمي للاختراق الأميركي والاسرائيلي لمصر، أتت معلومات مهمة في الحلقة النقاشية لقضايا التعليم في مصر، والتي عقدت بحزب التجمع في مصر يوم ٣٠/١٢/١٩٨٨[٣]، وكانت أبرز الحقائق وأكثرها اثارة تلك التي أوردها د. كمال نجيب الأستاذ بكلية التربية جامعة الاسكندرية في ورقته حول: «تأثير سياسات الانفتاح الاقتصادي على التعليم». ومن بين ما طرحته الورقة تأكيدها على أن المناخ العام للانفتاح، وما صاحبه من تشجيع رجال الأعمال الاميركيين للعودة إلى مصر، وتوقيع معاهدة السلام مع اسرائيل، واستقبال مصر لمساعدات ضخمة من اميركا، ساعد على زيادات هائلة في موارد الجامعة الأميركية لم تشهدها طوال تاريخها. وارتفعت قيمة الشهادات التي تمنحها نتيجة لزيادة الطلب على خريجي الجامعات الذين يجيدون الانكليزية، كما حظيت الجامعة خلال تلك الفترة بتشجيع الحكومة المصرية ومنحها مزايا عديدة بعد عودة العلاقات بين مصر وأميركا وزيارة الرئيس نيكسون لمصر في حزيران/ يونيو ١٩٧٤.

وقبل زيارة نيكسون لمصر، قرر السادات رفع الحراسة المفروضة على الجامعة منذ حرب عام ١٩٦٧، وعودة السيادة إلى مجلس أمناء الجامعة. واستقبل السادات مجلس الأمناء أثناء زيارة هنري كيسنجر وفي ليلة توقيع اتفاقية فك الاشتباك بين مصر واسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. ويعترف وزير التعليم العالي في آذار/ مارس ١٩٧٤، بالدرجات العلمية التي تمنحها الجامعة الاميركية ومعادلتها بالدرجات التي تمنحها الجامعات المصرية، ليضمن بذلك خريجوها فرص التوظف الحكومي واستكمال دراستهم في الجامعات المصرية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، تم توقيع اتفاق بين الجامعة والحكومة المصرية نصّ على اعتبار الجامعة مزدوجة الجنسية، تقبل ٧٥٪ من الطلاب المصريين و٢٥٪ من الاميركيين،

واعفاء مرتبات العاملين بها من الضرائب، وان يكون رئيس الجامعة اميركياً ونائبه مصري، ووافق مجلس الشعب على الاتفاق وصدر به قرار جمهوري عام ١٩٧٦.

وقال د. نجيب أنه في عام ١٩٨٣، قرر مجلس الامناء ضم أعضاء جدد من المصريين والعرب بعد أن كان مقتصراً على الاميركيين فقط، لينضم: د. مصطفى خليل رئيس الوزراء الاسبق، والمهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول السابق، ويوسف الجميل، والشيخ كمال أدهم رئيس شركة «مقاولي المباني العامة». ويتولى د. ريتشارد بيدرسون رئاسة الجامعة في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٨، وهو دبلوماسي عمل كمستشار لوزارة الخارجية، ومثل الولايات المتحدة في مجلس الأمن، واكتسب خبرات هائلة عن الاستثمارات وأعمال البنوك التجارية خلال عمله كنائب لرئيس المصرف التجاري للولايات المتحدة. وضم مجلس الأمناء كبار رجال الأعمال والشركات والبنوك الاميركية مثل: جون كيلبر رئيس «الشركة العربية الاميركية للبترول»، وفرانك كانجرز الرئيس السابق للشركة نفسها، وايوان بيرد رئيس مجلس ادارة «شركة شلمبرغر»، وولتر ماكدونالد نائب رئيس شركة «بوسيل»، وويلدون كورجر رئيس شركة «أسو» في الشرق الأوسط، وهنري بوزويل رئيس شركة «أموكو» للانتاج، ولورانس هايد رئيس مؤسسة «هاريس»، وجون هاربرت رئيس مؤسسة «هاربرت».

واستعرض د. كمال نجيب الاجراءات التي اتخذتها الجامعة لاستغلال المناخ المصاحب للانفتاح والأوضاع السياسية الجديدة، في مضاعفة ميزانيتها لوضع خطة للتوسع خلال هذه الفترة وقال: لجأت الجامعة الى رفع المصروفات سنوياً، فزادت المصروفات من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ الى عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ بنسبة ٣١٠٪، وهبط اعتماد الجامعة على الحكومة الاميركية في التمويل، كما نظمت الجامعة حملة مكثفة لجمع التبرعات بهدف جمع ٢٢ مليون دولار من مصر وأميركا

والسعودية ودول الخليج، على أن يتم ذلك خلال عام ١٩٨٧ رغم أن كل ما حصلت عليه الجامعة من تبرعات على مدى ٦٠ عاماً منذ انشائها لم يتجاوز الثلاثة ملايين دولار.

وتكونت لجنة للاشراف على جمع التبرعات من أميركا برئاسة هوارد كلارك رئيس شركة «امريكان اكسبريس»، وضمت وزيري الخارجية السابقين وليام روجرز وسايروس فانس رؤساء شركات «موبل» و «ايكسون» و «اطلنطك»، وفي مصر تكونت لجنتان الأولى من د. بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وفؤاد سلطان وزير السياحة، ود. مصطفى خليل رئيس البنك العربي الدولي ورئيس الوزراء الأسبق، وضمت اللجنة الثانية عدداً من مديري الشركات متعددة الجنسية التي تعمل في المنطقة مثل مدير شركة «جنرال ديناميك»، ومدير شركة «جنرال موتورز»، ومدير شركة «زيروكس»، ومدير «سيتي بنك»، ولجنة أخرى لجمع التبرعات من السعودية ودول الخليج تحت اشراف «هيدلاند»، وتبرعت اسرة الجميل بمبلغ ٥ ملايين دولار بمناسبة تخرج يوسف الجميل من الجامعة في عام ١٩٨٦، كما ساهم مجلس خريجي الجامعة في حملة جمع التبرعات واستطاع أن يشد انتباه حرم رئيس الجمهورية المصرية منذ ان كان نائباً للجمهورية لتصبح أول رئيس لمجلس خريجي الجامعة الاميركية. وكانت قرينة الرئيس قد حصلت على شهادتي الليسانس والماجستير من الجامعة الاميركية كما أن ابنيها كانا يدرسان حينئذ فيها. وأسفرت الحملة عن جمع ٧,٣ ملايين دولار من اميركا، ٩,٨٠ ملايين دولار من السعودية ودول الخليج، ١,٥ مليون دولار من مصر. وساهمت في حملة التبرعات الشركات والبنوك الاجنبية والاميركية العاملة في مصر بما قيمته ١١ مليون دولار، كما اتفقت الحكومة الاميركية والحكومة المصرية في عام ١٩٨٥ على تخصيص مبلغ ٥٠ مليون جنيه من فائض الأموال التي تملكها الولايات المتحدة داخل مصر، تتسلمها السفارة الأميركية في القاهرة وتستثمرها كوديعة

لمصلحة الجامعة الأميركية وعائدها السنوي للجامعة.

الفساد المالي في الجامعة

وعن الفساد المالي والإداري الذي استشرى في الجامعة الأميركية مع سنوات الانفتاح، قامت الجامعة بشراء قطعة أرض في الزمالك بمبلغ ٩١٣,٣٦٨ ألف جنيه، لكن السعر الرسمي في عقود الشراء كان ٣٠٠ ألف جنيه فقط، فأين ذهب باقي المبلغ؟ وكشف مراقب وكالة المعونة الاميركية عدم وجود سجلات لمبلغ (١,١) مليون دولار بالجنيه المصري، وطالب باجراء تحقيق عاجل. وشاع في الجامعة خبر اختلاس مبلغ ثلاثة ملايين دولار من صندوق الجامعة، وأكدت تحقيقات الوكالة أنه لا يوجد دليل على نية للاحتيال على حكومة الولايات المتحدة، ولكن الاحتيال على الحكومة المصرية التي لم تجر أي تحقيقات. وأدت هذه الاحداث إلى استقالة رئيس الجامعة سيسيل بيرد في أول تموز/ يوليو ١٩٧٧.

وقامت الجامعة بإنشاء صندوق الجامعة للأوقاف التربوية في عام ١٩٧٥ لاستثمار أجزاء من مواردها في مشروعات لتحقيق أرباح سنوية، وساهمت وكالة المعونة الاميركية في دعم الصندوق بمبلغ ٨,٥ ملايين جنيه بشرط دعم المشروعات الانفتاحية، فاستثمر الصندوق مبلغ ٤٧ ألف جنيه عام ١٩٧٥ لإنشاء شركة سياحية ثم استخراج تصريح لها، لكنها لم تمارس أي نشاط لأسباب مجهولة، كما ساهم الصندوق في انشاء «شركة القاهرة الصناعية للمشروبات» وهي الممثل المحلي لشركتي «سفن اب» و «كندا دراي»، وتأسيس «شركة الكويت الغذائية» التي فتحت فروعها لمحلات كنتاكي وومبي، كما افتتح الصندوق «شركة الألومنيوم العربية» باستثمار مبدئي قيمته ١,٥ مليون جنيه مصري.

وفي ظل الامكانات المادية الهائلة التي أتيحت للجامعة خلال فترة الانفتاح، استطاعت تحقيق توسعات تعليمية ضخمة في البرامج

الدراسية، خصوصاً ادارة الأعمال لخدمة أهداف المرحلة الانفتاحية، كما اهتمت الجامعة بالتشييد والمباني لإقامة بنية أساسية قوية تخدم أهداف التوسعات التعليمية، حيث أنشىء برنامج لدراسة الهندسة الميكانيكية في عام ١٩٨١، كما تم التوسع في قسم الاتصال الجماهيري بإنشاء مركز لتدريب العاملين في المؤسسات الاعلامية، وإقامة برنامج للدراسات المتصلة بالحاسب الآلي في عام ١٩٨٥، وبرنامج دراسي خاص بالدراسات المصرية القديمة، وتأسيس مشروع لتنمية الصحاري. وتوسعت الجامعة أيضاً في أعمال مركز البحوث الاجتماعية داخل الجامعة الاميركية أو خارجها. هذا عن الفساد المالي داخل الجامعة، ماذا عن دورها السياسي كما يراه المثقفون في مصر، وكيف نتفهم منهم حدود الدور السياسي الذي تلعبه الجامعة الأميركية في مصر باعتبارها الخندق الأول للاختراق الثقافي الاميركي، وغطاء كثيفاً لتغلغل الدور الثقافي الاسرائيلي؟.

إن الهدف من استطلاع هذه الآراء هو المعرفة الأعمق لابعاد شبهة الانحياز الشخصي منّا ضد الجامعة ودورها، فنحن رغم إعلاننا الدائم اننا ضد الوجود الاميركي الثقافي والسياسي بصوره وأدواته كافة في منطقتنا العربية والإسلامية، إلا أن (الموضوعية) و (العلمية) هما سبيلنا دائماً لاثبات ما نؤمن به بوجه عام، وتجاه هذه القضية على وجه الخصوص.

لكل هذا ولغيره، فإننا ذهبنا إلى استطلاع رأي الصفوة المثقفة من الباحثين المهتمين بهذه الجامعة من داخل الجامعة الاميركية ومن خارجها، وسعياً الى اثراء الحوار وكشف ابعاد القضية موضع البحث، فقد قسمنا هذا الاستطلاع الذي لم يقدّر لأغلبه أن يرى النور كاملاً حتى اليوم[٤] الى العناصر التالية:

١ ـ رأي النخبة من داخل الجامعة الأميركية.

٢ ـ رأي النخبة من الباحثين من خارج الجامعة، ولقد قسمنا هذه

الآراء نظراً لكثرتها وأهميتها إلى:

(أ) آراء استطلاع عام.

(ب) آراء في حوار مطول.

ثانياً: استطلاع موسع...

رأي النخبة المصرية المثقفة في الدور السياسي للجامعة الأميركية في مصر

ليس هناك شك كثير في أن ما حدث في مصر ـ السبعينات ـ مثل انقلاباً صامتاً وقوياً في الوقت ذاته لكل المسلمات التي استقر عليها المجتمع المصري خلال عدة قرون من البحث عن الهوية الحضارية ـ الحقيقة ـ فلقد تعرض كل شيء للاهتزاز: السلوك، السياسة، الاقتصاد، الفكر، الوعي، حتى «الاعداء» تحولوا وفجأة إلى أصدقاء.

ويقدر حدة هذه التحولات وعنفها، بقدر عظمة هذا الشعب أو على الأقل القطاع الكادح سياسياً واقتصادياً منه، فلم يسلم بسهولة ولم يقهر بسهولة، ولعل قراءة سريعة لردود أفعاله خلال النصف الثاني من عقد السبعينات تبرز وبوضوح كيف أنه لم يهدأ للحظة في تحدي الغبن والظلم، سواء أكان هذا الظلم سياسياً أم ثقافياً أم حضارياً، فانتفض أكثر من مرة، واحتج بمستويات وأدوات وطرق متعددة، ورفع راية الرفض كثيراً، ولا يزال يقاوم وان لم يلاحظ الكثيرون مقاومته أو لم يحاولوا فهمها.

لقد حدثت إذاً في سبعينات هذا القرن تحولات، ووجدت بالمقابل مقاومة. ولأننا جميعاً مغرمون بالرغبة في معرفة الحاضر بتحولاته وردود أفعاله، خصوصاً ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، فإن هذه المعرفة تزداد قيمة وأهمية عندما تكتسب الطابع العلمي الصادق. من هنا، فإن استطلاع رأي النخبة المثقفة في مصر سواء أولئك الذين بداخل الجامعة أو خارجها يصير من الأهمية بمكان.

١ ـ رأي النخبة داخل الجامعة

ونبدأ برأي الباحثة نعمة جنينه، خريجة الجامعة الأميركية والتي حصلت على درجة الماجستير من الجامعة في رسالتها عن «تنظيم

الجهاد الإسلامي»، تقول الباحثة: إن الدور التعليمي للجامعة مهم للغاية، فهي تخرج جيلاً من الشباب المصري، مؤهلاً لغوياً ومنطقياً للتعامل مع الغرب، فإلى جانب القطاع الخاص الذي يستفيد من هذا الشباب، هناك كما نعرف في مجال المبحث العلمي نظريات متعلقة بالمجتمعات الشرقية، وقد تحكمت هذه النظريات في كثير مما كتب عن المنطقة بشكل عام وعن مصر بشكل خاص. وكان نتاج هذه الكتابات تشويه صورة المجتمعات سواء لأغراض امبريالية أم عن جهل بالمنطقة يقع وراء هذه النظريات، لذا، فإن الجامعة الأميركية تمنح الباحث المصري فرصة التعرض لهذه النظريات وتفهم كيفية تطورها، وبالتالي تطبيقها في حدود تتناسب مع مجتمعاتنا ومع الواقع الذي نعيشه كمصريين أولاً ثم كعرب ثانياً. وازاء هذا الرأي نضع علامة استفهام ونحيل إلى الواقع المصري وإلى الآراء الأخرى المرفقة لتعرف أين هو من الحقيقة؟

وتقول الباحثة أن الجامعة الأميركية لم تعد مقصورة على «أولاد الذوات» أو ذوي المداخيل المنخفضة بل الدائرة اكثر اتساعاً[٥]. وعن امكانية تطوير الجامعة الاميركية ترى:

> «ان ذلك يتم عن طريق ايجاد وتشجيع فرص تعاون بين الجامعات المصرية والجامعات الامريكية وتنظيم ندوات مشتركة وما إلى ذلك».

ونختلف مع الأستاذة نعمة اختلافاً أساسياً حول طبيعة الجامعة الأميركية. فبمراجعة كشوف الـ (١٥٠٠) طالب الذين تتكون منهم الآن الجامعة، وجدنا أن المستوى المادي لأسرهم (عال جداً)، وان لها دوراً سياسياً مقلقاً في مصر كشفنا عن جزء منه وتتولى السطور المقبلة كشف الباقي!!

انها توفر مشاق السفر

أما الطالبة علياء رافع الحاصلة على درجة ماجستير في علم النفس من الجامعة الاميركية فتقول: ان الجامعة ذات أهمية كبيرة بالنسبة

إلى المصريين، فهي توفر لنا الخدمة التعليمية بدلاً من السفر إلى الجامعات الأوروبية والأميركية، وبدلاً من مهاجمة الجامعة الاميركية علينا أن نهاجم جامعاتنا الوطنية على أخطائها، وعلينا أن ندعم الجامعة ودورها في مصر لأنها ليست ذات أهداف سياسية!!

أما د. عادل اسماعيل هلال الحاصل على درجة ماجستير في التاريخ من الجامعة الاميركية فيؤكد على دور الجامعة الاميركية في خدمة المجتمع المصري، حيث دورها لا ينكره أحد خصوصاً في تعليم آلاف الشباب غير الجامعي اللغة الانكليزية والسكرتارية والكمبيوتر والآلة الكاتبة والحرف المختلفة من خلال مراكز الخدمة العامة التابعة لها، ومن خلال المنح الدراسية التي تقدمها. ان الجامعة الأميركية أعظم مؤسسة تعليمية في مصر من حيث الخدمة التعليمية التي تؤديها[٦]. وبالطبع لا تعليق لنا، فالكلام يردّ على نفسه كما يقال!!

نحن ندافع عن أهلنا

ويؤكد أحمد ايهاب عبد الأحد (ابن عبد الأحد جمال الدين) رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة وهو طالب بالسنة الثانية في الجامعة الأميركية:

«إن أساتذة الجامعة وطلابها حينما يدافعون عنها فهم لا يدافعون عن أمريكا وإنما عن صورتهم أمام الراي العام وأمام اقاربهم وذويهم وأصدقائهم، اننا ندافع في النهاية عن أهلنا وأنفسنا، فالجامعة تؤدي لنا خدمة تربوية وثقافية على درجة عالية من الدقة».

نقيب الصحفيين يدافع

لنقيب الصحفيين السابق صلاح جلال وفي عدد تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٣ من مجلة **الشباب وعلوم المستقبل** رأيه الصريح في الجامعة الأميركية: فهي مؤسسة تؤدي خدمة تعليمية رفيعة وبها يلتحق أنبغ أبناء مصر، وليس لها دور سياسي على الاطلاق والمطالبة بإلغائها (يلاحظ اننا في حملة صحفية بجريدة **الشعب** في نهاية عام

١٩٨٣، سبق الاشارة إليها حول الدور التجسسي لهذه الجامعة في مصر، قد طالبنا في نهاية الحملة بإغلاق هذه الجامعة فوراً لخطورتها على الأمن القومي المصري والعربي) يعني أننا نغلق أمام أنفسنا أهم أبواب العلم. فنحن قد لا نرضى عن سياسة أميركا أو أخلاقياتها أو سلوكها، ولكن الحقيقة الدامغة هي أنها أقوى دول العالم في التكنولوجيا والعلم، لذا فإنني أرفض الدعوة الغربية لاغلاق هذه المؤسسة المهمة.

وبالقطع، خلط صلاح جلال بين أشياء نتصور أنها واضحة كالشمس، حيث لم يفرّق بين الاستفادة من العلم والتكنولوجيا الغربية، وبين التوظيف السياسي البارع الذي تتقنه أميركا لهذا العلم ولتلك المؤسسات العلمية والتي منها الجامعة الاميركية، التي تمثل هنا أداة سياسية يغطيها رداء علمي، ولكنه للأسف رداء ممزق لمن له عين وضمير وحس وطني واضح!!

هكذا يتعلمون ويفكرون

وفي معرض الرد على سطحية و«طبقية» تفكير طلاب الجامعة الأميركية تقول عائشة ابراهيم الطالبة بقسم علم النفس في الجامعة:

«احب ان أوضح ان مناهج التعليم في المدارس الأجنبية هي نفسها بالمدارس الحكومية بالنسبة لمادة التاريخ. بل ان التعريف بهما أحسن في المدارس الأجنبية حيث عدد الطلبة اقل».

وهي تقرر بالتالي:

«ان الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت انتهت إلى ان تكون حملة تنوير لها، بما تضمنته من انفتاح حضاري على الغرب وما تضمنته من ترجمة وكتابة **وصف مصر** ورسم خريطة لها وفك رموز حجر رشيد على يد العالم شامبليون».

ولنتأمل كيف يفكرون وماذا يتعلمون، ولا جرم في هذا، فلم يسبق لهؤلاء الطلبة الذين يحملون (بطاقة هوية مصرية) أن تعلموا أن كل ما ألمّ بمصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من استعمار ثقافي

وعسكري، كانت بدايته الحقيقية الحملة الفرنسية. فلقد جعلت مصر ومن خلال كتابها **وصف مصر** بلداً مفتوحاً مضروباً في شخصيته الحضارية ومكشوفاً في نظام قيمه وثقافته وتقاليده، وعليه، فلقد سهل على الانكليز وغيرهم اقتناصه عسكرياً، بعدما اقتنصوه ثقافياً وحضارياً. ان الخطر الحقيقي الذي تقدمه المدارس الاجنبية وبالتالي الجامعة الاميركية في مصر ـ وكما يرى البعض ـ هو أن يقدم نفسه كحملة فرنسية جديدة تصف مصر مرة ثانية ولكن هذه المرة على الطريقة الاميركية أو الألمانية، ولا بأس أن يكون غداً بالعبرية.

مؤسسة لا تهدف الى الربح

ويقول د. سعد الدين ابراهيم استاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في حوارنا معه أن (هدف السياسة) الاميركية منذ عام ١٩٧٤ هو:

«ربط مصر بالعجلة الاميركية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية والبحثية، وما يوجد عند الاميركيين من معلومات عن مصر في كل الميادين، وما قاموا بتجميعه في السنوات الثماني الأخيرة هو قدر هائل من المعلومات لا يوجد عند أي هيئة مصرية».

وقال أيضاً د. سعد:

«ان هناك جهات عديدة تحول البحوث المشتركة بمصر ولها رموز داخل المجتمع».

لكنه فجأة وعند الحديث عن الجامعة الأميركية في القاهرة يقول كلاماً مختلفاً، يقول د. سعد الدين ابراهيم:

«ان وجود الجامعة الاميركية في مصر ودورها تحدده الدولة المصرية بموجب اتفاقات وبروتوكولات للتعاون وُقع آخرها في عام ١٩٧٦[٧]، اذن استمرار الجامعة الاميركية في مصر [والحديث للدكتور سعد] هو رهن بمشيئة الحكومة المصرية هذا اعتبار أخر، الجامعة الاميركية عبارة عن مؤسسة أهلية لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالحكومة الاميركية ولكنها تتلقى العون من أفراد وهيئات مصرية وعربية واميركية بالاضافة لمصروفات الطلبة. اعتبار ثالث هو أن الجامعة الاميركية تقدم بدائل تعليمية... وتربوية تكمل في الغالب ما تقدمه

الجامعات المصرية، وحوالى ٦٠٪ من طلبة وطالبات الجامعة هم من المصريين والعرب، وحوالى نصف هيئة التدريس من الأساتذة المصريين».

في ضوء هذه الاعتبارات يقول د. سعد: تعتبر الجامعة الاميركية في الواقع مؤسسة تربوية ذات جسم طلابي مصري عربي، وذات هيئة تدريس مصرية عالية، وذات أسلوب اميركي في الادارة. ودور الجامعة الاميركية يتشكل حسبما تراه الدولة المصرية، فالجامعة هي احدى المؤسسات الاميركية القليلة التي لا تهدف الى الربح لخدمة أهداف سياسية اميركية مباشرة (وهذا رأي من الطريف أن يصدر عمن يدعو إلى الوحدة العربية، وهو رأي مردود عليه بعد سطور قليلة).

عبد الناصر والجامعة

ويشير د. سعد الدين ابراهيم ـ الذي اشتهر عنه دفاعه عن الوحدة العربية، وأيضاً وفي الوقت نفسه اتصالاته العديدة الغامضة بالمؤسسات البحثية الاميركية وببعض الجامعات الأميركية ذات الصلة بالمخابرات الاميركية[٨] ـ الى قضايا مهمة سوف نعقّب عليها في نهاية حديثه حين يقول:

«وهي [أي الجامعة الاميركية] كمؤسسة اميركية غير هادفة للربح، لم تتعرض بالتالي للهزات التي تعرضت لها العلاقات المصرية الاميركية. ففي قمة التوتر بين مصر الرسمية في الستينات ظلت الجامعة الاميركية مفتوحة الأبواب، وتؤدي وظائفها التربوية في حدود ما ترسمه لها الدولة المصرية. وكان الرئيس الراحل عبد الناصر حريصاً على ابراز هذا الاستقلال والمحافظة عليه، واعتبار الجامعة الاميركية همزة وصل حضاري وثقافي بين الشعبين المصري والاميركي، ولا ادل على ذلك من أنه الحق كريمته بالجامعة الاميركية في منتصف الستينات، رغم التوتر السياسي العنيف مع الولايات المتحدة، وسار على نفس المنوال عدد من اعضاء مجلس قيادة الثورة».

وعلى هذا الرأي تحفظات نتركها مؤقتاً ولنتابع أستاذ الاجتماع في الجامعة الاميركية حين يقول:

«دورنا نحن كأساتذة مصريين بالجامعة الاميركية هو أن نحافظ بقدر الامكان

على البعد الوطني المصري والقومي العربي في كل ما تقدمه من مناهــج تعليمية، وخاصة في العلوم الاجتماعية، وفيما تقدمه من مواد أكاديمية أو فيما تقـرره من كتب دراسية، وليس علينا من رقيب الا ضمـائرنـا والمعايـير العلمية الأكـاديمية المتعـارف عليها في أرقى الجـامعات، وقـد عملنا منـذ منتصف السبعينات عـلى الدمج المتزايد لطـلاب الجامعـة الامريكيـة في المجرى الـرئيسي للحياة المصرية والعربية».

رأي اميركي في وظيفة الجامعة

ليس أميركياً عادياً، لكنه رجل معروف وصلته بالمخابرات المركـزية معروفة، ظل يعمل لحسابها تحت غطاء انه أحد مستشاري الخارجية الاميركية (حقبة الخمسينات والستينات). ماذا يقول مايلـز كوبـلاند صاحب الكتاب الأشهر **لعبة الأمم** والذي تولى كشف عـدة حقائق في المنطقة، ونورد من الكتاب هذه الفقرة:

«ان الجـامعة الامـريكية في بـيروت ومثيلاتهـا في اسطنبول وفي القـاهرة كـانت تمارس وما زالت التـأثير المبـاشر والرئيسي عـلى المنطقة فيمـا يختص بالمصـالح الامريكية، وعلى الحكومة الامريكية فيما يختص بمشاكل الشرق الأوسط، فمثـل هذه المؤسسات التابعة للادارة الامريكية لم تكن قاصرة على العلم كما يفتـرض دورها، بل هناك أغراض سياسية أخرى من ورائها».

مصادر التمويل للجامعة

وفي معرض تفنيده للشبهات التي تدور حـول الجامعـة الاميركيـة يقرر د. ابراهيم محرم الاستاذ في جـامعة عـين شمس، والذي عمـل لفترة طويلة في الجامعة الأميركية في اطار مركز البحـوث الاجتماعيـة حقيقة خطيرة وهي: (تعدد مصـادر التمويل الدولية التي تمـول مركـز البحوث الاجتماعيـة التي يجريهـا هذا المـركز، والتي سـوف تكشف الآراء المرفقة بعض جوانبها الخطيرة)، فنجد د. ابراهيم محرم يقـول في العدد (٧٢١) من مجلة **الأهرام الاقتصادي**:

«ولأنني أشترك شخصياً في الابحاث التي يجريها هذا المركز منـذ حوالى ثـلاثة أعـوام [...] فواقـع الأمر أن المـركز لا يقـوم بتمويـل بحـوثـه من المؤسسـات الامريكية فقط، بل انه منذ انشائه عام ١٩٥٣ قامت هيئات دولية عديدة بتمويل

دراساته ومن بينهـا منظمات الأمم المتحـدة مثل اليـونسكو واليـونسيف وهيئة الصحة العالمية وصندوق السكان العالمي والمركز الدولي لبحوث التنمية».

ويذكر د. محرم سبباً طـريفاً ومضحكـاً لتمويـل هذه المؤسسـات للمركز حيث يعود ذلك لثقتها في:

«قدرة المركز العلمية على اجراء هذه البحوث بموضوعية وكفاءة».

ونكتفي هنا فقط بإحالة كلام د. محرم الى الحقائق والآراء المرفقة وإلى استنتـاج «حقيقـة خطـيرة» من كـلامـه وهي دور المؤسسـات الاميركية في تمويل المركز.

الرد على د. سعد

١ ـ بداية، نـربأ بـالدكتـور سعد، استـاذ الاجتماع في الجـامعة الامـيركيـة أن يكـون متنـاقضـاً في كـلامـه، فلقـد قـال في **الأهـرام الاقتصـادي** عام ١٩٨٣ أن للجـامعـة الامـيركيـة دوراً في البحـوث المشتركة بين الاساتذة المصريين والاميركيين، والبحوث المشتركـة كما قـال هـو نفسـه تؤدي الى خلق التبعيـة السيـاسيـة وإلى ربط مصر بالعجلة الاميركية وإلى تكوين (حكومـة ظل امـيركية في مصر)، ولكنـه فجأة يقول في الحديث السابق:

«ان الجامعة من المؤسسات الامريكية القليلة التي لا تهدف للربـح ولا لخدمـة سياسة أمريكية مباشرة، وانها مؤسسة غير هادفة سياسياً».

ونتساءل كيف يجتمع الشيء ونقيضه في الوقت ذاته لدى د. سعد؟ وبالنسبة إلى حرية الاستاذ المصري داخل الجامعة الاميركية فنعتقـد أن الأمر مختلف، حيث تقتصر فقط على الحـرية بمعنـاها «الكـلامي» دون معناها السلوكي، وعلى الاساتذة الأجانب ومجلس أمناء الجامعة دون الاساتذة المصريين أو حتى الطلاب المصريين بداخلها.

٢ ـ أمـا بالنسبـة الى عبـد النـاصر ورؤيتـه للجـامعـة وانتسـاب (كريمته) اليها، فهذا مما يؤكد على استقلال الجامعة وعـلى «همزتهـا الحضارية» بين مصر الشعبية واميركا الشعبية، فنتصور أن د. سعد

قد أغفل جانباً مهماً من الصورة، وهو طبيعة الاطار السياسي والاجتماعي والتعليمي الرقابي على هذه الجامعة في الستينات، والذي تبدل مع قدوم السادات إلى الحكم في عام ١٩٧٠، مما عكس بنفسه على دور ووظيفة الجامعة الامريكية، وبالتالي فاستخدام موقف عبد الناصر من الجامعة في منتصف الستينات للتدليل به على (حضارية دورها) في السبعينات، نتصوره استخداماً غير منطقي ومنافياً لأبسط قواعد التفكير العلمية، والتي نعلم جيداً أن د. سعد يعرفها حق المعرفة.

٣ ـ ثم لنأتي إلى كلمة سواء ونسأل أي وظيفة تربوية تلك التي تؤديها مؤسسة تستخدم (الأسلوب الامريكي في الادارة)؟ وأين هو الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة المصرية تجاه مراقبة ومتابعة ما يتم في اطارها داخل أسوار الجامعة؟ فمنذ بداية السبعينات وحتى اليوم ومصر تعيش في اطار (حكومة ظل امريكية) و «الامريكي القبيح» وفق تعبيرات د. سعد الدين ابراهيم نفسه له الدور البارز في المنطقة العربية.

ونسأل أخيراً، هل يتفق العمل بداخل هذه المؤسسة التجسسية ذات الأدوار السياسية الخطرة، والتي وصلت إلى حد تورط أحد رؤسائها السابقين في عمليات المخابرات الامريكية في المنطقة، هل يتفق كل هذا مع أبسط مبادىء القومية العربية التي يدعو اليها د. سعد وأمثاله.

* * * * *

وهنا تنتهي الرؤية من داخل الجامعة والتحفظات بشأنها عديدة ـ كما أوضحنا ـ وننتقل في السطور التالية إلى توضيح الرؤية المصرية من الخارج للدور السياسي للجامعة الامريكية.

٢ ـ رأي النخبة خارج الجامعة

مثلما تعددت الرؤية إلى دور الجامعة الامريكية من الداخل تعددت

أيضاً الرؤية الوطنية لهذا الدور من خارج الجامعة. وكانت لنا لقاءات مع عدد من علماء ومثقفي مصر المتخصصين، كشفوا لنا خلالها عن حقائق خطيرة وآراء مهمة وتوزع آرائهم نظراً لأهميتها الى محورين:

(أ) آراء استطلاع عام.

(ب) آراء في حوار مطول[٩].

(أ) اراء استطلاع عام

في تأصيل علمي محايد للاستاذ الدكتور صلاح قانصوه (المستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والحاصل على جائزة الدولة التقديرية لعام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) قال:

«لقد نشأت الجامعة الامريكية بالقاهرة مع غيرها من معاهد التعليم الأجنبي في ظل اوضاع سياسية مواتية لاقتحام الغرب للساحة المصرية وترسيخ مصالحه السياسية فيها، ولكن لم يقنع الغرب بالتحالف المصلحي مع بعض العناصر المصرية الطموحة لانه كان عرضة للانفصال عند أية بادرة للنزاع حول المكاسب المادية. ولذلك حاول أن يخلق طائفة من المصريين تدين له بالولاء مثلما صنعت الدولة العثمانية في خلق «الانكشارية» عن طريق عزل وتربية عدد من المسيحيين المجلوبين من الأقطار الأوروبية المفتوحة، لكي يكونوا عازلاً عسكرياً يصد كل امكانيات التغيير داخل الدولة العثمانية. كذلك صنعت الحكومة الامريكية بالنسبة للجامعة الامريكية في مصر، فكأنها غرست «شتلة امريكية جاهزة» في التربة المصرية لكي تؤتي ثمارها المعروفة، ولكي توسع من نطاق الجيب الغربي الثقافي داخل المجتمع المصري».

ويتابع د. صلاح قانصوه:

«ولا يمكن الزعم بأن الجامعة الامريكية وغيرها من المؤسسات التعليمية الغربية، كان هدفها رفع مستوى التعليم بدليل أنها صدّرت العناصر الأكاديمية ذات المستوى الضعيف جداً للتدريس في مصر، بل ان معظمهم لا يحمل شهادات معترفاً بها في امريكا نفسها، وقد كُشفت بعض الحالات بعد فترة طويلة، وبعد أن عمقت ضحالتها وجهالتها العلمية في عقول طلابنا المصريين».

الاشراف الوطني ضرورة

ولم يكن منطقياً والحديث عن الجامعة الاميركية أن ننسى الاستاذ

الدكتور حسن أبو طالب، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، والذي سبق له أن فجّر على صفحات الاهرام الاقتصادي بتاريخ ١١/١٠/١٩٨٢ حقيقة البحوث المشتركة في الجامعة الامريكية من واقع عمله فترة داخل هذه الجامعة، والذي قال:

«لا شك أن الجامعة الامريكية باعتبارها مركزاً علمياً تلعب دوراً مؤثراً في الحياة الثقافية والعلمية في مصر، وتقييم هذا الدور يجب أن يرتبط باعتبارين رئيسيين: الأول، ما هي التنشئة الاجتماعية والعلمية والقيمية التي تقدمها هذه الجامعة لطلابها؟ والثاني، ما هي العلاقة الحقيقية بين هذه التنشئة ممثلة في مناهجها العلمية، وبين التنمية الشاملة التي يجب أن تكرس لها كافة جهود المراكز العلمية والبحثية الموجودة في مصر؟ ولا شك في أن عملية التنشئة التي يخضع لها طلاب الجامعة، وهم في معظمهم إن لم يكن جميعهم من طبقة اقتصادية - اجتماعية - ميسورة، زاد ثراؤها المادي بصورة درامية في السنوات العشر الماضية، تتوافق في شقها العام مع المتطلبات الخاصة لهذه الطبقة، التي تتطلع بشغف لمحاكاة ظواهر السلوك الغربي والامريكي دون العربي في مضمونه الحقيقي.

ولما كان هؤلاء لا يأبهون بالمشاركة الحقيقية والفعالة في عملية التنمية الحقيقية للبلاد، فهم إذاً بمثابة طابور خامس لأمريكا في مصر، وعليه لا بد من الاشراف الوطني على هذه المؤسسة، بل تأميمها اذا تطلب الأمر ذلك».

فتحي رضوان يحذر

ولشيخ المناضلين المصريين الراحل الاستاذ فتحي رضوان رأيه المهم في الجامعة الامريكية، وعندما طلبنا منه هذا الرأي أجابنا شيخنا الراحل:

«الجامعة الامريكية في مصر مهما حسنت النية تجاهها ليست الا واحدة من ركائز الغزو الأجنبي، فهي واحدة من هذه المعاهد الأجنبية التي ملات الوادي. ثم ملأت المنطقة فنشرت اللغات الأجنبية وقدمت مناهج التدريس والمراجعة التي لا يمكن لمعاهدنا الفقيرة الوصول إلى مستواها، مما ينزع من قلوب طلاب تلك المعاهد حب الوطن والانتماء إليه. نحن نحذر الدولة والمثقفين عموماً [...] فلقد اعتمد الاستعمار - ولا يزال - في كل بلد تنكب به على أربع ركائز كبرى. أولاها كنيسة أو جهاز تبشير مسيحي. وثانيتها مدرسة ومدارس تعلم لغة الدولة المستعمَرة أولاد المُستعمَرة، ثم عدد من الشركات في مختلف فروع الحياة،

وأخيراً مصرف رئيسي قد يقوم بدور المصرف المركزي للدولة المستقلة [...] فالمدرسة - وهنا الحديث ينسحب على الجامعة الامريكية - عند الاستعمار ليست جهازاً لنشر الثقافة، وتعليم الاميين ورفع مستوى الذين لم تسعفهم الحياة، بما يأخذ بيدهم في مجالات الفكر والفن والأدب فقط بل هي أداة استعمارية، الغاية منها نزع جذور الشعب المنكوب بالاستعمار الغربي، وابعاده عن مصادر ثقافته وانشاء القطيعة بين ماضيه وكل أصول حياته التي نشأ عليها آباؤه وأجداده، والجامعة الامريكية [...] ومعها قطاعات التعليم الاجنبي في مصر تقوم بهذه الوظيفة، وعلى الدولة أن تُحذر وأن تعالج هذا الطوفان قبل أن يكتمل».

البحوث المشبوهة

وحول الدور المشبوه الذي تقوم به الجامعة الامريكية تجاه مسألة البحوث المشتركة بين الاساتذة المصريين والأساتذة الامريكيين، بل والاسرائيليين. يدلي د. جمال زهران مدرس العلوم السياسية وخبير العلوم الاجتماعية بهذا الرأي السياسي المهم حيث يقول:

«يعتبر التغلغل أحد مظاهر العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى في عالمنا المعاصر، والواقع أن الجامعة الامريكية في مصر تعتبر احدى وسائل التغلغل الثقافي في المجتمع المصري، وتلعب دوراً كبيراً في ادارة عملية البحوث المشتركة، وقد نشرت الصحف المصرية بعضاً من هذه الأبحاث الامريكية ومنها بحث بعنوان: «المرأة العاملة في مصر»، وهو جزء من برنامج أعدته الجامعة حول استراتيجية التصنيع في مصر وبتكليف من هيئة المعونة الدولية الامريكية، وقد تم بالتعاون مع الجامعة الامريكية في القاهرة. وبحث حول: «العمل والعدالة في مصر كمشروع للعدالة الاجتماعية بدون ثورة»، وبحث حول: «مشكلة الغذاء في مصر» وهذه مجرد نماذج ليثور التساؤل ما الهدف من وراء عمل هذه الابحاث الميدانية المشتركة؟ والحقيقة [يقول جمال زهران] ان التغلغل عن طريق البحوث المشتركة هذه يعد وسيلة للسيطرة على مقدرات الدول الصغرى وتطورها وفقاً لمصالح الادارة الامريكية، ومن ثم تأكيد ظاهرة التبعية لمصر من خلال تطويع العقل والارادة المصرية بالبحوث المشتركة، ولذلك، فإن المطلوب من الآن [طبقاً لجمال زهران] ضرورة الحد من التغلغل الامريكي في المجتمع المصري بشتى صوره، وبتحجيم دور الجامعة الامريكية على الا يتعدى مجرد اداء رسالة علمية فقط، ووقف الابحاث المشتركة الاجنبية عن المجتمع المصري فوراً. وعدم التعامل من جانب الباحثين المصريين مع هذه الابحاث ومع منظميها، وألا يخضع باحثونا الأفاضل لاغراءاتهم المادية حماية لمجتمعنا وأركانه وقيمه من التدهور، واحتراماً لذاتنا وصوناً لاستقلالنا وتعزيزاً لارادتنا الحرة وكرامتنا العزيزة».

تهديد الوحدة الوطنية

ويطرح الاستاذ محمد شومان، الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية رأياً جريئاً، ويكشف عن حقائق مهمة تحدث داخل الجامعة الاميركية في القاهرة، حيث يقول:

«لقد كان تصاعد وتنامي دور الجامعة الامريكية في مصر قبل ثورة يوليو [تموز] ١٩٥٢ مرتبطاً باستعمار مصر وتبعيتها للمعسكر الاستعماري أساساً، وضعف الهيكل التعليمي وطبيعته المحدودة في المقام الثاني. وقد وعى عبد الناصر هذه الحقائق، مما دفعه لفرض درجة عالية من السيطرة والرقابة على أنشطة الجامعة، كما ربط بين تقلص دورها وبين تنامي التعليم الوطني ونشأة مراكز أبحاث فاعلة وقوية.

ومع انقلاب ١٥ مايو [أيار] ١٩٧١ والتفريط المتزايد خلال السبعينات في مفهوم الاستقلال الوطني، عاد دور الجامعة الامريكية ليحتل أهمية مماثلة لما احتلته قبل ثورة يوليو [تموز]. ان دور الجامعة يختصر في خدمة الاستراتيجية الامريكية المتناقضة تاريخياً مع الأهداف القومية للأمة العربية، وهي في ممارسة هذا الدور تستخدم كافة الأساليب والطرق الشريفة وغير الشريفة، وإذا كان الأسلوب التعليمي يبدو محايداً، فإن الابحاث تبدو أكثر انحيازاً، فقد اجريت أبحاث واستطلاعات رأي عديدة قام بها باحثون امريكيون واسرائيليون خدمة للتطبيع ولضمانات تبعية وحماية لنظامها. لقد أجري بالجامعة الامريكية منذ عدة أعوام استطلاع للرأي حول «القيادات المتوقعة خلال الأعوام العشرة القادمة» لم تنشر نتائجه في مصر.

والأمر الأخطر [يقول محمد شومان] أن الجامعة الامريكية تصر على تناول تاريخ مصر بطريقة غير علمية وبشكل يهدد الوحدة الوطنية، فقد قدم أحد الباحثين دراسة عن «سلامة موسى» فسر فيها التاريخ المصري على انه يقوم على صراع بين المسلمين والمسيحيين، مما اضطر استاذه وهو مصري الى حذف هذه الأجزاء غير العلمية من البحث، ولكن الجامعة كان لها موقف آخر، فقد نشرت البحث كما قدمه الباحث وبدون اي حذف.

لذلك يدعو [الاستاذ محمد شومان] الى تشكيل لجنة مستقلة وعلى أعلى مستوى لدراسة دور الجامعة الامريكية خلال تاريخها الطويل وان تمنح صلاحيات واسعة تمكنها من الاطلاع على كل ما يدور داخل أسوار الجامعة الامريكية، والذي لا يوجد شخص أو جهة مصرية تعلم عنه شيئاً.

وعلى هذه اللجنة أن تراعي أن جامعات مصر ومراكز ابحاثها رغم كل القهر ورغم ضعف امكاناتها المادية قادرة على أن تكون بديلاً وطنياً مناسباً شرط تحريرها من قيودها».

انهم يشبهون داليدا

وفي معرض حديثه عن الانفصام الذي يعيش فيه الاساتذة المصريون الذين يقبلون النموذج الاميركي داخل أسوار الجامعة الاميركية في القاهرة وكونهم مفصولين عن واقع مجتمعاتهم وقضاياها يقول د. حامد ربيع استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة:

«إن هؤلاء الأساتذة يذكرونني بالمغنية (داليدا) التي كلما تحدثت قالت بأنها ولدت وعاشت شبابها في شبرا، فهل هي اليوم (إذا افترضنا انها ما زالت حية) قادرة على أن تعيش في شبرا وتفهم أهل شبرا مرة أخرى؟ هل من يدخل الجامعة الامريكية في القاهرة يشعر بأنه حقيقة في القاهرة وبأن من بها يعيشون في القاهرة؟

وقد يفيد القارىء أن أذكره بواقعة شخصية، وهي انني لا أزال أتذكر التعليقات التي سمعتها عندما قدر لي أن أجري دراسة ميدانية في احدى قرى الصعيد لحساب المركز القومي للدراسات الاجتماعية بالقاهرة، وكانت قد نزلت قبلي وفي نفس العزبة باحثة مصرية آتية من امريكا تعمل لحساب الجامعة الامريكية. وعندما ذهبت لتلك «العزبة» كانت تحمل بحقيبتها عدة انابيب مطهرة (د.د.ت) وقبل أن تجلس لتناقش الفلاحة المصرية في موضوع بحثها تبدأ الباحثة المتفرنجة في تفريغ احد الأنابيب من حولها وتطلب من الفلاحة أن تظل بعيدة عنها عدة أمتار، وويل لها ان اقتربت منها»[١٠].

اسرائيل هناك

اضافة إلى البحوث الدينية التي أجراها منذ فترة البروفيسور ليونارد بايندر (والذي سبق القول أنه يهودي اميركي حارب العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، واشتغل مستشاراً سياسياً لرئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة غولدا مائير، والذي أجرى اتصالات مع عدد من المثقفين الوطنيين أمثال د. فؤاد مرسي ود. اسماعيل صبري عبد الله، ود. محمد عمارة والمستشار طارق البشري بهدف اجراء بحوث مشتركة معهم ورفض اغلبهم ذلك.

وإضافة الى زيارات وندوات د. سامي زبيدة الاستاذ بجامعة لندن واليهودي الجنسية ومحاضراته في قسم الاجتماع في الجامعة الاميركية، هناك بحوث تجرى مع الاسرائيليين لا نعلم عنها شيئاً

وربما لن نعلم، ولنتأمل هذه الكلمات التي جاءت في العدد (٧١٧) من **الاهرام الاقتصادي** على لسان د. حسن أبو طالب الذي عمل في الجامعة فترة وتركها على إثر احساسه بخطورة ما يقومون به:

«... اكثر من هذا فعند العودة إلى القاهرة طرح في مقر الجامعة الامريكية أن ثمة بحثاً آخر على ذات النمط بصدد الاعداد له، وسوف يشارك فيه عدد من الباحثين الاسرائيليين وسيكون مجال تطبيقه في سيناء، وكانت المعلومات الأولية تشير الى أن هذا البحث سوف يتعلق بالبدو وتوطينهم...».

إذاً سنظل نقول أن ما تقوم به الجامعة مع الاسرائيليين وغيرهم... ما خفي منه أعظم وأخطر!!

لا يعرفون علم بلادهم

وفي بحث اجتماعي ورائد يذكر د. أحمد ثابت، المدرس بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد في جامعة القاهرة، أنه وبعد أخذ عينة عشوائية من طالبات الجامعة الامريكية وجد أن حوالى ٧١,٥٪ من أفراد العينة لا يعرفون الألوان التي يتكون منها «علم مصر»، ولا يعرفون ترتيب هذه الألوان أيضاً، ووجد أن ١٣٪ من أفراد العينة يعتبرون تبادل القبلات بين الطلبة والطالبات مسألة لا تتنافى مع العرف والتقاليد والقيم التي تمسك بها المجتمع، (وقطعاً يقصدون مجتمعهم الخاص وليس المجتمع المصري). وتأملوا أي تنشئة تقوم بها الجامعة الامريكية تجاه أبناء المجتمع المصري «العربي والإسلامي»، بل وأثبت البحث أيضاً أن نسبة ٧٥٪ يرى أن الوجود الأوروبي في مصر كان تعاوناً وتنويراً ولم يكن استعماراً، وأن مشاكل المجتمع المصري كما رآها الطلبة هي: (قلة أماكن اللهو وضوضاء أماكن العبادة وعدم وجود أماكن لانتظار السيارات وسوء فهم المجتمع للاختلاط بين الجنسين)، ولنتأمل أي «مصر» هذه التي يتحدثون عنها!!

جزيرة منعزلة في مصر

ويرى جمال الدين حسين، الصحفي **بروز اليوسف** والذي فجر

قضية التعليم في الجامعة الامريكية على صفحات **روز اليوسف** عام ١٩٨٣، يرى في لقاء لنا معه:

«ان الجامعة الامريكية جزيرة منعزلة وسط المجتمع المصري، منعزلة عن همومه، وعن مشاكله وحتى عن تاريخه.

وفي تصوري [والكلام لجمال الدين حسين] ان الصورة المرسومة في وجدان طلبة وطالبات الجامعة الامريكية عن تاريخ مصر ومدى الاحساس بمشاكل المجتمع المصري ومعاناة الاغلبية الساحقة منهم والتي تعيش تحت حد الفقر، تظهر أن هناك خللاً في تنشئة هذا القطاع من شباب مصر.

وأحد العوامل المؤثرة في هذا الخلل هي تلك المؤسسة التعليمية الامريكية. من هنا فلا بد من اعادة النظر في الدور التعليمي الذي تقوم به باعتباره أحد العوامل المؤثرة في تكوين السلوك وغرس القيم والمفاهيم».

قفاز يخفي اليد الضاربة

وفي رأي جريء يقول صاحبه الصحفي الاستاذ موسى جندي، سكرتير تحرير **الاهرام الاقتصادي** يقول:

«إن أخطر ما تعكسه الجامعة الامريكية التي تضم نخبة من أبناء الطبقات الثرية انها «بؤرة صديدية» تبعث بسمومها في جسم المجتمع كله، وفي نظامه التعليمي والتربوي، وفي ثقافته وتقاليده، وفي توجيهاته السياسية والاقتصادية، لا شك المسألة تحتاج لدراسة ميدانية متعمقة: من يدخلون الجامعة الامريكية وماذا يدرسون؟ أين يذهبون بعد التخرج؟ وأسئلة أخرى عديدة. ان مجرد السماح بوجود نظم تعليمية أجنبية دون اجراء مثل هذه الدراسة الدقيقة، انما يلقي بشكوك قوية حول المصالح التي تقف وراءها وتسندها، ولقد كان للنظم التعليمية في كثير من الاحيان، وفي التحكم عن بعد في هذه البلدان، ومن ثم فإنها بمثابة «قفاز يخفي اليد الضاربة»، وتظل المشكلة هي: ما هي ضرورة وجودها؟ وماذا لو أغلقناها؟ الغريب أن أحداً لا يناقش هذه المشكلة، بينما نحن نناقش جدوى التعليم الجامعي المصري وأهمية التوسع في التعليم المهني، بل وحتى جدوى عملية محو الأمية ذاتها».

وطنية النظام التعليمي

ويؤكد د. علي الدين هلال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، على ضرورة أن يكون نظامنا التعليمي نظاماً وطنياً[11] فيقول:

«الأصل في الأمور أن يكون النظام التعليمي في أيّ مجتمع وطنياً، أي يتم بلغة

أهل البلد، وأن تكون السيطرة على مقرراته وبرامج التعليم فيه من اختصاص الهيئات الوطنية، ومن ثم فإن وجود جامعة أجنبية مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية كهيئة امريكية، واللغة فيها هي الانكليزية يعد أمراً خارجاً عن المألوف، ويجب أن يفهم في اطار التطور التاريخي لعلاقة مجتمعنا بالغرب».

ويؤكد د. علي الدين هلال:

«انه ليس من أنصار التضخيم من دور الجامعة الامريكية في مصر أو تأثيرها بالمقارنة بالجامعات المصرية، ولكن التأثير من وجهة نظره يأتي من عدة أمور منها: ان الجامعة بحكم طبيعتها والخلفية الاجتماعية لطلبتها ليست صورة حقيقة ممثلة للمجتمع المصري، ومنها أن الكتب والمقررات التي يطلع عليها الطالب لم تكتب للمصريين أو للعرب، ومن ثم فإنها تحمل الأثر الثقافي والانحياز الفكري لكتابها وهذا موضوع هام بالذات في المواد الأساسية مثل: «المدخل إلى علم الاجتماع» أو السياسة أو الاقتصاد أو الإنسان، القضية اذن ليست في اعطاء الطالب معلومات خاطئة فهذا يسهل اكتشافه ولكن الخطر هو تشكيل العقلية والتوجه للأمور وهل ينظر الطالب إلى قضايا المجتمع نظرة قومية تحترم تراثنا وتاريخنا أم ينظر اليها من الخارج نظرة تتضمن التهوين من هذا التراث التاريخي؟».

ثم يعلن د. علي الدين هلال:

«انه إذا كان الأصل في نظام التعليم أن يكون وطنياً، فإنه في حالة مؤسسات أجنبية يكون المطلوب هو ازدياد الاسهام والتأثير الوطني عليه باستمرار، من ذلك وجود دور لوزارة التعليم العالي في الاشراف على الجامعة أو أن يكون لها ممثل في مجلس الجامعة. وان تحاط الوزارة بموضوعات البحوث والدراسات التي تقوم بها الجامعة واساتذتها».

ويظل للاقتراح الذي طرحه د. علي الدين هلال وجاهته، ولكن هناك العديد من الاقتراحات الأخرى والتي تؤكد على المعنى السابق ذاته مع تفصيل وجدية أكثر، وهي اقتراحات وردت في الحوارات المهمة التي أجريناها مع عدد آخر من المتخصصين.

ب ـ اراء في حوار مطول

استكمالاً للبحث حول دور الجامعة الامريكية في مصر في استراتيجية الاختراق الثقافي الامريكي لمصر، كان لا بد أن نلجأ إلى عدد من المتخصصين والمهتمين بالموضوع والذين اتصلوا بهذه

الجامعة وأجرينا معهم حوارات، وأخذنا منهم د. علي فهمي الخبير أول بمركز البحوث، والاستاذ عادل حسين الكاتب والمفكر الاقتصادي، ود. علي ليلة استاذ علم الاجتماع بآداب عين شمس، وأخيراً الاستاذ نبيل عبد الفتاح الخبير بمركز دراسات الأهرام واحد الصحفيين الذين ساهموا في كشف دور هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات الامريكية، ضمن تحقيق صحفي مطول نشر عام ١٩٨٢ في مجلة **الأهرام الاقتصادي** تحت عنوان: «وصف مصر بالامريكاني».

الحوار الأول

كان الحوار الأول مع د. علي فهمي، الخبير أول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة، حملت اليه العديد من الاستفهامات وعلامات القلق والخوف على الوطن وعلى مستقبل هذه الأجيال التي تاهت وتداخلت المعاني واهتزت الثوابت أمامها، حملت معي كل هذا وذهبت الى د. علي فهمي صاحب العديد من الآراء الجريئة في مجالات علم الاجتماع والقانون والبحوث الاجتماعية والسياسية، ووضعت أمامه ثلاثة أسئلة وتركت له الحديث فقال آراء وكشف حقائق جديدة ومهمة.

لقد كانت الأسئلة التي طرحناها على د. علي فهمي كالتالي:

ـ ما هي حقيقة الدور التعليمي والتثقيفي الذي تقوم به الجامعة الاميركية في مصر؟

ـ ما هي حقيقة الابحاث الاجتماعية التي تجري داخل الجامعة؟

ـ ما هي حقيقة العلاقة بين الجامعة الاميركية والمخابرات الاميركية؟

ـ وفي ضوء كل هذه الحقائق: كيف ترون المخرج والحل؟

ونحن نورد الاجابات كما ذكرها، وهي تقدم نفسها بلا حاجة الى تدخل.

يقول د. علي فهمي: لعل الرجوع إلى وثيقة تأسيس الجامعة الامريكية في القاهرة عام ١٩١٩، يلقي الضوء على أهم الأغراض التي استهدفت انشاء هذه الجامعة، فالوثيقة تنص بوضوح على أن مهمة هذه الجامعة هي العمل بشتى الوسائل على نشر الثقافة الاميركية، فإذا لوحظ أن انشاء هذه الجامعة على هذا النحو لحق وواكب مدارس الإرساليات الاجنبية الدينية ومنها الاميركية، وتغلغلها في معظم أنحاء مصر حتى في الصعيد، وممارستها لنشاط تبشيري صريح في هذه الفترة وما قبلها منذ منتصف القرن التاسع عشر. بل ينسب إلى هذه الجامعة في بدايتها أو على الأقل لبعض أساتذتها نشاط تبشيري، مما أدى إلى التفات الأزهر الى ذلك، فتوقف هذا النشاط مؤقتاً، بيد أن هذا لا ينفي عن الجامعة الاميركية في القاهرة وعلى الأخص بعد انشاء قسم الدراسات الشرقية بها الاهتمام ببعض الموضوعات المهمة في الأدب العربي والتوثيق له[١٢]. بعد هذه الحالة التاريخية وفي ظل الظروف الجديدة انتقل الاهتمام ـ حتى على مستوى عالمي ـ من دائرة التبشير الديني الى دائرة التبشير السياسي، فكان من الضروري أن تسير الجامعة الاميركية في هذا المنهج، وقد ظلت الجامعة حتى عام ١٩٥٣ تعمل بالنسبة إلى العلوم الاجتماعية على المستوى التعليمي فقط، إلا أنه منذ هذا التاريخ أنشىء مركز البحوث الاجتماعية بهذه الجامعة وألحق بها، وقد احتفل منذ عدة أعوام (١٩٨٣) بيوبيله الفضي.

وفي حدود علمي، كمشتغل في ميدان البحث الاجتماعي منذ عام ١٩٥٦ وعلى التوالي، وبحكم علاقات الصداقة التي تربطني ببعض الذين اشتغلوا في الماضي بهذا المركز من المصريين وببعض الذين يعملون حالياً منهم، أزعم أن معظم العمل البحثي لهذا المركز لم ينشر في مصر، وعلى سبيل المثال، فإن البحث المهم الذي أجراه المركز لمدة ثلاث سنوات متتالية عن «النوبة» قبيل انشاء السد العالي، وكان يشرف عليه البروفيسور جون كنيدي، وشارك فيه د. حسين فهيم لم

ينشر عنه أي شيء بالعربية حتى الآن، وقام د. حسين فهيم بنشر بعض المقالات بالانكليزية في الخارج، كما أبلغني عام ١٩٨٣ أنه نشر كتاباً بالانكليزية حول هذا الموضوع في الخارج ووعدني بنسخة منه.

وتسير العملية البحثية في هذا المركز على التجزؤ الدقيق وتفتيته لهذه العملية، بمعنى أن كل عضو في الفريق البحثي من المصريين يختص بجزئية دقيقة، ولا علاقة له البتة بعمل غيره من زملائه، بل ويقرر البعض أنهم في الغالب لا يحصلون على نسخة من التقرير النهائي للبحث (!!).

التعليم في الجامعة: بالنسبة إلى التعليم يقول د. علي فهمي:

«واضح من قراءة الخطوط العريضة للمناهج على الأقل فيما يختص بعلم الاجتماع أنها تتبع خطوط علم الاجتماع الامريكي، حقيقة تدرس بعض الأشياء عن المدارس الاجتماعية الأخرى، ولكنها من المفترض أن تدرس من المنظور الامريكي، وحقيقة أن مادة هامة تحت عنوان: «المجتمع العربي» تدرس في هذه الجامعة، إلا أنها تعتمد على كتاب في القراءات من مجموعة مقالات محدودة لمؤلفين بعينهم ضحلاء المستوى والفكر: ولا تعتمد مثلاً على المصادر الأساسية الهامة مثل ساطع الحصري وغيره على سبيل المثال، كما أن بعض من يقومون بتدريس هذه المادة ليسوا على مستوى ثقافي أو فكري يسمح بعرض وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع الهام. ومعظم القائمين بالتدريس في أقسام العلوم الإنسانية من الامريكيين بخاصة، أو مزدوجي الجنسية (امريكي/ مصري) وليس بالقسم إلا أستاذ واحد أجنبي يمكن اعتباره من الراديكاليين، كما يلجأ القسم الى استقدام بعض الأساتذة الزائرين لفترات محددة وبعضهم مزدوجي الجنسية، وأحياناً من آن لآخر بعض من الراديكاليين العرب».

ويتابع د. علي فهمي:

«وجدير بالإشارة أن التعليم الخاص «بمصروفات» بصفة عامة، والتعليم الجامعي الخاص في مصر والذي ينحصر في الجامعة الامريكية ذات المصروفات الباهظة سنوياً، إنما يتطلب أبناء الطبقات القادرة مادياً، وذوي الخلفية ذات التعليم الاجنبي، ومعنى ذلك أن طلاب الجامعة الامريكية من المصريين ينتمون إلى الطبقات المتميزة اجتماعياً واقتصادياً. وإذا كان التعليم الخاص، وبالذات الاجنبي قبل المرحلة الجامعية يكون التمايز الطبقي ويتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تقره المواثيق الدولية وتعاقبت الدساتير المصرية على النص عليه

بوضوح، فإن التعليم في الجامعة الامريكية بصفة أخص وبدرجة أوضح تبني مثل هذا التمايز، ويعمق مخالفة مبدأ تكافؤ الفرص بما يفرزه بالضرورة من خريجين ينتمون إلى ثقافة مغايرة للثقافة القومية ـ ان لم نقل متناقضة معها ـ وفي نفس الوقت مؤهلين وعلى الأخص في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي لشغل الوظائف في المؤسسات الأجنبية أو مؤسسات الاستثمار الأجنبي مثل البنوك الاجنبية في مصر، مما يعطيهم حتى أثناء العملية التعليمية ومنذ بدايتها الباكرة امتيازات طبقية واضحة.

[...] ولا مشاحة في أن كل هذه الامتيازات تكرس نوعاً من اضافة الولاء الوطني القومي».

الجامعة والمخابرات الامريكية: في هذا المجال يقول د. علي فهمي:

«تبقى نقطة هامة فضحتها المجلة الطلابية للجامعة الامريكية نفسها، وهي أن احد الرؤساء السابقين لهذه الجامعة وهو أمريكي كان يعمل تحت لواء المخابرات المركزية الامريكية، كما تجدر الاشارة أيضاً أن مجلس أمناء هذه الجامعة هم من الامريكيين المقيمين بالولايات المتحدة الامريكية، وينعقد المجلس سنوياً في احدى دوراته بالقاهرة». (الرئيس السابق الذي يقصده د. علي فهمي هو كريستوفر ثورن رئيس الجامعة الاميركية في القاهرة خلال فترة السبعينات).

الحل تأميم الجامعة: يقول د. علي فهمي في هذا الموضوع:

«واعتقد أنه آن الأوان إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص وحماية للثقافة الوطنية القومية أن تلغى كافة صور التعليم الخاص، ففي رأينا أن ثمة خدمتين اساسيتين لا بد أن تقدم للناس بالمجان وبدون تمييز وهما: التعليم والصحة، أياً كانت الايديولوجية التي تتبعها الدولة، فأنا لا أقبل وجود تعليم بمصروفات كما لا اقبل وجود علاج بنفقات، بالتالي ارى أن تتحول الجامعة الامريكية بالقاهرة إلى جامعة مصرية حكومية تماماً، وأن تبعد عنها جميع العناصر الأجنبية والمزدوجة الجنسية، وان تخضع برامجها لنفس البرامج التعليمية والبحثية المصرية».

الحوار الثاني

الأستاذ عادل حسين: وهو كاتب مصري معروف مهتم بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس تحرير صحيفة **الشعب** المعارضة،

وقدم لنا عادل حسين اجابات مستفيضة عن الاستفسارات التي طرحناها عليه نوجزها في الآتي:

س ـ ما هو الاطار الذي يمكننا فيه أن نفهم الدور السياسي والتعليمي للجامعة الاميركية في مصر؟

ج ـ بداية لا بد من التذكير بأن العملية التعليمية والتربوية ليست برامج نمطية تلقن لأي تلاميذ في أي مكان. فالعملية التعليمية التربوية ترتبط بشخصية الأمة المعنية، وتتحدد في أهدافها ونظمها وبرامجها بقيم الأمم وتاريخها وبأوضاع المجتمع ومتطلباته. فالعملية التربوية التعليمية تهدف إلى رفع الكفاءة لمجموع الأمة، وإلى شحذ قدرتها على الابداع في أوجه النشاط الاجتماعي كافة، ويتطلب هذا تخريج فئة من المتعلمين الوطنيين الذين يرتبطون عقلاً ووجداناً بقضايا أمتهم وهمومها، والذين لا تنفصل تطلعاتهم الذاتية عن تطلعات الوطن ومصالحه.

ولا شك أن المؤسسة التعليمية عندنا بعيدة عن هذا المفهوم، ولكن علاج هذا لن يتحقق الا بتطوير هذه المؤسسة بعقول وطنية وارادة وطنية، بل وتمويل وطني، ولا يمكن التطوير على يد القوى الأجنبية أياً كانت. وهذه مسألة بديهية أدركتها كل أمة حاولت أن تنهض، وأدركتها الحركة الوطنية المصرية منذ زمن بعيد، وكان انتصاراً كبيراً لحركتنا الوطنية حين تمكنا من تمصير المدارس الأجنبية وأخضعناها للاشراف المركزي، فهذه المدارس كانت تخرج أبناء مغتربين عن هموم أمتهم، بل وعن لسانها، ولكن مع النكسة الحالية إلى التبعية في المجالات كافة تشهد الآن عودة القطاع الأجنبي في العملية التعليمية في مراحلها المختلفة، ونلحظ في هذا الإطار التوسع الكبير في دور الجامعة الاميركية[١٢].

س ـ ما هي أبعاد هذا التوسع ومخاطره وكيف نواجهه؟

ج ـ هذا التوسع الكبير في نشاط الجامعة الاميركية يثير قلقاً شديداً لدى الوطنيين كافة، فهذه الجامعة تعتمد على امكانات مالية

كبيرة، وتقدم خدمة تعليمية بامكانات فنية وممتازة، ولكن الحكومة الاميركية لا تقدم هذا الدعم الكبير لخدمة أهداف انسانية أو فنية بريئة ومحايدة، ولكن لتطويع العملية التعليمية والتربوية خدمة لأهدافها السياسية، تماماً كما كان هدف المدارس الانكليزية والفرنسية قبل تمصيرها.

لقد زاد عدد الطلاب في الجامعة الاميركية زيادة كبيرة منذ منتصف السبعينات، وزاد عدد التخصصات والدورات والأنشطة الجانبية المتفرعة عنها، وتأكد الاعتراف بشهاداتها، وهي تتطلب في دراستها الجامعية النظامية أعلى الدرجات والقدرة المالية، ويعني كل هذا أن الجامعة الاميركية أصبحت تستحوذ على شريحة كبيرة من أكفأ أبناء الطبقة العليا والمتوسطة، وهؤلاء مرشحون بعد التخرج لاحتلال مواقع رئيسية في الجهاز التنفيذي أو في النشاط الاقتصادي سواء للتحيز المتزايد لخريجي هذه الجامعة، أم بحكم روابط هؤلاء الخريجين الاجتماعية، وهؤلاء الخريجون المستوعبون في الثقافة والمشروعات الاميركية ركيزة ملائمة ومعدة بعناية لدعم التبعية[١٤].

إن المطالبة بإخضاع الجامعة الاميركية للتخطيط الوطني، وتصفية الوجود الاجنبي في قطاع التربية والتعليم، لا يعني المطالبة بالسيطرة الحكومية المباشرة والشاملة عليها، ولا يعني أننا في الوقت نفسه لا نطالب بدعم الاستقلال الذاتي للجامعات وبدعم ما ينبغي أن تتمتع به من حصانات ضد التدخل الحكومي. ولكن المطالبة باستقلال الجامعات عن التدخل الفج للدولة شيء واستقلال الجامعات عن الأمة والمجتمع شيء آخر تماماً.

الحوار الثالث

د. علي ليلة: وهو أستاذ علم الاجتماع بكلية آداب عين شمس، والخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام في القاهرة.

بدأ د. علي ليلة حواره معنا بقوله: انه لم يعد هنالك مبرر لاستمرار الجامعة الاميركية وفقاً للمنطق القديم الذي يستند إلى ضعف استيعاب المؤسسات الجامعية أو انخفاض مستواها، بعد أن أصبحت لدينا جامعات اقليمية ومركزية قادرة على الاداء بكفاءة تامة، ولا معنى لاستمرار الجامعة الاميركية بعيدة عن الاشراف الجامعي.

وعندما سألنا د. علي ليلة عما يأخذه على الجامعة الاميركية من ناحية علاقاتها بالمجتمع المصري؟

أجاب: من الأدوار المفترضة للجامعة أن تساعد على تطوير المجتمع من خلال دراسة المشاكل التي تواجهه وابتكار الحلول. وما نراه أن الجامعة الاميركية لا تؤدي هذا الدور تماماً، ولكنها تجمع بيانات ومعلومات عن المجتمع المصري تساعد على اخضاعه وقهره.

والجامعة الاميركية تشكل من نفسها مجتمعاً خاصاً بداخله الأثرياء، وخصوصاً شريحة «محدثي النعمة» أو أثرياء الفرصة والظروف، فمصروفاتها باهظة «١٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ دولار»، اضافة[١٥] إلى وجود ثقافة خاصة بهذا المجتمع الذي يتعايش فيه الاجانب مع الهامشيين من المصريين: ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على عمق الانتماء الاجتماعي لشباب هذه الجامعة.

وفي بحث أجري عن: «الهوية العربية للطلاب وأثر المؤسسة التعليمية في تشكيلها»، أجاب ٣٧,٥٪ من طلبة الجامعة الاميركية بأنهم لا يرون فائدة لثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢، و٧٥,٣٪ رأت أن «الكريسماس» أحد الأعياد الوطنية، وأكثر من ثلث الطلبة أبدوا شوقهم في الحصول على الجنسية الأميركية!!

من هنا يتبين أن الجامعة الأميركية تخلق شباباً غير مكترث لقضايا وطنه، وأخشى أن أقول أن هذا يؤهل الشباب للعمالة المحتملة، فهو شباب يتحدث باللغة الانكليزية، ويحب الرقص والغناء

والموسيقى الغربية، ويعيش في وطنه في حالة هجرة سيكولوجية، أي يعيش في وطنه مغترباً عن أحداثه وتفاعلاته.

س ـ وماذا عن مستوى العملية التعليمية في الجامعة الامريكية؟

ج ـ ان الجامعة الامريكية تعاني من الفشل على مستوى العملية التعليمية، وهذا ينسحب على مشروعية وجودها. ويبرهن على ذلك أنه لم تظهر قيادة فكرية واحدة من داخل الجامعة الاميركية حتى الآن، بينما قدمت الجامعات المصرية عشرات، كما أن طلبة الجامعة الامريكية الذين تقدموا إلى الدراسات العليا في الجامعات المصرية، اثبتوا هبوطاً في المستوى خصوصاً في مجال الدراسات التي تتناول مشكلات المجتمع المصري. ومن أعجب الاستقصاءات التي أجريت على عينة من طلبة الجامعة الامريكية نجد أن مشكلة عدم توافر أماكن انتظار السيارات احتلت لدى هذه العينة أهمية تسبق مشكلة الاسكان الطاحنة في مصر!

وينهي د. ليلة حديثه بقوله: إنني أناشد الضمير الوطني والعلمي أيضاً... أوليست هذه جريمة أن نلقي ببضعة آلاف من أبنائنا الى الجحيم؟ أوليست جريمة أن توجد على أرضنا جامعة تؤسس خصومة بين الشباب وأمهم... مصر؟

الحوار الرابع

نبيل عبد الفتاح: وكان الحوار الرابع والأخير مع الأستاذ نبيل عبد الفتاح، الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، والذي ساهم في التحقيق الصحفي المهم: «وصف مصر بالأميركاني»، الذي كشف فيه على صفحات مجلة **الأهرام الاقتصادي** عام ١٩٨٢ حقيقة البحوث العلمية المشتركة[١٦]. ولقد كان الحوار مع نبيل عبد الفتاح من أخصب الحوارات فقد ألقى فيه الضوء على بعض القضايا المهمة التي تلعب فيها الجامعة الأميركية دوراً أساسياً.

ولقد صار الحوار على النحو التالي: **وصف مصر بالأمريكاني**:

س ـ في معركة (وصف مصر بالأمريكاني) التي فجرت ظاهرة الوجود الثقافي الاميركي في مصر، وخصوصاً في مجال البحث العلمي في ضوء المحاولات التي قمتم بها مع آخرين، أين تضع دور الجامعة الاميركية؟

ج ـ دعني أقول أن الظاهرة التي أسميتها «وصف مصر بالأمريكاني» هي من قبيل وصف ظاهرة الوجود الاجنبي «العلمي» في مناحيه ومجالاته كافة، والصفة الغالبة عليه هي الاميركية، إنما الظاهرة أبعد من ذلك، فهناك النشاط الفرنسي والألماني الغربي، وبعض المنظمات والمؤسسات الدولية التي لها علاقة وثيقة بالأجهزة الاميركية التي تجمع المعلومات عن العالم الثالث ومصر تحديداً. وهو الأمر الذي كان مفروضاً أن يكشف عنه النقاب لولا الطعن من الخلف.

فنحن إذاً أمام ظاهرة عامة، ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن نشاطات وأدوار للجامعة الاميركية وآثارها على الأصعدة التعليمية والتربوية والعلمية والأمنية كافة بمعزل عن النشاط الاميركي المعادي والمهدد للاستقلال الوطني المصري. وأيضاً النشاط الصهيوني المعادي وركائزه وأدواته، وهي جميعاً قيود وحلقات تحيط بمصر وطننا العظيم، وتعوقها عن الانطلاق والتحرر صوب صياغة نموذجه الديمقراطي المستقل ودورها الاقليمي الرائد.

الاميركيون والتجربة السوفياتية: وفي هذا النطاق، فإن الدور الاميركي قد استفاد من تجربة العلاقات السوفياتية ـ المصرية، والتي كانت بمثابة علاقة دولة بدولة. صحيح أن المعلومات وأنماط التعاون وأشكاله الاقتصادية والعسكرية كانت معروفة للطرف السوفياتي، إلا أنها كانت تأتي عبر قنوات مؤسسيه وعبر الطرف المصري «ممثلاً» في مسؤوليه، ومن ثم كان بمقدور الحاكم المصري السابق، أن يصدر آنذاك قراراً في دقيقة واحدة بالاستغناء عن

«الخبراء السوفيات»، بهذا المعنى مثلت خبرة تاريخية للاميركيين والغربيين. فالسوفيات لم يستطيعوا خلق أدوات تابعة في مصر، أي شرائح وقوى اجتماعية عريضة وفاعلة سياسياً في الهيكل الاجتماعي أو السلطة السياسية، وهو الأمر الذي نجح فيه الاميركيون.

ويواصل نبيل عبد الفتاح حديثه قائلاً: فالاميركيون يستهدفون اعادة صياغة مصر طبقياً وسياسياً وثقافياً. انهم يحاولون خلق ركائز مستقبلية في الجسم الاجتماعي تؤكد على استمرارية السياسات الداخلية والخارجية. من هنا، فإننا نحذر أيضاً من تهديد هذه الركائز لأمن الوطن ومصالحه. وداخل هذا الاطار الشامل تأتي الجامعة الاميركية كأداة رئيسية في عملية وصف مصر بالأمريكاني.

المعونة الأميركية: الأدوار الخطرة

س ـ واضح من حديثكم أن الجامعة الاميركية جزء من دائرة حديدية دخلت مصر فيها، ولهيئة المعونة الاميركية دور في هذا الصدد، تُرى ما هو جوهر نشاطها؟

ج ـ صدقت وللأسف فإن «هيئة المعونة الاميركية» والتي أطلق عليها البعض اسم «حكومة ظل اميركية في القاهرة» تلعب دوراً خطيراً. فالمعونة الاميركية لمصر ليست هبة، وانما هناك ثمن مصري دفع في السبعينات على صعيد الصراع العربي ـ الاسرائيلي وعلى صعيد علاقات مصر العربية، فالإدارات الاميركية المتعاقبة أرادت للمعونة الاميركية أن تكرس ابتعاد مصر عن العالم العربي أولاً، وثانياً اعادة صياغة نمط التنمية المصري وجعله نموذجاً للتنمية التابعة، وجسماً اقتصادياً واهناً يخضع دائماً لحقن القروض والمعونات المشروطة، وللأسف فإن البعض غافل تماماً عن التحيز الايديولوجي والاجتماعي الواضح لهيئة المعونة، التي هي مستودع ضخم لنقل المعلومات إلى أجهزة صنع القرار الاميركي، فهي تريد تنمية تابعة وتساند المشروع الخاص بشكل رئيسي.

انقلاب صامت في الريف المصري: وفي الريف هناك بحث قاربوا على الانتهاء منه، سوف يمثل انقلاباً صامتاً في الريف المصري، وهو بحث عن: «امكانية خلق طبقة من صغار رجال الاعمال الريفيين» من خلال انشاء ما يسمى بـ(المزارع الصغيرة)، بحيث يحتكرون من خلالها التكنولوجيا الزراعية الصغيرة الاميركية والغربية، وهو بحث تجريه هيئة المعونة الاميركية، وفي اطار بحوث عديدة تجرى في هذا النطاق. ان ذلك لو تم وفق المخطط الاميركي، فإن معناه تصفية البعد الاجتماعي لنظام تموز/ يوليو في الريف المصري، وخلق قوى اجتماعية جديدة في الريف ترتبط مع القوى الناشئة في المدينة، وهذا وذاك (بالحبل السري) المرتبط بالرأسمالية الاميركية، أي دائرة لا نهائية من التبعية، وهنا تساهم الجامعة الاميركية في اجراء بحوث حول الميكنة الزراعية تمهيداً لاحتكار تكنولوجي شامل في الريف المصري.

الجامعة والتبشير

س ـ في ضوء ما سبق، أين دور الجامعة الاميركية؟

ج ـ انها تأتي كمركز من مراكز التبشير السياسي والترويج للنموذج الغربي الرأسمالي. ولقد نشأت الجامعة الاميركية تاريخياً لتشارك في التبشير بالثقافة الاميركية، ولخلق ركائز ثقافية تعد في المستقبل للتحول في الدور الدولي للنظام الاميركي في مناخ الامتيازات الاجنبية والتبشير الديني والثقافي. وهذا غير مقبول في دولة تدعي النخبة السياسية الحاكمة فيها انها مستقلة. ان الازدواجية في النسق التعليمي بين (وطني) و (أجنبي) تعني أن هناك من يتعمدون عدم التكامل الوطني ثقافياً وحضارياً وقيمياً، وهو ما يتنافى ومبدأ المساواة مع القواعد الدستورية السارية في مصر.

التأميم فريضة وطنية: إن الدولة الوطنية لا بد وأن تخضع الهياكل التعليمية في أشكالها المختلفة للاشراف وللهيمنة السيادية، من

هنا فإن تـأميم الجامعـة الاميركيـة والاشراف الوطني الكـامل عـلى ما يجري فيها من نظم ومناهج تربويـة وتعليمية فـريضة وضرورة وطنيـة لأسبـاب تنمويـة وتعليمية وتـربويـة وليست لأسباب سيـاسيـة فقط، فـالتأميم جـزء من كل، والاشراف الكـامل عليهـا لا ينفصل عن مهمـة قومية كبرى، هي تطوير وتغيير جذري وشامل للبنيان التعليمي في مصر برمته، بحيث تكون المناهج وأساليب الدراسة والهياكل التعليمية وطنية المحتوى العلمي والثقافي، ومرتبطة بعالمية العلم في آفاقه الـرحيبة بغـير حدود، وبحيثِ نكون بصدد تعليم ديمقراطي شكلاً ومضموناً ومجانيـاً بالأساس، ويقوم على المساواة وتكافؤ الفرص.

مزدوجو الجنسية

س ـ بحكم اهتمامكم مؤخراً بالوجـود الاميركي سبق أن تحـاورنا معاً حول دور المثقف مزدوج الجنسية، ترى ما هـو الدور الـذي يقوم به في اطار الجامعة الاميركية من وجهة نظركم؟

ج ـ أنا لا أعتبر مسألة «ازدواج الجنسية» تعني الخيانة الوطنية، فهـذا أمر أنـا ضده عـلى طول الخط، ولكن أليس ازدواج الجنسيـة يشير إلى أن «وهناً» قد أصاب الـولاء للجنسية الأولى؟ لـلأسف فثمة مفـارقة تكشـف عن دلالات عـديدة هي أن بعض المتـأمركـين الذين وفدوا بعد عـام ١٩٧٤ مع الهجـوم الاميركي السيـاسي الشامـل على المنطقـة، كانـوا مبعوثـين الى الولايـات المتحدة وأوروبـا الغـربيـة في الستينـات، ودفـع المصريـون الفقـراء من لحمهم الحق ثمن تعليـم هؤلاء، وكان يُتوقـع منهم أن يأتـوا ليشاركـوا في عمليات التنميـة في بلادهم، ولكنهم تقاعسوا وضلعوا في عملية الاندماج في الحلم الغربي والاميركي، وحصلـوا عـلى الجنسيـة الامـيركيـة وقطعـوا أواصرهم بالمجتمع المصري ونسوا مصر ونسيناهم. ولكنهم أتوا بعد ذلك في ركب الدبلوماسية الاميركية ليمثلوا ظاهرة تعدد الولاءات القومية، والغريب هو إدعاؤهم للقومية وللوحدة العربية، نمـوذج لهؤلاء د. سعد الـدين

ابـراهيم، والأغرب هـو دعـوتهم لبنـاء مصر وهم أول من تهـرّب من عملية البناء وموّل أفلاماً هابطة، وأشاعوا علناً مـع بعض الاميركيـين ذوي الأصـول المصرية انهم عـلى صلة وثيقـة جداً بـالمراجـع العليا في الدولة، وهذا أمر بالغ الخطـورة كما أقـول، لأنهم إما يحـاولون ايجـاد حماية علوية لنشاطهم داخل المؤسسات الاميركية، أو لإشاعـة الخوف والرهبة في ناقديهم، وهذا وذاك إساءة بالغة إلى هـذه المراجـع العليا في الدولة.

تقنين الضوابط

س ـ الا تعتقـد أن وضع ضـوابط عـلى النشـاط العلمي في مصر يمثل قيداً على حريات الباحثين كما قال بعض المعارضـين من أنصار البحوث المشتركة؟

ج ـ حينما نطرح وضـع ضوابط عـلى النشاط العلمي الاجنبي أو المشترك مع الاجـانب وعلى المكـاتب الاستشاريـة، نقول ان هـذا لن يشكل أي قيد على حريات الباحثين، فللباحث الوطني الحرية الكاملة. والتي لا حدود لها الا أخلاقيات العلم وقواعده ومنـاهجه. ولكن هـذا يختلف بالنسبة إلى البحـوث الاجنبية، وبـالتالي، فلقـد ثارت عصبـة «مقاولة الابحاث» وتابعهم، وتابع التابعين بغير إحسان. ولهم جميعـاً نقول ان حرية الباحث الوطني في اطار سياسة وطنية شيء، والتعامـل بحرية مع الاجنبي شيء آخر. بقيت نقطـة أخيرة بـالنسبة الى الـدولة أين دورها؟ وأين السياسة العلمية؟ وأين تطوير البحث العلمي؟ وأين تحديث النظام التعليمي بما فيه تأميم الجامعة الاميركيـة؟ للأسف لا شيء، ولكن أيضاً هناك المسؤولية الوطنية للمثقف والغائبـة فعلاً منـذ فترة، وذلك لأننا نشهد عصر هزيمة المثقفين.

خاتمة الفصل

وبعد، نتصور أن الصورة الآن أكثر وضوحاً وأكثر خطراً. فمصر تتعرض ومنذ فترة ليست بالقصيرة الى هجمة شرسة من قبل الغرب ممثلاً في الولايات المتحدة الامريكية، هجمة متعددة المستويات والأدوات، وهي هجمة حضارية أكثر من كونها اقتصادية أو سياسية، وهي تأتي في غياب قوى التحدي والمواجهة الحقيقية، وفي إطار هذه الهجمة يأتي التعليم الأجنبي في مصر ليقدم نفسه كنموذج ثقافي غربي يساهم في خلخلة أساسات البناء القيمي والمجتمعي والحضاري لمصر، وعلى قمة هذا القطاع تقع الجامعة الامريكية ممثلة لأدوار وأهداف النموذج الثقافي الغربي في بعده التعليمي.

– وعليه، فلقد لعبت ـ وما زالت ـ الجامعة الامريكية دوراً أساسياً وثقافياً مهماً كان في مجمله سلبياً على حركة وتطور المجتمع المصري، وساهم بشكل مباشر وغير مباشر في ربط مصر بإسار التبعية الفكرية الامريكية عبر وسائل وقنوات وأدوات متعددة، وهو دور يستدعي ضرورة المواجهة وخلق أساليب النضال ضدها، وتأتي أهمية إتفاق جماعة المثقفين بمصر على موقف موحد تجاه هذه الجامعة في المقدمة، وضرورة الاتفاق على حد أدنى من التعاون معها، ثم اجبار رؤوس الدولة في مصر على تأميم هذه الجامعة، أو في أضعف الأمور فرض الاشراف الوطني الواضح والمقنن عليها وعلى العملية التعليمية والسياسية بداخلها، لأننا ازاء بؤرة نشطة للاستخبارات الامريكية بمصر مهما حسنت فيها النيات.

هوامش الفصل الثاني

(١) النص الأصلي للدراسة منشور بمجلة **ميدل ايست جورنال** مجلد ٢٦ ـ الجزء الرابع ـ لسنة ١٩٨٢.

(٢) انظر عرضاً نقدياً مفصلاً لهذه الدراسة في رفعت سيد أحمد، **اختراق العقل المصري**، مصدر سابق، ص ص ٣٨ ـ ٥٠.

(٣) انظر عرضاً أكثر تفصيلاً لأعمال **هذه الحلقة** النقاشية في صحيفة **الأهالي** بتاريخ ١٩٨٩/١/١١ ص ٥.

(٤) نشرنا بعضاً من هذه الآراء والتي أجريناها مع أكثر من عشرين شخصية مصرية ضمن سلسلة من الحملات الصحفية قام بها المؤلف ضد الجامعة الامريكية وظاهرة التجسس العلمي الاميركي والاسرائيلي في مصر وذلك بصحيفة **الشعب** المعارضة خلال عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، ولكن تلك الآراء نشرت بشكل مبتور وغير متكامل آنذاك، والمنشور حالياً هو النص الاصلي والكامل لها جميعاً بعد أن أضفنا إليها لقاءات حديثة وجديدة.

(٥) من المؤكد والثابت واقعياً أن الأمر داخل الجامعة ليس «أكثر اتساعاً»، بل هو قاصر فعلاً على أبناء الطبقة البرجوازية، والبرجوازية الجديدة تحديداً في مصر (يراجع المحور الأول من محاور فهم الدور المخابراتي للجامعة في مصر في هذا الفصل).

(٦) الجدير بالذكر والتأمل معاً أن د. عادل هلال صاحب هذا الرأي أحد القياديين بحزب العمل الاشتراكي في مصر، فهل من إختراق ثقافي وسياسي منظم لأحزاب المعارضة في مصر أكثر من توصيل أحد القياديين بحزب معارض وبحسن نية كاملة ـ على ما نعتقد ـ إلى أن يقول عن تلك المؤسسة المشبوهة أنها (أعظم مؤسسة تعليمية في مصر)؟!!.

(٧) يلاحظ كما سبقت الاشارة تحت عنوان: **حقائق وأرقام** في الجزء الأول من هذا الفصل إن الجامعة الامريكية ضربت بكل هذه الاتفاقات عرض الحائط، وتجاوزتها بدور سياسي واقتصادي وتجسسي جديد لخدمة الاستراتيجية الامريكية.

(٨) من هذه المؤسسات والجامعات التي اعترف د. سعد الدين ابراهيم بصلاته وحواراته وأبحاثه معها (معهد بروكنجز ـ معهد المشروع الاميركي ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة جورج تاون وجامعة هارفارد)، انظر تفصيل ذلك في كتابه **مصر تراجع نفسها**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

(٩) قمنا بإجراء الاستطلاع والآراء والحوارات الواردة في هذا الجزء من الفصل على مدار عام ونصف العام ابتداء من عام ١٩٨٤، بعضها تم عام ١٩٨٨ بعد لقاءات جديدة بأصحاب الآراء المذكورة. (المؤلف).

(١٠) جدير بالذكر أن أستاذنا د. حامد ربيع كان واحداً من أعداد قليلة من العلماء والباحثين الوطنيين الذين تصدوا ببسالة وبالفكر والسلوك السياسي لعمليات الغزو الثقافي الاميركي لمصر، ولقد نشر العديد من الدراسات في هذا الشأن كان أبرزها دراسته المنشورة بمجلة **الأهرام الاقتصادي** ابتداء من العدد ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧ تحت عنوان: «احتواء العقل المصري».

(١١) جدير بالذكر أن حوارنا مع د. علي الدين هلال تم عام ١٩٨٤، وبعد هذا التاريخ مباشرة تحول د. علي الى العمل بالجامعة الاميركية ذاتها وإلى إنشاء مركز للبحوث السياسية بجامعة القاهرة بتمويل قدره (١٣٥) ألف دولار كمنحة مشروطة من مؤسسة «فورد فونديشن» المعروفة بصلاتها العضوية المباشرة مع المخابرات الاميركية، وسبحان مغير الأحوال. انظر تفصيل ذلك مع صورة أصلية من وثيقة دعم المركز من مؤسسة «فورد فونديشن» في كتابنا: **وصف مصر بالعبري تفاصيل الاختراق الاسرائيلي للعقل المصري** مصدر سابق، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(١٢) جدير بالذكر أننا ونحن نقلب صفحات مجلة **الفتح** الاسلامية القديمة والتي كانت تصدر اسبوعياً وكان يصدرها الشيخ محب الدين الخطيب منذ عام ١٩٢٦ بالقاهرة، وجدنا عدة ردود واردة من «جماعة الشبان المسلمين» ضد محاضرة القاها فخري مخائيل فرج بقاعة ايورت بالجامعة الاميركية هاجم فيها الاسلام، وجاءت ردود «جماعة الشبان المسلمين» بالعدد (٩٨٧) المجلد الرابع، ص ١٨ عام ١٩٢٩، وكذلك ورد بالعدد(١٨٩) من المجلة نفسها اشارة لحدوث تطاولات من أساتذة الجامعة الاميركية بالقاهرة ضد الإسلام، انظر نموذج وثائقي للردود الاسلامية المبكرة جداً على الوجود الاميركي اجمالاً في مصر وهو نموذج من افتتاحية مجلة **الفتح** الاسلامية في الوثيقة الرابعة من الملحق الوثائقي في نهاية الكتاب.

(١٣) انظر أيضاً حوارنا مع عادل حسين في كتاب **اختراق العقل المصري**، مصدر سابق، ص ص ٣٣ ـ ٣٥، والذي بلور فيه التبعية الثقافية على المستوى التعليمي في مصر خير بلورة وبرؤية موسعة وجديدة.

(١٤) من الأمور التاريخية ذات الدلالة على ما تذكره مجلة **الفتح** الاسلامية ـ مصدر سابق ـ في عددها رقم ١٤٨ لسنة ١٩٢٩ من أن الجامعة الاميركية في القاهرة كانت تأخذ صور الطلبة المصريين بالجامعة الذين تم تنصيرهم وتبعث بها الى اميركا للعرض في (دور الصور المتحركة) مشيرة إلى أن هؤلاء الطلبة هم الذين نجحت الجامعة في حملهم على نبذ دينهم والالتحاق بدين الغرب، ومشيرة أيضاً الى عائلات هؤلاء الطلبة وأصولها الاسلامية المعروفة، وبأن هذا النشاط يستدعي الدعم من الغرب.، وذكرت المجلة أيضاً في العدد نفسه أن قاعة (ايورت) بالجامعة تم إنشاؤها بعد دعم ٤٥ ألف جنيه من سيدة اميركية لخدمة البروتستانتية ونشرها في البلاد.

(١٥) يلاحظ أن مصروفات الجامعة قد وصلت الآن في مصر ـ عام ١٩٨٩ ـ الى ما يعادل ٢٠ الف جنيه مصري عن كل طالب كمصروفات لعام جامعي واحد.

(١٦) شارك في التحقيق المشار إليه فضلاً عن نبيل عبد الفتاح كل من الاساتذة: جمال زايدة ومصطفى امام.

الفصل الثالث

تحت الغطاء الأميركي
(اسرائيل تتغلغل رويداً)

مقدمة

مما لا شك فيه أن العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية بعد عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ قد شهدت تطورات مثيرة على المستوى الثقافي والسياسي، ولعبت الوفود الثقافية والسياحية والاتفاقات السياسية ولقاءات المسؤولين المتبادلة والأفلام والنشرات السينمائية، فضلاً عن الزيارات والبحوث العلمية والجامعية المشتركة، لعب كل هذا الأدوار الأساسية في مسار تطور العلاقات على الصعيد الثقافي بين مصر واسرائيل[١].

ولقد كانت المظلة الاميركية المتمثلة في الدعم المادي لهيئة المعونة الاميركية (الايد) والسفارة الاميركية والمخابرات المركزية الاميركية بمؤسساتها الثقافية (!!) ورجالها بمصر، فضلاً عن أكثر من ٣٠ هيئة بحثية واجتماعية اميركية ـ سبق الاشارة في الفصل الأول إلى نماذج منها ـ مثلت ما سمي بشبكة أبحاث الشرق الأوسط، كان لهذه المظلة الدور الأساسي في تسهيل الدور الاسرائيلي لاختراق مصر ثقافياً بالسبل المتاحة كافة ـ المشروع منها وغير المشروع ـ وكان للبحوث المشتركة والممولة للندوات الثقافية التي عقدتها الهيئات والمراكز الثقافية الاميركية (على سبيل المثال المركز الثقافي الاميركي بغاردن سيتي؛ مركز البحوث الاميركي في شارع قصر الدوبارة؛ مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الاميركية؛ مؤسسة فورد فونديشن؛ معهد

الـ (ام ـ اي ـ تي) في قلب جامعة القاهرة وغيرها من المؤسسات والمراكز) دور مساعد في التغطية على ندوات الاسرائيليين واليهود الاميركيين القادمين إلى مصر[٢].

والحال نفسه تم اجراؤه على مجال البحوث العلمية المشتركة والمولة، ولعل أخطر وأحدث نموذج لهذه الابحاث ما ذكرته بعض المصادر السياسية من أنه قد تم في الأسبوع الأول من أيار/ مايو ١٩٨٩ الاتفاق بين جامعتي تل أبيب وشيكاغو على اجراء بحث مشترك عن الاتجاهات الاسلامية الأصولية في كل من مصر والسودان، وأرسلت جامعة شيكاغو الاميركية الى جامعتي القاهرة وعين شمس تسأل عن امكانية اشتراك الباحثين من أساتذة الجامعات المصرية للمساهمة في البحث، وأرسلت ادارة الجامعتين المصريتين الى الكليات ولم يتقدم أي استاذ مصري حتى نهاية أيار/ مايو ١٩٨٩ بالموافقة على المشاركة في البحث[٣].

إذاً لقد كانت اميركا دائماً بمثابة (المظلة) والغطاء لغرض التدخل الاسرائيلي نحو قلب المجتمع المصري، تمهيداً لتعريب نموذج التطبيع معه بعد أن يتم انضاجه جيداً.

وفي هذا الفصل، سوف نحاول أن نرصد أحدث أساليب واشكال التغلغل الثقافي والسياسي الاسرائيلي في مصر، وتحديداً خلال عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩[٤].

وبادىء ذي بدء، من المهم أن نلاحظ أن التطبيع الثقافي يمثل الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الاسرائيلية، وهو لدى البعض أكثر اقناعاً وأكثر استقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح ووضع جيش اجنبي وأجهزة الانذار وضمانات الدول الكبرى، لأنه العامل الحاسم على المدى البعيد. فالصراع يوجد في وعي الشعوب قبل أن ينتقل الى الواقع. المطلوب ببساطة هو نزع العداء من العقل العربي استكمالاً لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية، وهي المهمة التي يتكفل بها

التطبيع السياسي والأمني[٥].

وهذه المهمة الثقافية لاسرائيل في فرض التطبيع الثقافي مع مصر ليست مجرد تعبير عن جناح متطرف في الفكر الاسرائيلي، ولكنها مفاهيم ينعقد حولها الإجماع الفكري في إسرائيل ويلتف حولها المخططون والمنفذون، قامت بتنظيرها مراكز بحوث علمية وهيئات اكاديمية، وتدور حول النقاط التالية:

ـ ضرورة فتح الحدود أمام حركة الناس وتبادل المعلومات والثقافة والعلوم، وأن تكون هناك صلة إنسانية وطبيعية وتلقائية.

ـ ضرورة مراجعة البرامج الدراسية في الجانبين مراجعة شاملة، وفحص ما يدرس في مصر عن اسرائيل، وما يدرس في اسرائيل عن مصر والعرب، وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية، واضافة المواد الجديدة المرغوب في تدريسها.

ـ دراسة البرامج المتبادلة في وسائل الاعلام وعلى الأخص الاذاعة والتلفزيون، وأن يسمح كل جانب للآخر بأن يذيع في وسائل اعلامه برامج ثقافية عن وثائقه وتاريخه.

ـ تغيير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر لما لذلك من تأثير تربوي وتعليمي على الجيل، وبخاصة إذا ما تداخل مع التغييرات في البرامج الاذاعية.

ـ ضرورة إزالة المفاهيم السلبية في الايديولوجية القومية العربية والاسلامية تجاه اسرائيل.

واتساقاً مع اهتمام اسرائيل بالمضمون الثقافي في استراتيجيتها للتطبيع، انشغلت المراكز العلمية الاسرائيلية ببحث هذا الجانب وتعميقه والتهيئة له، ومن مظاهر ذلك، أقامت جامعة تل أبيب مشروعاً للسلام أنشىء من قبل الوصول إلى اتفاقية السلام مع مصر، أداره في بادىء الأمر الأستاذ «افيفي افين» ثم تولاه الاستاذ «ديفيد هورن». وقد نشط هذا المركز في إجراء الاتصالات الشخصية بين أساتذة جامعة تل أبيب والمثقفين المصريين، كما أنشىء كرسي استاذية لتاريخ

مصر واسرائيل في جامعة تل أبيب، خصص لتاريخ مصر وعلاقتها باسرائيل. كما تبارى المفكرون والباحثون الاسرائيليون في اجراء الدراسات والحوار، وعقد الندوات حول مجالات التعاون الثقافي بين اسرائيل والعرب.

واتساقاً مع هذا الاهتمام أيضاً، كان العنصر الثقافي واحداً من العناصر الأساسية للمفاوضات بين اسرائيل ومصر، وتم تضمينه في اتفاقية الاطار بكامب ديفيد جنباً إلى جنب مع ترتيبات الأمن، وفض المقاطعة، وفتح الاسواق المصرية أمام المنتوجات الاسرائيلية. ثم جرى تأكيده وتحديد خطوات المفاوضات بشأنه في معاهدة السلام وملحقاتها، وحرص المسؤولون الاسرائيليون على أن تكون «اللهجة الصهيونية» واضحة في نصوص الاتفاقات، فالشعب الفلسطيني هو «عرب أرض اسرائيل»، والضفة الغربية هي «يهودا والسامرة»... الخ، كما حرصوا على أن تكون هذه اللهجة بارزة في مفاوضاتهم، وغالباً ما جرت الاستعانة بنصوص توراتية في مفاوضات الحكم الذاتي، واحصاء عدد المرات التي ورد فيها ذكر القدس في الكتاب المقدس.

هذا ولقد اتخذ الهجوم الفكري الصهيوني تجاه مصر وباقي المنطقة العربية عدة محاور متمايزة، يمكن إجمالها في ثلاثة محاور أو مستويات رئيسية: يتجه الأول إلى محاولة تصفية مصادر أو منابع العداء في الفكر السياسي العربي، ومحاولة تفتيت الطابع «السلبي» السائد في الايديولوجيات السائدة في المنطقة تجاه اسرائيل والصهيونية، بينما يتجه المحور الثاني إلى خلق قاعدة فكرية للتواصل مع بعض القوى الفكرية والسياسية القائمة في الوطن العربي، ويتجه المحور الثالث الى محاولة خلق قاعدة ارتكاز لتحالف محتمل مع الأقليات الدينية والعرقية في الوطن العربي[٦].

بناء على ما سبق، فإننا سوف نتابع سيناريو احداث التطبيع بين مصر واسرائيل تحت المظلة الأميركية عبر عدة محاور:

المحور الأول: ويتناول سيناريو احداث التطبيع السياحي بين الدولتين باعتبار الجانب السياحي ذو تأثير مباشر على النواحي الثقافية والسياسية بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني.

المحور الثاني: ويتم فيه تناول سيناريو الاحداث على الصعيد الثقافي بين الحكومة المصرية والكيان الصهيوني.

المحور الثالث: ويتناول أبرز احداث التطبيع الزراعي بين الدولتين، خصوصاً الشق المتعلق بالبحوث العلمية الزراعية باعتبارها أحد جوانب العلاقات الثقافية بين الطرفين.

المحور الرابع: ويتناول أبرز أحداث التطبيع في مجال الآثار.

المحور الخامس: ويتناول ابرز أحداث التطبيع السياسي ويتم التركيز فيه على جانبين:

الأول، قضية طابا وردود الفعل على استلام مصر لها.

الثاني: المحصلة السياسية لعشر سنوات من العلاقات بين مصر واسرائيل بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

المحور الأول

احداث التطبيع السياحي بين مصر واسرائيل

نظراً لأن السياحة فن دعائي وثقافي بالأساس، ورابطة اقتصادية مؤثرة في مجرى العلاقات بين الدول بوجه عام، فإن الأمر يزداد تأثيراً عندما ينسحب على دولتين كان بينهما عداء تاريخي مُتجذر، وهذا هو الحال تحديداً بين الكيان الصهيوني وباقي الدول العربية المواجهة له، وتحديداً مصر، التي تحتل المرتبة الأولى في سلم العداء مع الكيان الصهيوني رغم التطورات المختلفة التي شهدتها قصة التطبيع بينهما منذ عام ١٩٧٧.

من هنا، فإن التركيز على احداث التطبيع السياحي، يعد بالأساس تركيز على أحداث التطبيع الثقافي والاختراق العقلي لمصر، لأن الأول - التطبيع السياحي - يخدم ويساند الثاني - الاختراق الثقافي - ويقدم له المادة الأساسية لاقتحام معاقل المجتمع التي كانت موصدة دونه طيلة العقود السابقة على توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩.

وبنظرة إلى سيناريو أحداث التطبيع السياحي بين مصر واسرائيل خلال عامي ١٩٨٨ - ١٩٨٩، نجد أنها قد شهدت نمواً مطرداً، وإن كان بأداء أقل عن الأعوام السابقة نظراً لأحداث الانتفاضة الفلسطينية التي اشتعلت في الأراضي العربية المحتلة ابتداء من يوم ١٩٨٧/١٢/٩ وما زالت مستمرة حتى اليوم (أيار/ مايو ١٩٨٩). ولقد حاولت اسرائيل أن تنوع من أساليب التطبيع السياحي مع مصر، خصوصاً بعد الحكم الدولي بعودة طابا إلى السيادة المصرية، واستغلت اسرائيل في هذا المجال كل الحيل والطرق واستثمرت على سبيل المثال حاجة البعض من الشركات السياحية المصرية إلى المال والربح السريع، فأنشأت معها علاقات سياحية. ومن بين أساليب وأحداث التطبيع السياحي نأخذ بعض النماذج الواضحة وعلى سبيل

المثال، في النصف الأول من عام ١٩٨٨ وفي سرية تامة قامت شركة «سفاجا» للسياحة بتنظيم أول رحلة سياحية إلى اسرائيل دون أن تقوم بالإعلان عن هذه الرحلات التي تبعتها مجموعة أخرى من الأفواج وقد صرح بعض العاملين بهذه الشركات بأن هذه الرحلات جاءت بناء على طلب وزير السياحة بأن تحاط بالسرية التامة، مما جعلها مقصورة على أقارب ومعارف العاملين بشركات السياحة، وذلك بعد زيارة الملحق السياحي الاسرائيلي لمصر، وطلبه من الشركات السياحية ضرورة تنشيط السياحة بين البلدين[٧].

وعلى المنوال نفسه في المجال السياحي كان طبيعياً أن يتم ضبط شبكات للتجسس السياسي من بين السائحين الاسرائيليين. ففي كانون الثاني / يناير ١٩٨٩، وتحديداً في فندق بميدان الحجاز بمصر الجديدة في القاهرة - اشتهر بكثرة مريديه من الصهاينة - رصدت الأجهزة الأمنية تردد أشخاص منهم على فترات متعاقبة مع وفود السياح الصهاينة عليه، ورجحت انتماءهم إلى الموساد الاسرائيلي. وأشارت معلومات الاجهزة أن هؤلاء الأشخاص نجحوا في إقامة شبكة علاقات مع مواطنين مصريين من العاملين في الفندق ومعارفهم، امتدت إلى زيارة الصهاينة لمنازلهم وتوجيه الدعوة إلى الشباب لزيارة اسرائيل والعمل بها.

وتدعيماً للاتجاه السياحي، صدرت أوامر عليا في مصر إلى أحد القضاة لكي يحكم بتعويض لقتلى عملية رأس بركة التي قتل فيها سليمان خاطر سبعة اسرائيليين جاءوا للتجسس السياسي. فلقد قضت محكمة الجيزة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ بإلزام وزارة الداخلية المصرية بدفع مبلغ ٢١٣٠٠ جنيه لمصلحة عائلة «افيراجو»، ومبلغ مليون جنيه لورثة عائلة «شلح»، وكلهم ورثة القتلى والمصابين الذين أطلق عليهم الشهيد سليمان خاطر النار في رأس بركة[٨]. والمحامون المصريون الذين استطاعوا أن يحققوا هذا الانجاز للأسف... أحدهم أحد أقرباء نائب رئيس الوزراء[٩].

وفي الوقت الذي يحرز فيه الاسرائيليون هذا التقدم، نجدهم يجوبون شوارع القاهرة واحياءها الشعبية تجسساً وبحجة السياحة، وفي منتصف نيسان/ ابريل ١٩٨٩ شوهدت مجموعة من «السياح الاسرائيليين» يتكلمون العربية بلهجة شامية يصورون سهرات رمضان في الحسين، وتجولت كاميراتهم بين المقاهي والمطاعم والباعة الجوالين والمناطق الأثرية.

والمعروف أن المركز الأكاديمي الاسرائيلي الوثيق الصلة بالموساد يشجع السياح الاسرائيليين على تصوير الاحتفالات الشعبية لضمها إلى أرشيف المخابرات الاسرائيلية لتحليل السلوك الاجتماعي للشعب المصري وما يطرأ عليه من متغيرات. وقد سبق للمركز أن صور احتفالات، «مولد السيدة زينب»، كما صور كثيراً من الاحتفالات الشعبية في مناطق مختلفة بمحافظة قنا وسيوه وسيناء[١٠].

وفي الأسبوع الأول من نيسان/ ابريل ١٩٨٩، ضبطت السلطات المصرية أربعة من السائحين الاسرائيليين ومعهم كميات كبيرة من الدولارات فئة ١٠٠ دولار مزيفة، وأمرت النيابة بحبسهم[١١]، وفي الأسبوع الأول من نيسان/ ابريل أيضاً، ذكر راديو اسرائيل أن السلطات المصرية أفرجت عن قارب اسرائيلي يحمل ٤ اسرائيليين، وكان القارب قد دخل إلى المياه الاقليمية المصرية من دون تصريح في خليج العقبة بالقرب من ميناء ايلات. وقال الراديو أن خفر السواحل المصريين اقتادوا القارب الاسرائيلي الى جزيرة فرعون، حيث تم التحقيق معهم ثم الافراج عنهم، وأوضح الراديو أن هؤلاء الاسرائيليين الأربعة ـ وهم سيدتان ورجلان ـ (ستجري الشرطة الاسرائيلية تحقيقاً معهم حول سبب دخولهم المياه المصرية من دون تصريح.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، أكدت مصادر مصرية عليمة أن القاهرة رفضت مجدداً عرضاً اسرائيلياً بتنسيق التعاون بين الطرفين

لتنشيط الرحلات والوفود السياحية القادمة إلى كل من مصر واسرائيل[١٢].

وفي احصائية رسمية صدرت في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، وردت معلومات مؤكدة عن انخفاض عدد السائحين الاسرائيليين بنسبة ١٣٪ خلال عام ١٩٨٨، حيث أكدّت هذه المعلومات أن عدد السائحين القادمين من اسرائيل قد بلغ خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، ٥١٨٩٨ سائح بانخفاض وصلت نسبته إلى ١٣,٣٪ عن الفترة نفسها من عام ١٩٨٧. وقد قضى السياح الاسرائيليون ٤٢٦٥٧١ ليلة سياحية، بينما كانت عدد الليالي خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٧، ٥٢٦٩٢٥ ليلة، وتركزت الأفواج السياحية القادمة لزيارة مصر في منطقة بورسعيد وجنوب سيناء والقاهرة، اضافة الى زيارة الاسكندرية والأقصر وأسوان[١٣].

ومما يذكر في مجال العلاقات السياحية بين مصر واسرائيل، انه في خلال عام ١٩٨٨ فقط وصل عدد الجرائم التي ارتكبها الاسرائيليون ١٠٠ حالة من واقع ٣٣٨ حالة وقعت بسبب الأجانب في مصر، وأن الـ (١٠٠) حالة هذه موزعة كالتالي: ٨٠ مخالفة، ١٧ جنحة، ٣ جنايات، وفي مقدمتها القبض على تاجر مخدرات اسرائيلي كان يحمل شحنة هيرويين تقدر بنحو ٣ ملايين جنيه مصري[١٤].

وذكرت مصادر رسمية في مصر أن السائح الاسرائيلي يعد أفقر سائح يزور مصر، وهو لا يضيف الى الاقتصاد المصري شيئاً، وانهم ـ أي الاسرائيليين ـ وفقاً لقول مرسي الجابري (رئيس غرفة العاديات بوزارة السياحة المصرية) يقومون بوضع لافتة دعاية في شركاتهم السياحية في الدول الأوروبية تقول: «زوروا مصر»، وأن برنامج الرحلة يتضمن ٣ أيام فقط لمصر و٧ أيام لاسرائيل، أي انهم يستغلون اسم ومكانة مصر من أجل بيع بلادهم سياحياً.

ويذكر مرسي الجابري أيضاً:

«ان الاسرائيليين مع كل موسم سياحي يرسلون لنا ٣٠٠ فوج سياحي ليملأوا الفنادق بسياحهم الذين لا يستفاد منهم، وبهذا يتم اغلاق بلدنا أمام السائح الأوروبي والأمريكي»(١٥).

وتحت أوهام السياحة، قامت قوات الامن المصرية في شهر آذار/ مارس ١٩٨٩ بإلقاء القبض على شاب مصري عند عودته من اسرائيل على حدود طابا. روى الشاب قصة غريبة حيث ذكر أن سيدة اسرائيلية أوهمته بقصة حب بمنطقة الهرم، وأنه سافر معها الى اسرائيل حيث تمكن من الخروج دون جواز سفر(١٦).

وكما هو معتاد سنوياً، قامت اسرائيل باستغلال ما يسمى بضريح (ابو حصيرة) والذي ارتاده فقط خلال شهر الاحتفال به في كانون الأول/ ديسمبر من كل عام ٥ آلاف يهودي خلال موسم ١٩٨٨ فقط.

وضريح أبو حصيرة غريب الأطوار، ويختلف كل الاختلاف عن أضرحة أولياء الله الصالحين، وهو عبارة عن غرفة كبيرة مساحتها حوالى ستين متراً، مبنية على هضبة عالية عن الأراضي المحيطة بها، ويحيط بهذه الغرفة وفوق هذه الهضبة مجموعة من القبور الصغيرة، ويحيط بالهضبة نفسها نبات الحلفا من كل جانب، وإلى جانبها أرض زراعية لأهالي القرية ومجموعة من المنازل الصغيرة (وذلك بقرية داميتوه بدمنهور قرب الاسكندرية). ويقال أنه عندما علم اليهود أن هذا الرجل مدفون في هذا المكان بدأوا يأتون لزيارته من آن إلى آخر، وظل القبر مهملاً خصوصاً في فترة عبد الناصر حيث قام بطرد اليهود من مصر، وفي هذه الفترة بدر لأحد أفراد القرية فكرة هدم هذا الضريح اليهودي وتسويته وبناء مدرسة أو مسجد مكانه ينتفع به أهل القرية، ولكنه كما يقول أهل القرية كان ضابطاً في الجيش ومات قبل أن يحقق هدفه.

وقد ظل الوضع كما هو عليه بالنسبة إلى هذا الضريح إلى أن قام الرئيس السادات بزيارة القدس وعقدت مصر اتفاقية السلام مع اسرائيل، وهنا ظهر الاهتمام الشديد من قبل مصر واليهود بهذا

الضريح الغريب. ويقال أن اليهود أوصوا السادات بهذا الضريح خيراً.

ومنذ هذا التاريخ بدأ اهتمام مصر بهذا الضريح اليهودي، فقامت بإنشاء نقطة شرطة بجانبه تسمى «نقطة شرطة أبو حصيرة»، وتم وضع حراسة مشددة عليه من جنود الأمن المركزي ليلاً ونهاراً ومنع الأهالي من الاقتراب منه، هذا إلى جانب انشاء استراحة بجانبه ليستريح فيها القادمون لزيارته من اليهود.

وهذا المولد يبدأ الاستعداد له مع بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر، حيث يقوم عمال البلدية بتنظيف المنطقة وتسوية الشوارع والطرق استعداداً لمقدم اليهود من جميع دول العالم.

وفي هذا الوقت تبدأ الاجراءات الأمنية المصرية، حيث تأتي مباحث أمن الدولة وقوات الأمن والأمن المركزي لحماية هذا الحفل اليهودي وضرب حصار حوله من كل النواحي، والغريب انهم يستخدمون في سبيل ذلك كل الوسائل الأمنية من أجهزة لاسلكية ورادارات وفرق كاراتيه ومصارعة، وقد ورد هذا العام ١٩٨٩ إلى القرية حوالى ١٦ عربة أمن مركزي محملة بالضباط والجنود الذين ينصبون خيامهم في نقاط محددة حول منطقة الضريح وعلى مسافات بعيدة منه، مستغلين في ذلك أراضي أهل القرية المجاورة للضريح، ويصنعون ما يشبه الحصار الأمني المحيط بالمنطقة كلها، ويقومون بقطع الطرق الموصلة الى الضريح أو المارة بجانبه ومنع أهالي القرية والقرى المجاورة من التجول في المنطقة أو ممارسة أعمالهم فيها.

وفي يومي ٢٦ و٢٧ كانون الأول/ ديسمبر من كل عام، يأتي اليهود إلى الضريح في وفود تحملها الأوتوبيسات السياحية من الفنادق المقيمين بها في الاسكندرية ودمنهور والقاهرة وغيرها من مدن مصر. وقد قدم عام ١٩٨٨ حوالى ٥ آلاف يهودي من دول متعددة، وفي الغالب يأتون بكل فئاتهم من أطفال وشباب وشيوخ ونساء ويقيمون سرداقاً كبيراً إلى جانب غرفة الضريح وتضاء الأنوار والزينات، ويقوم اليهود

بشراء الذبائح المتعددة من أهالي القرية بواسطة متعهد أو تاجر من أهل القرية وذلك بالاتفاق مع قوات الأمن، ويقومون في يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر بذبح ذبائحهم واعداد مطبخ لهم إلى جانب الضريح، ولا يستعينون بمن يعد لهم طعامهم من أهالي القرية ولكن يعتمدون على أنفسهم في الطعام، وبعد أن يأكلوا يقومون بتناول الخمور وممارسة بعض التقاليد الخاصة بهم والطواف حول ضريح «أبو حصيرة»، ويقضون اليوم كله إلى جانبه حيث تأتي الوفود اليه دفعات مختلفة طوال اليوم، وفي الثامنة مساء يبدأون في الانصراف مستقلين الأوتوبيسات السياحية التي جاءوا بها.

أما عن الصورة التي تم بها هذا المولد اليهودي العجيب، فإن هذا المولد يختلف عن الموالد التي نعرفها، حيث أن أهالي قرية داميتوه لا يشاركون فيه بأي شيء، فقوات الأمن تضرب حصاراً حول المنطقة وتمنع الاحتكاك بين الأهالي وبين اليهود، بل وتمنع مجرد الاقتراب من أحدهم أو محادثته، وعن تفسير ذلك يقال أنهم يحمون اليهود من المصريين ويحمون المصريين من اليهود، ولكن هذه المسألة قد تتعلق بأبعاد أخرى سياسية واقتصادية.

وعلى المنهج نفسه في افتعال (المعارك) السياحية والسياسية تأتي قضية «مقابر اليهود في مصر»، والتي تفجرت خلال شهر شباط/ فبراير ١٩٨٩ حين نظرت محكمة القضاء الاداري في القاهرة ـ برئاسة المستشار منصور أسعد منصور نائب رئيس مجلس الدولة، وعضوية المستشارين عبد الله أبو العز وممدوح راضي، وأمانة سر محمد ابراهيم ـ بالدعوى التي أقامتها الطائفة الاسرائيلية بالقاهرة، ضد المهندس حسب الكفراوي وزير الاسكان والتعمير ورئيس الجهاز المركزي للتعمير ومدير عام هيئة الآثار المصرية، والتي تطالب فيها بوقف قرار وزير التعمير بنقل بعض مقابر اليهود في منطقة البساتين، والتي تتعارض مع مسار الطريق الدائري حول القاهرة الى منطقة مجاورة من المكان ولا تبعد عنه سوى ثلاثين متراً، واعتراض الطائفة

الاسرائيلية ينصب على أن عملية نقل «موتاهم» الى منطقة أخرى مستحيلة من وجهة نظر الشريعة اليهودية، وقام المستشار محمد ياسين نائب رئيس هيئة قضايا الدولة بإعداد مذكرة قانونية بدفوع الحكومة لتقديمها إلى المحكمة، وكانت دفوع الحكومة تنصب على رفض نظر الدعوى لأن مقابر اليهود وعددها ٣٠٠ مقبرة لا تدخل كلها في عداد الآثار الا ما أقرته هيئة الآثار وضمته إليها. وان الأرض التي أقام عليها اليهود مقابرهم ليست ملكاً لهم ولكنها هبة من الدولة لهم لإقامة مقابر عليها ولا يجوز لهم التحكم فيها، اضافة إلى أن المنطقة المتنازع عليها والتي لا تتجاوز فداناً واحداً مليئة بالقمامة والنفايات. وقد أعدت هيئة التعمير مكاناً مناسباً لنقل المقابر الموجودة في المنطقة التي تعترض الطريق الدائري اليها، وانها لا تبعد عنها أكثر من ثلاثين متراً.

وكان المستشار محمد أبو المواهب بهيئة قضايا الدولة قد قدم هذه الدفوع وغيرها في قضايا مماثلة أقامها بعض المصريين الذين تعترض منازلهم مسار الطريق الدائري، وقد قضت المحكمة برفض الدعاوى ما دامت الحكومة قدمت للمتضررين البديل المناسب، وأكد المستشار جمال اللبان نائب رئيس هيئة قضايا الدولة أن تنفيذ الطريق الدائري الذي يبدأ من أول طريق القاهرة ـ الفيوم بالهرم حتى بداية طريق القاهرة ـ السويس، يرفع الضغط عن القاهرة، وهو بمثابة شريان حيوي للمواصلات، وان هيئة التعمير قامت بتخصيص مكان مناسب وأفضل لنقل المقابر الخاصة باليهود من مسار الطريق الدائري، وذلك لقدسية مقابر الموتى. وقد سبق لوزارة التعمير أن نقلت مقابر المسلمين والمسيحيين التي كانت تعترض تنفيذ طريق صلاح سالم.

ومن ناحية أخرى، تبذل الطائفة الاسرائيلية في القاهرة محاولات مكثفة لمنع نقل هذه المقابر. وحاولت الطائفة استصدار قرار من هيئة الآثار باعتبار جميع مقابر اليهود في البساتين في عداد الآثار لا يجوز

التعدي عليها، إلا أن الهيئة رفضت وقالت ان مقابر البساتين الخاصة باليهود لا تعد من الآثار ولا تدخل بذلك في نطاق قانون حماية الآثار، أما الاتصالات بين الطائفة الاسرائيلية وهيئة التعمير فتوقفت عقب تعنت الطائفة وإصرارها على عدم نقل مقابرها.

لقد بدأت «قصة النزاع بين هيئة التعمير والطائفة الاسرائيلية في القاهرة عقب الخطاب الذي أرسلته الهيئة الى الطائفة في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، والتي تطالبها فيه بضرورة الحضور لنقل بعض المقابر التي تقع في مسار الطريق الدائري بالبساتين والمسماة (قطعة باتشه)، وان هيئة التعمير تقوم بحصر جميع المقابر الواقعة في هذه المنطقة لنزع ملكيتها طبقاً للقرار الوزاري والمنشور بمجلة **الوقائع الرسمية** بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦.

إلا أن الطائفة رفضت مضمون هذا الخطاب، وأكدت لهيئة التعمير أنه من المستحيل نقل هذه المقابر. وجرت مفاوضات بين الهيئة والطائفة اشترك فيها يوسف دانا رئيس الطائفة السابق وكارمن ونشتين مسؤول العلاقات العامة بالطائفة، إلى أن وصلت هذه المفاوضات الى طريق مسدود بعد أن قامت الطائفة بتكليف محاميها حسن محرم (وهو مصري للأسف) برفع دعوى أمام محكمة القضاء الاداري ضد وزير التعمير وضد جهاز التعمير وهيئة الآثار[١٧].

هذا ولقد قوبلت عمليات الاختراق السياحي الاسرائيلي بمقاومة شعبية متعددة الأشكال، كان أبرزها رفع الدعاوى القضائية مثل تلك التي تم رفعها في محافظة البحيرة لإزالة الضريح المسمى أبو حصيرة والتي أقامها المحامي المصري عطية شعلان[١٨]. وعلى المنوال نفسه نظرت محكمة شمال سيناء الكلية برئاسة المستشار فاروق حلبي يوم ٢٦/٤/١٩٨٩ في الدعوى المقامة من المواطن اسماعيل خطابي ضد رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ومحافظ شمال سيناء، لإزالة نصب تذكاري أقامه الصهاينة في ذكرى قتلاهم من سلاح الطيران بأرض مملوكة للمواطن بالشيخ زويد.

كانت محاولات المواطن - الحاصل على نوط الامتياز من الدرجة الأولى - قد بدأت أثناء الاحتلال لإزالة النصب. واتصل بهيئة الصليب الأحمر بسويسرا والأمم المتحدة وما زالت محاولاته مستمرة بعد أن تحول النصب إلى مزار سياحي[١٩].

وأيضاً نظرت محكمة السيدة زينب في آذار/ مارس ١٩٨٩ الدعوى القضائية التي أقامها موريس صادق المحامي بصفته قبطياً مصرياً ضد رئيس الوزراء ووزير الخارجية يطالب فيها بحق التعويض المدني لتقصيرها في استعادة دير السلطان الذي تغتصبه اسرائيل وذلك لعدم تضمن اتفاق طابا حل تلك المشكلة رغم وجود اتفاقية بين الحكومتين - المصرية والاسرائيلية على حماية الأماكن المقدسة.

أكدت الدعوى أن المادة (١٥٦) من الدستور تلزم الحكومة حماية حقوق المواطنين ومنها بطبيعة الحال دير السلطان، مما يعطي الحق لكل قبطي مصري مطالبة رئيس الحكومة ووزير خارجيته بتعويض مدني لتحقيق المسؤولية التقصيرية في حقهم.

المحور الثاني

سيناريو التطبيع الثقافي بين مصر واسرائيل

شهد عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ عدة تطورات مهمة على صعيد العلاقات الثقافية بين مصر واسرائيل، ولعل من أبرز الأحداث الثقافية هو زيادة عدد الباحثين والصحفيين الاسرائيليين القادمين إلى مصر، واقامتهم شبه الدائمة بالقاهرة وتحت المظلة الاميركية والغطاء الذي توفره لهم السفارة الاميركية والمراكز البحثية الاميركية، فضلاً عن السفارة الاسرائيلية والملحق الثقافي الاسرائيلي، أمكنهم عن طريق هؤلاء جميعاً التغلغل داخل مصر إلى درجة سرقة الأدب المصري ذاته وتصديره الى تل أبيب. وعلى سبيل المثال فوجىء الكاتب الروائي يوسف القعيد بترجمة عبرية لروايته **الحرب في بر مصر**، صادرة عن احدى المؤسسات الثقافية في اسرائيل دون اذن مسبق منه، وهو ما يفسر الاتجاه الأخير الذي ينتهجه الكيان الصهيوني في ليّ ذراع المثقفين المصريين للسير على خطى التطبيع الثقافي رغم أنوفهم. ومن قبل روجت أفلام المخرج يوسف شاهين على أشرطة فيديو تم طبعها في اسرائيل واتهمه البعض إثر ذلك بالتطبيع مع العدو الصهيوني، رغم أنه لم يعلم شيئاً مما حدث كما هو الحال الآن مع يوسف القعيد، الأمر الذي دعا لجنة الدفاع عن الثقافة القومية واتحاد الكتاب ووزارة الثقافة إلى محاولة التدخل في هذا الأمر، وقطعاً لم يأت تدخلهم بنتيجة ايجابية[٢٠]. واتصالاً بما سبق، فإن المظلة الاميركية العلمية والمالية سمحت للتغلغل الثقافي الاسرائيلي أن يتزايد وأن يصل الى أخطر الأماكن وأكثرها حساسية، وهي المدارس الابتدائية والاعدادية الرسمية وللمعاهد الأزهرية في انحاء مصر كافة، وذلك عندما تلقت وزارة التعليم في مصر منحة مالية اميركية تصل قيمتها إلى ١٦٦ مليون جنيه، وتتضمن عدة آلاف من الخرائط المرسومة للشرق الأوسط وقد استبدل فيها اسم (فلسطين) باسم (اسرائيل)،

وتؤكد الحقائق المتاحة أن هناك روايتين لهذا التغلغل الثقافي الاسرائيلي[٢١] للمدارس المصرية:

الأولى: مختصرة يرويها المسؤولون في المركز القومي للبحوث التربوية التابع لوزارة التعليم وهي أنه منذ خمس سنوات ومع بداية انشاء التعليم الأساسي في المدارس، تلقت وزارة التعليم منحة اميركية تحتوي على بعض الأجهزة والادوات الخاصة بالتعليم الاساسي وكان من بينها خرائط تحمل اسم اسرائيل بدلاً من (فلسطين)، وهذه المنحة تأتي ضمن برنامج المعونة الاميركية المتعددة المراحل للتعليم الاساسي، والذي تصل قيمته إلى ١٦٦ مليون جنيه. وتم ارسال هذه الخرائط الى ادارة التصميمات بالإدارة العامة للوسائل التعليمية بمنشية البكري في القاهرة، والتي شكلت لجنة برئاسة جرجس أسعد مدير ادارة التصميمات في ذلك الوقت لبحث مدى امكانية قبول هذه الخرائط. وبالفعل، قررت اللجنة في نهاية بحثها قبول الخريطة وتم توزيعها على حوالى (٤) آلاف مدرسة من مدارس الجمهورية.

أما الرواية الثانية: فتفصيلية ويرويها محمود عبده مدير مكتب محمد فريد للوسائل التعليمية، وهو المكتب الذي أخذ حق طبع وتوزيع الخريطة كوكيل وحيد لشركة «دينوجيبرت» صاحبة الخريطة. قال في البداية: عرضت «شركة دينوجيبرت» التي رست عليها مناقصة توريد هذه الأجهزة أنواعاً من الخرائط التي تحمل اسم فلسطين المحتلة وتقوم بتوريدها إلى السعودية، ورفضها المسؤولون محتجين بأن مصر معترفة باسرائيل، فعرضت الشركة خريطة اسرائيل هذه ووافقت عليها وزارة التعليم. ونظراً للحساسية الكبيرة لهذه الخطوة لم نكتف بتلك الموافقة، وقمنا بالحصول على موافقة وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والموافقة موجودة لدينا لكل من يريد الاطلاع عليها. وعندئذ بدأنا في طبع وتوزيع الخريطة على مدارس التربية والتعليم. اضافة الى بيعها للمدارس الخاصة وكذلك لإدارة المعاهد الأزهرية التي تطلب منا كل عام شراء هذه الخريطة.

واتصالاً بعملية الاختراق التعليمي الاسرائيلي ذاتها لمصر، تروي بعض الصحف عدداً من الروايات الخطيرة حول تداول الاطفال الصغار في مصر كتب لكيفية تعلم اللغة العبرية، وتروي صحيفة **الأهالي** هذه الواقعة الخطيرة والتي تعكس دلالات مهمة وعلى العقل العربي مواجهتها، ولنترك السطور تتحدث:

«هو تلميذ بإحدى المدارس الاعدادية بالقاهرة، فجأة أصبح يشارك في مناقشات غريبة على عمره... التطبيع والسلام، القضية الفلسطينية... وكانت آراؤه أكثر غرابة، مذابح صبرا وشاتيلا، من صنع ميليشيات الكتائب، واسرائيل بريئة. الدولة الفلسطينية مستحيلة القيام، لأنها لا تملك أرضاً ولا جيشاً، المستقبل في هذا الوطن مظلم، والحلم الوحيد هو السفر إلى اسرائيل والحياة فيها. انزعج الأب، ودقق في تصرفات الصبي، فلاحظ أنه يستمع بانتظام لراديو صوت اسرائيل... وذهب إلى المدرسة محاولاً الكشف عما دفعه الى هذا، وعمن ملأ رأسه بهذه الأفكار، وهناك كانت المفاجأة الأكبر.

الصبي لم يكن وحده، فقد كان هناك أربعة آخرون يراسلون راديو اسرائيل، ويتداولون كتاب «تعلم العبرية في خمسة أيام»، ويتناقشون في نفس القضايا. كل هذا يجري بإشراف اثنين من المدرسين، كانا ضمن من حصلوا على منحة دراسية في الكيان الصهيوني في عهد السادات، وهما مدرس التربية الرياضية واللغة العربية»[٢٢].

والأمر ـ كما هو واضح ـ يتجاوز صيحة تحذير نطلقها ضد الاختراق الصهيوني للعقل العربي، الى اتهام واضح محدد، ينبغي في ضوئه محاسبة المسؤول عن فتح كل هذه الثغرات في جسد الوطن خصوصاً وأن الأمر يتعلق بالأجيال التي ستصنع المستقبل وحينها يتم هذا التخريب في المدارس نفسها.

ولقد حاول العلماء الوطنيون في مصر أن يقفوا ضد هذا الاختراق التعليمي، عندما جددوا في مؤتمرهم العام الثالث والأربعين لنوادي هيئة تدريس الجامعات المصرية الذي عقد بالاسكندرية يوم الجمعة ١٧/٣/١٩٨٩، التحية لأساتذة الجامعات الذين شاركوا في هيئة الدفاع عن طابا... وللدبلوماسية المصرية[٢٣]. كما وجهوا التهنئة للشعب المصري بمناسبة عودة طابا الى السيادة المصرية، وأكد اعضاء المؤتمر على قرارهم السابق برفض التطبيع مع اسرائيل إلى

أن يعود إلى الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة لإقامة وطنه.

وطالب الأعضاء بوقف اجراءات اضافة بند السلوك الى شهادات التخرج، ووجهوا نداء إلى رئيس الجمهورية بسرعة التدخل لحسم الخلاف حول أرض نادي هيئة تدريس جامعة القاهرة. وعلى المستوى نفسه طالب د. أشرف البيومي الأستاذ بكلية العلوم ـ جامعة الاسكندرية ـ الجهات المسؤولة بسرعة التحقيق في واقعة قيام رئيس جامعة حيفا الاسرائيلي بزيارة جامعتي طنطا والاسكندرية لمدة ثلاثة أيام في اطار اجتماعات رؤساء جامعات البحر المتوسط. وقال د. أشرف أن الواقعة تعد خرقاً لقرار المؤتمر السابع لنوادي هيئات التدريس بمقاطعة الجامعات الاسرائيلية، كما أنها تأتي في سياق تزايد الأعمال الارهابية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مما يشكل استفزازاً للمشاعر الوطنية.

وفي محاولة لايقاف هذا الاختراق تحت المظلة الاميركية وتحت وجود معارضة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، أكد د. أحمد فتحي سرور وزير التعليم، أنه سيطلب من د. محمود الشريف محافظ الشرقية[٢٤] سحب الكتب التعليمية التي تتضمن خرائط تحمل اسم «دولة اسرائيل».

جاء ذلك رداً على سؤال من أعضاء نادي هيئة التدريس في جامعة القاهرة خلال اللقاء الذي عقده معهم يوم الخميس ٢٢/١٢/١٩٨٨، حول توزيع كتب تعليمية في الشرقية تحمل خرائط منطقة الشرق الأوسط وعليها اسم «دولة اسرائيل». وقال وزير التعليم، من ناحية، أنه سيتم استبدال هذه الكتب فوراً، وتوزيع كتب اخرى تحتوي على خرائط تحمل اسم دولة فلسطين، من ناحية أخرى أكد الوزير رفضه التام لارسال طلاب مصريين للإقامة مع أسر أوروبية، وقال انه لو كان الأمر بيده لألغى هذا النظام على الفور[٢٥].

وفي كانون الثاني/ يناير من كل عام، يتجدد الحديث عن اشتراك اسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب، ولقد حاولت اسرائيل

مجدداً أن تشارك في المعرض الدولي الحادي والعشرين (عام ١٩٨٩) في القاهرة، إلا أن الحكومة المصرية وتحت اصرار المعارضة الثقافية للتطبيع رفضت اشتراك اسرائيل في هذا المعرض الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، وعلى العكس من ذلك، شاركت مصر في معرض القدس الدولي للكتاب عام ١٩٨٩. فلقد افتتح في شهر آذار/ مارس ١٩٨٩ في القدس المحتلة، معرض القدس الدولي للكتاب الذي تشارك فيه ٤٣ دولة من بينها مصر، وأكد موسى بن اهارون مدير مكتب اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي، اشتراك عدة دول بالمعرض لأول مرة ومنها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وسري لانكا، ونيبال وفيجي، ووصف اشتراك هذه الدول بمدى تطور العلاقات الايجابية مع اسرائيل.

وكما سبق القول، فإن السياحة أحد أوجه السياسة وتستخدم كأحد مستويات الثقافة في مجال جمع المعلومات، وفي هذا الاطار تذكر المعلومات الصحفية المتاحة أنه من خلال منفذ رفح، يدخل حوالى خمسمائة شخص إلى مصر يومياً نصفهم من الاسرائيليين، والنصف الآخر من السياح الأجانب والفلسطينيين. وحسب المصادر الرسمية، فقد ارتفع معدل تدفق السياحة في اسرائيل إلى مصر بمعدلات كبيرة، وتشجع الحكومة الاسرائيلية على هذه السياحة، وهو ما يقلق أجهزة الأمن المصرية التي ترى أن معظم السياح يقومون بجمع المعلومات عن مصر، وتصب في مراكز اسرائيلية للمعلومات، كما تستغل اسرائيل ثراء مصر بالآثار لحسابها الخاص، وتنظم برامج سياحية للأجانب يزورون فيها اسرائيل أولاً، ليصرفوا معظم نقودهم داخلها، ثم تنظم لهم رحلة قصيرة إلى مصر. وأصدرت الحكومة الاسرائيلية قراراً بإلغاء رسوم المغادرة من اسرائيل وقيمتها ٢٥٠ دولاراً على كل من يسافر الى مصر، ويؤدي ذلك الى اصرار السائح الاجنبي الذي يرغب في زيارة كل من مصر واسرائيل على الذهاب الى اسرائيل أولاً، ولهذا تحاول أجهزة وزارة السياحة في مصر الحد من

هذه البرامج[٣٦].

وحول هذا الاستغلال السياحي ـ الثقافي، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، عكف د. فاروق ابراهيم عميد كلية الفنون الجميلة مع د. صلاح عبد الكريم نقيب التشكيليين، على دراسة الاقتراح المقدم من أساتذة النحت بكلية الفنون الجميلة بإقامة ملتقى ثقافي فني دولي بعد عودة طابا، وهذا نص الاقتراح:

«بعد عودة طابا الى الأم مصر، وبعد هذا النصر العزيز، يرى الفنانون والنحاتون المصريون أنها مناسبة غالية لاعادة هذا التقليد المصري العريق بتسجيل الانتماء والوجود المصري في هذه المنطقة الحيوية، حيث يظل هذا العمل الفني الكبير شاهداً على حضارة وازدهار مصر الحديثة، ويودون أن يقدموا اقتراحاً بإقامة ملتقى ثقافي فني دولي يشتمل على صرح فني يمكن أن يكون في المساحة من جبل طابا العزيز ويحتوي على بعض المنحوتات البارزة أو المنفصلة[٣٧]».

وبالفعل قامت اسرائيل باستغلال هذه المقترحات، واقترحت بالمقابل تقديم الدعم المادي لهذا الموسم وتغطية نفقاته مقابل حضورها الثقافي، ولا يزال المشروع قيد البحث.

وضمن مخطط تطبيع العلاقات بين العدو الصهيوني والحكومة المصرية، قامت لجنة صهيونية ـ اميركية مؤخراً بزيارة محافظة الغربية، تفقدت خلالها مديرية الثقافة ودار الكتب بطنطا. وصرح مصدر مسؤول ان اللجنة قامت بتصوير العديد من الأوراق من بينها ٦٦ مخطوطة من المخطوطات النادرة. كما قامت اللجنة نفسها بزيارة عدد من الأماكن الأثرية والتاريخية التي تضمها المحافظة.

كما اشتركت شركة «كيميدار» السياحية التي يملكها كمال أبو الخير[٣٨] مع شركة «زيم» الاسرائيلية للسياحة، في تنظيم مهرجان زفاف العرائس العالمية الذي أقيم بقرية بشبيش بالمحلة الكبرى في ١٨ آب/ اغسطس الماضي عام ١٩٨٨. وفي اطار التعاون المشترك بين الشركتين أعلنت شركة «كيميدار» فتح الباب رسمياً لاستقبال وفود

السياح الاسرائيليين، لزيارة المعالم السياحية بمصر وقضاء الاجازات على شواطئها.

ولتأمين سلامة آخر الوفود السياحية الاسرائيلية التي استقبلتها «كيميدار»، تم اخلاء احدى القرى السياحية من المصريين وبعض الجنسيات الأخرى حتى رحل الاسرائيليون من القرية[٢٩].

وعلى المنوال نفسه ووسط تظاهرة صاخبة من الرقص والغناء من جانب حاخامات اليهود، افتتح نائب محافظ القاهرة والسفير الاسرائيلي شيمون شامير ورئيس المركز الاكاديمي الصهيوني في القاهرة أوشير عوفاديا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ مكتبة للتراث اليهودي، والتي أقيمت داخل المعبد اليهودي في شارع عدلي بوسط القاهرة.

وقال البيان الذي أصدره المركز الأكاديمي الاسرائيلي، وجرى توزيعه على الحاضرين، أن المشروع الذي تم بموافقة هيئة الآثار كان يهدف إلى جمع ٦٠ ألف كتاب، لكنه لم يتمكن من الحصول الا على ٩ آلاف كتاب تعبّر عن التراث الديني اليهودي. وكشف البيان عن استيلاء المشروع على وثائق «الجينيزا» اليهودية القديمة والتي تعتبر جزءاً من التراث المصري، وقد استنكر بعض علماء التاريخ والآثار المصريين منح المركز الاكاديمي الاسرائيلي حق جمع جزء من التراث التاريخي لمصر، وتأكيد الزعم الصهيوني بأن اسرائيل هي ممثلة لجميع يهود العالم حديثاً وقديماً[٣٠].

ويرتبط بالتطبيع الثقافي مطالبة اسرائيل المسؤولين المصريين بضرورة استعادة ـ على حد قولها ـ مزامير النبي داود باعتبارها تخص اليهود وحدهم.

وكانت هذه المزامير وهي مخطوطة نادرة من العهد القديم قد عثر عليها منذ عامين في محافظة بني سويف، وعكف العلماء على ترميمها ودراستها طوال هذه المدة، إلى أن أعلن د. جودت جبرة في التلفزيون

المصري، ان هذه المزامير هي أقدم وأكمل نسخة عثر عليها حتى الآن، مما يضفي عليها أهمية تاريخية خاصة[٣١].

واتصالاً أيضاً بالتطبيع الثقافي يأتي التطبيع الفني والمسرحي، فلقد تناقلت الصحف أن أعضاء باليه القاهرة الذين عادوا مؤخراً من باريس، بعد اشتراكهم في مهرجان الفولكلور الذي أقيم طوال شهر تموز/ يوليو ١٩٨٨ في العاصمة الفرنسية، قد رفضوا التطبيع مع الفرق الاسرائيلية المشتركة في المهرجان، وحاول المسؤولون عن الفرق الاسرائيلية احراج الفرقة المصرية عن طريق توجيه الدعوات الرسمية لهم الى العشاء، ولكن الوفد المصري أصرّ على موقفه. وازاء هذا الموقف حاول أعضاء الباليه الاسرائيلي التحرش بهم وافتعال المشاجرات معهم، ومع ذلك تمسك الوفد المصري بموقفه الوطني. شارك في هذا المهرجان أكثر من ١٥ دولة من بينها مصر التي حصل فريقها على شهادات تقدير، ونال استحسان جميع الذين شاهدوه سواء في المسارح المغلقة أم في العروض الجماهيرية التي أقاموها في باريس[٣٢].

نقابة الصحفيين والتطبيع: وفي نقابة الصحفيين المصريين لا يزال البعض يمارس شذوذه على قرارات الجمعية العمومية للصحفيين التي صدرت عام ١٩٨١ برفض أي تطبيع للعلاقات مع الكيان الصهيوني، ويأتي في مقدمة هؤلاء الصحفي أنيس منصور الذي صارت زياراته وكتاباته عن الكيان الصهيوني من الكثرة والتفاهة بحيث يصعب حصرها. وعلى سبيل المثال فقط، نجده يستثمر المساحة اليومية المخصصة له في صحيفة **الأهرام** تحت عنوان: «مواقف» في الترويج لأوهام السلام مع اسرائيل، على الرغم من قناعة الجميع باستحالة مثل هذا السلام الوهمي بعد ١٢ عاماً من مبادرة الرئيس السابق أنور السادات بزيارته الغريبة للقدس، وفي صحبته أنيس منصور الذي يقول عام ١٩٨٩ ما نصّه (على سبيل المثال لما يردده دون كلل منذ فترة):

«ان مسؤولاً اسرائيلاً بالتلفزيون قال له ان لديهم مشروعاً بتقوية الارسال ليتمكن المصريون من متابعة أخبار اسرائيل ورؤية الحياة على حقيقتها[٣٣]، فاسرائيل تعرض فيلماً مصرياً كل أسبوع. والمواطن الاسرائيلي يعرف جميع نجوم السينما والمسرح والغناء في مصر، ويتابع أخبارهم ويطلب من الصحف والمجلات المزيد [...] ان الشعب الاسرائيلي يجب أن يعرف [...] لأن النقد الذي يوجهونه لأنفسهم هو أنهم ما زالوا يعيشون في الشرق الأوسط بعقلية شرق أوروبا [...] كأنهم أوروبيون جاءوا ليعيشوا بين العرب بعض الوقت هذه غلطة فظيعة. لا بد أن يزرعوا أنفسهم نهائياً في الشرق العربي - يجب أن يعرفوا كل شيء - عن عالمهم الجديد. وأن تكون اللغة العربية لغة أساسية، فكل دول المواجهة ترى التلفزيون الاسرائيلي. وكذلك اسرائيل ترى التلفزيون اللبناني والسوري والأردني وأحياناً المصري.

ومن الواجب ازالة الفوارق النفسية والعلمية والثقافية ومساعدة الأجيال القادمة على ان ترى أوضح وتفهم أسهل وتحكم أعدل [...] فكل ذلك يحقق السلام والرخاء لشعوب المستقبل».

ويقول أنيس منصور في يوميات أخرى وحول الهدف ذاته من الترويج للتطبيع بدعوة من «معهد واشنطن»، ألقيت بحثاً عن: «مصاعب الاعلام والسلام»، فلا يزال السلام صعباً، لأنه ليس سلاماً مع مصر واسرائيل، وانما هو سلام مع اسرائيل ومصر وكل الدول العربية والشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ولأن الدول العربية لم تتفق على هدف واحد أو طريق واحد الى هذا الهدف ولا على أسلوب واحد في السير في هذا الطريق... ولا كذلك الدول الأوروبية ولا الدولتان العظميان: اميركا وروسيا.

وإذا كان السلام قد تحقق بين مصر واسرائيل، فإن مصر ليست وحدها ولا هي في عزلة عن العرب وعن الشعب الفلسطيني، صحيح ان مصر عندما اختارت السلام، قد اختارت الهدف الاسمى، واختارت أن يكون السلام نموذجاً لما يجب أن يفعله كل الأطراف بالمفاوضة وتأكيد حسن النية والحرص الدائم على أن يظل السلام ايجابياً. ولأول مرة يتأكد للعالم كله ان الشعب الفلسطيني يريد السلام. وانه بالعقل والكرامة والشجاعة قد بدد كل الوساوس بما أعلنه ياسر عرفات من اعترافه باسرائيل وحقها في الحياة، ورفضه

للإرهاب أسلوباً في قيام الدولة الفلسطينية وبقاء الدولة الاسرائيلية. وقد أشهد ياسر عرفات العالم كله على ذلك [**الأهرام** ١٢/١٢/١٩٨٨، ص ١٦].

وعلى العكس من موقف أنيس منصور، ظل ابراهيم سعدة الصحفي المحسوب على النظام السياسي الحاكم في مصر منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩، والذي ظل رئيساً لتحرير صحيفة **أخبار اليوم** لأكثر من عشر سنوات متواصلة، ظل يردد رفضه للتطبيع الثقافي والصحفي مع اسرائيل تحت أي مظلة كانت أميركية أم غير أميركية، بل ويرد على من يتهمه بالتطبيع بحدة شديدة رافضاً مثل هذا الاتهام[٣٤]. وفي مجالات الأدب والسياسة يرفض البعض الفكرة ذاتها المتعلقة بالاتهام بالتطبيع، على هذا المعنى يرفض فرج فودة هذا الاتهام رغم تسليمه بأهمية التطبيع لمصر وبقبوله لاسرائيل وللعلاقات معها[٣٥]، (ولا ندري كيف نحل هذا التناقض الفريد للدكتور فرج فودة!!)، وكذلك يرفض د. صبري حافظ هذا الاتهام الذي وجهه اليه البروفيسور اليهودي سوميخ[٣٦]. وفي آذار/ مارس عام ١٩٨٩، تكرر الجمعية العمومية لنقابتي الصحفيين والمهندسين مرة أخرى رفضها لأي تطبيع ثقافي أو سياسي مع الكيان الصهيوني تحت أي مظلة وخصوصاً المظلة الاميركية[٣٧].

وفي نيسان/ ابريل عام ١٩٨٩، تحتفل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية - وهي لجنة شعبية وثقافية مصرية معادية للتطبيع - بمرور عشر سنوات على انشائها، وتكرر مرة أخرى رفض كل أشكال التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني وتدعو لمواجهته عملياً[٣٨].

تطور نشاط المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة: ولقد واكب تطور العلاقات الثقافية بين مصر واسرائيل تطور مماثل في دور أبرز المؤسسات الثقافية الاسرائيلية ذات الدور الثقافي المثير للريبة، والتي تلعب دوراً رئيسياً في جمع المعلومات والتجسس السياسي والثقافي على مصر، انه (المركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة). وحتى نلمس أبرز

الأدوار التي قام بها المركز الاكاديمي الاسرائيلي خلال عامي ١٩٨٨/ ١٩٨٩، نشير إلى أن هذا المركز أنشىء عام ١٩٨٢، وتوالى على رئاسته ثلاثة من رجال المخابرات الاسرائيلية ذوي الاهتمام العلمي المعروف، الأول هو شيمون شامير، والثاني هو سفير اسرائيل الحالي غبرائيل فاريورغ وهو على علاقة وطيدة بالموساد. استطاع فاريورغ طوال السنوات الثلاث التي عمل فيها بالمركز، ان يفتح أبواب المركز الاكاديمي لفئات الطلبة المصريين والعديد من الباحثين والمتخصصين الاسرائيليين والاجانب الذين يرتادون المركز يومياً. وأنهى عمله في أوائل نيسان/ ابريل عام ١٩٨٧، ورحل إلى اسرائيل ليكتب مذكراته عن مصر، وكذلك التقارير التي طلبت منه عن تلك الفترة.

أما الثالث: أشير عوفاديا، وهو المدير الحالي، ويعد من نوعية جديدة ومختلفة تماماً عن كل من شيمون شامير وغبرائيل فاريورغ.

وبتفصيل دور هؤلاء المديرين نلاحظ أنه من الجدير بالذكر أن شيمون شامير قد عمل في المركز لمدة ثلاث سنوات، وأنهى عمله في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤، وهو يعد من كبار المتخصصين في الدراسات الشرقية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وطول فترة ادارته عمل على اعداد الدراسات وجمع المعلومات من خلال وسائل الإعلام المصري، وخصوصاً من الصحف والمجلات المصرية، واتسمت فترة رئاسته بالهدوء، وهو الآن سفير اسرائيل في القاهرة.

أما المدير الثاني غبرائيل فاريورغ الذي تولى رئاسة المركز الأكاديمي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤، وهو يعد من أبرز الخبراء الاسرائيليين في مجالات شؤون الشرق الأوسط بالتحديد مصر والسودان، وأدى تعيين فاريورغ في هذا المنصب إلى زيادة صيحات الاستنكار لتاريخه المعروف في مجال جمع المعلومات لجهاز المخابرات الاسرائيلية. وكان فاريورغ نشيطاً للغاية، وقام فور توليه رئاسة المركز باستقبال اعداد كبيرة من الباحثين القادمين إلى القاهرة لاعداد

البحوث الخاصة بالمخابرات الاسرائيلية.

أما المدير الثالث أوشير عوفاديا، فلقد زار مصر أكثر من ١٥ مرة قبل توليه منصبه في المركز الاكاديمي، وتعرف خلالها على جميع المحافظات المصرية، كما أنه شديد الاهتمام بالفن المعماري الفرعوني والاغريقي، ويركز بصفة رئيسية على الفن المعماري الاسلامي والمسيحي[٣٩].

ومن المتوقع أن يركز المركز الأكاديمي في دورته الحالية، أي فترة عوفاديا، على طبقة المعماريين والفنانين التشكيليين المصريين، ويبدو أن الخطة الاسرائيلية المقبلة ـ حسبما أوردته الصحف المصرية التي تابعت هذا الأمر ـ تستهدف استقطاب نوعية جديدة من الفنانين التشكيليين والمعماريين.

وللمدير الحالي عوفاديا علاقات وطيدة بالموساد الاسرائيلي، وهو يعد لهم الآن العديد من الدراسات حول التيارات الاسلامية في مصر، وحول مشاعر المصريين تجاه اسرائيل بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقات كامب ديفيد.

ولقد توسع نشاط المركز في عهد عوفاديا. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ وقبل أيام من افتتاح مكتبة التراث اليهودي بمعبد شارع عدلي، تم افتتاح فرع للمركز الاكاديمي الاسرائيلي بحي الظاهر في محاولة للوصول إلى عمق الأحياء الشعبية المصرية في القاهرة، الأخطر من هذا هو أن يواصل الباحثون الاسرائيليون عبر هذه المكتبات ومراكز البحث ما بدأه آباؤهم منذ ثلاثينات هذا القرن، من سطو على التراث الموسيقي والفولكلوري العربي في مصر والشام، ونهب الآثار، ونسب الحرف اليدوية الى تاريخهم وتراثهم.

ومن المعروف أن الباحثين قد بدأوا مخططات النهب مبكراً. ففي عام ١٩٣٢ ـ كما يقول المؤرخ الموسيقي فرج العنتري ـ قام الباحث اليهودي روبرت لخمان بجمع الفولكلور الموسيقي من سيناء، وحمل

اسطواناته الى فلسطين دون أن يترك نسخاً لمصر كما وعد. وأثناء احتلال ١٩٦٧ لسيناء، تكرر الأمر حين جمع دوف نيو (٢٦٦) نموذجاً من موسيقى البدو وتم تصنيفها ضمن قوائم التراث اليهودي. ويضيف العنتري أن الغريب هو اتهام الصهاينة لنا باهدار تراث داود حسني والسطو الشعبي على لحنه: «قولوا لعين الشمس». والحقيقة أن اللحن عرف طريقه إلى حناجر الناس بتلقائية شديدة عام ١٩١٠ عشية اعدام ابراهيم الورداني قاتل العميل بطرس غالي دونما ملحن أو اعداد.

ويسرد عبد الوهاب حنفي رئيس ادارة الفنون الشعبية بالثقافة الجماهيرية حالات سرقة أخرى لـ «الباحثين» اليهود، منها دس نجمة داود في العلامات التي تزين الثوب البدوي بسيناء، واعطاء أسماء يهودية للأعشاب الطبية هناك، وجمع أثواب النساء من واحة سيوه. وتمثل عمليات دس نجمة داود في الوشم البدوي في بعض مناطق سيناء محاولة لتأسيس استمرارية حضارية وتكوين تصميمات ناتجة عن جمالية مزورة ـ هكذا يوضح د. محمد حافظ دياب ـ فهم يروجون لوحدة مزعومة بين الثقافات السامية، وعن امتداد مزور لهذه الوحدة في سيناء كثقافة شعبية يهودية جنوب اسرائيل[٤٠].

هذا ولقد ظل المركز الأكاديمي خلال الفترة من ١٩٨٨/ ١٩٨٩ يعقد ندوة اسبوعية في مجال التطبيع مساء كل يوم اربعاء، كان أخطرها ندوة كان المفترض عقدها يوم ١/ ٢/ ١٩٨٩ حيث كان مقرراً أن تلقى محاضرة عن: «التطور التدريجي في تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٧» يلقيها يورام ميتال من جامعة حيفا. وهو صاحب التقرير الشهير: «العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل في مجالات الزراعة والسياحة وتجارة النفط». وفوجيء الحاضرون القلائل بمدير المركز يعلن عن الغاء الندوة نزولاً عند طلب السلطات المصرية. وهنا ذهب إلى المائدة أحد اليهود الحاضرين وقام خطيباً بالعبرية يقول: هل يظن المصريون أن

جميع المشاكل قد تم حلها بحصولهم على حكم باستعادة طابا... ان لدينا كثيراً من الألغام التي نستطيع أن نفجرها في أي لحظة في علاقتنا بهم. وكان هذا المتحدث هو بورام همزراحي مراسل صحيفة هاأرتس الصهيونية في القاهرة. كان قائداً عسكرياً لمنطقة جنوب لبنان في عهد رئيس الأركان رافائيل إيتان، وقاد العديد من المذابح التي ارتكبت ضد الشعب العربي في لبنان وفلسطين وهو يحمل الجنسية الاميركية أيضاً.

ويقيم همزراحي في فندق هيلتون ـ النيل. ولكنه شبه مقيم في المركز الاكاديمي، ولم يترك في القاهرة حارة ولا شارعاً الا وطرقه من حلوان إلى عين شمس، يتحدث مع كل من يقابله في كل شيء، ويذهب إلى بعض الصحفيين والكتاب.

والارتباط واضح بين العمل «الاكاديمي للمركز» والعمل الصحفي لهمزراحي، ولكن الارتباط غير واضح بين طبيعة عمل الأخير وبين كثير من تصرفاته وليس آخرها تهديده الانفعالي ضد مصر.

هذا ولقد لعب عوفاديا دوراً رئيسياً في سرقة وثائق «الجينيزا» وفي جذب الطلبة والأساتذة المصريين إلى أقسام اللغة العبرية في الجامعات المصرية عن طريق عمل برامج ثقافية وتعليمية مجانية لهم، ولقد رفض البعض منهم[٤١] التعاون معه.

المحور الثالث

التطبيع العلمي في المجال الزراعي بين مصر واسرائيل

يـرتبط بالتطبيـع الثقافي تحت المظلـة الاميركيـة، بل ويتـلازم معه تلازماً صعب الفكاك منه ما يتم داخل أروقـة وزارة الزراعـة المصرية من تطبيع بين علماء مصريين وعلمـاء اسرائيليين بمنـح ماليـة وغطاء مادي من هيئة المعونة الامـيركية، وهـو غطاء قـديم منذ عـام ١٩٨١ عندما كان وزير الزراعة الحـالي أحد فـرسان عمليـة التطبيع العلمي الزراعي بين مصر واسرائـيل، ولا يزال يـوسف والي يواصـل المنحى نفسه في التطبيع، وهو منحى يؤكد أصول يوسف والي اليهودية حيث هو ينتسب إلى عائلة يهودية قديمة تسمى عائلة (ميرزا).

وبعد مرور عشر سنوات على تـوقيع اتفـاقات كـامب ديفيد، تـأتي تقارير وأبحاث ـ في آذار/ مارس ١٩٨٩ ـ أعدها المهتمون بالتطبيـع مع العدو الصهيوني في القاهرة، لتصف ما يقـوم به د. يـوسف والي وزير الزراعة من فتح وزارته أمام ١٥ شركة صهيونية تعمل في مجـال الري بالتنقيط والزراعات الحديثة في الصحـراء المصرية بـأنه نشـاط مشبوه يهدد الأمن القومي، خصوصاً وان وحدات عسكـرية مصريـة تنتشر بـالقرب من هـذه المشروعات الـزراعيـة، واحتمـالات اختـراق الموساد الصهيوني لأسرارنا العسكرية من خلال عملهم كخبراء بهذه المشروعات احتمال وارد. ونـوّهت التقاريـر الى ثبوت عمليـات تهريب وغش وتخريب للسياسة الزراعيـة مارستهـا ولا تزال تمـارسها هـذه الشركات تحت سمع وبصر وزيـر الزراعـة، والذي ينفـرد دون سائـر الأجهزة الحكومية بممارسة التطبيع[٤٢].

وحول هذا التطبيع الزراعي، وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٩ وصل إلى القـاهرة ٢٠ خبيـراً زراعياً صهيـونيـاً لـلانضمـام إلى العشرات من الخبراء الصهاينة الموجـودين في مصر، ويعملون في محطـات البحوث الزراعية في النوبارية والاسماعيلية ومديـرية التحـرير[٤٣]. يـأتي ذلك

بعد أن تراجعت وزارة الزراعة عن إرسال باحثـين مصريين للتـدريب في اسرائيل مؤقتاً، بعد حملة المعارضة ضد التطبيع العلمي الزراعي، وهي الحملـة التي سبقها اكتشـاف المخـابـرات العـامـة محـاولـة اسرائيلية لتهريب صلصـة إلى مصر غير صـالحة لـلاستخدام، وقـام بعملية الاستيراد رجل أعمال معروف من الاسكندرية وقد تخصص في استيراد المواد الغذائية، وتمت الصفقة عبر بلد ثالث هو تركيا. ودلت التحريات الى أن الطمـاطم موضـوع الصفقة والتي تـرد في براميـل بلاستيك ويعاد تعبئتها في مصر، قد انتهت مدة صلاحيتها وتعـرضت لظروف تخزين غير ملائمـة. أبلغت المخابـرات وزير التمـوين فأعطى تعليمـاتـه لشركـة اسكنـدريـة للمجتمعـات الاستهـلاكيـة بمتـابعـة الصفقة[٤٤].

وتتوالى في مصر الحقائق حـول قيام الاسرائيليـين بغزو الصحـراء المصرية، ففي الوقت الذي انشغل المصريون بالبطالة القـاتلة لـديهم، انتشرت المـزارع الاسرائيلية عـلى الطريق الصحـراوي بين القـاهرة والاسكندرية، ومعهـا جاء خبـراء الزراعـة الاسرائيليون كي يـزرعوا أرض وادي النيل، وفي ظل بطالة حجمها ٣,٨٧ ملايين مواطن تصـل مكـافأة الخبيـر الواحـد في كل زيـارة اسبوعيـة خمسة آلاف دولار. وتتـولى ذلك شركـات متخصصة هي شركـة «بيكو» وشركـة «ديبكو»، وهما شركتان مصريتان تعملان في مجـال الزراعـة وتقومـان بترويـج الشتـلات والبذور الاسرائيليـة، هـذا فضـلاً عن استقبـال الخبـراء الاسرائيليين وتوصيلهم الى المزارع.

وينص العقـد المبرم بـين هذه الشركـات والمزارع عـلى أن تتـولى الصرف واحضـار المعدات الخـاصـة بـالري والشتـلات الـزراعيـة والأسمدة مقابل نسبة من الانتـاج تصل إلى ٧٠٪ لمـدة تتراوح بـين ٢٥ ـ ٣٠ عاماً، وتتولى هذه الشركات ترويج المنتوجـات الاسرائيلية في مصر من بـذور ومعدات ري بـالتنقيط ومواد كيمـاوية، وتـدخل هـذه المنتوجات الاسرائيلية مصر بأسلوب الاستيراد التقليدي بعد ان كانت

تختفي تحت أسماء اميركية، وبالطبع تحمل المنتوجات العلامات الاسرائيلية صراحة. ومن البذور التي روجتها هذه الشركات: بذور التفاح والكانتالوب الذي يصل ثمنه إلى ألف جنيه للكيلو، هذا وقد فتحت هذه الشركات للخبراء الاسرائيليين مزارع خاصة لإقامة التجارب الزراعية في مديرية التحرير بمنطقة الانطلاق والفتح وأبي رواش وأبي حمص. وقد خصصت احدى المزارع على الطريق الصحراوي لزراعة الزهور، ويتردد الآن عدد من الاقتراحات بوزارة الزراعة حول امكانية دخول الصهاينة مجال استصلاح الأراضي الصحراوية وبيعها. وجدير بالذكر أن شركة «الغرولاند» قد حصلت على توكيلات من شركة «ليغو» الاسرائيلية، وتتولى توزيع منتوجاتها في مصر وتقوم بتنفيذ مشروعات للقطاع العام، فقد قامت هذه الشركة بالتعاقد مع شركة «بورسعيد الزراعية» لتنفيذ أحد مشروعاتها على الطريق فيما بين القاهرة وبورسعيد، وشركة أخرى «مش فالنشفين، م.ص» الاسرائيلية وتقوم بتوزيع بيانات خاصة على الفلاحين تدعو إلى مستحضرات لرش الصوبات وبيوت النباتات والخضروات، وتقدم هذه الشركة في بيانها قواعد الرش والنسبة المقررة، وتدعو للمنتوجات الاسرائيلية والتعرف عليها من خلال أسماء البذور التي تحمل أسماء اسرائيلية كتبت باللغة العبرية.

ما يلفت النظر، ان هذه الشركات تتولى المشروعات القريبة من وحدات القوات المسلحة بشكل عام والمطارات الحربية بشكل خاص، مثل مطار غرب القاهرة الحربي ومطار جاناكليس. والجدير بالذكر أن وزارة الزراعة تمنح الاسرائيليين عدداً من الأفدنة في كل محافظة مخصصة لاقامة التجارب الزراعية للخبراء الاسرائيليين(٤٥).

المحور الرابع

بعض محاولات التطبيع في مجال الآثار بين مصر واسرائيل

لقد كان لاسرائيل باع طويل في مجال سرقة الآثار المصرية القديمة على اختلاف هويتها (يهودية ـ فرعونية ـ اسلامية... الخ) وتعد وثائق «الجينيزا» نموذجاً حياً في هذا المجال.

واتصالاً بهذا الجانب الذي يترابط بدوره مع التطبيع الثقافي كأحد أبعاده، تناقلت الصحف المصرية والعربية العديد من الحقائق حول قيام اسرائيل بسرقة الآثار المصرية القديمة، ولقد قامت وزارة الخارجية المصرية في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٩ بالتقدم بطلب الى اسرائيل بإعادة بعض من أهم قطع الآثار المصرية المسروقة، والتي كان قد تم ضبطها في سيارة سائح ألماني أثناء عبوره الحدود المصرية الى اسرائيل خلال الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ عبر منفذ طابا. وقد تبين من تحقيقات الشرطة والجمارك الاسرائيليين أنه نفذ العملية لمصلحة تاجر آثار اسرائيلي في مدينة القدس المحتلة. وأكدت مصادر دبلوماسية مطلعة قيام السلطات الاسرائيلية بتأجيل ردها على الطلب المصري، بحجة استمرار التحقيقات والتأكد من ملكية مصر للآثار وتقديم ما لديها من وثائق لدى هيئة الآثار المصرية(٤٦). ويعتبر هذا أول حادث من نوعه لتهريب آثار مصرية الى اسرائيل عبر الطريق البري منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، حيث كانت السرقات تأخذ طرقاً أخرى ملتوية وغير مباشرة.

واتصالاً بما سبق، تقدمت اسرائيل من الحكومة المصرية بطلب للاشتراك بوفد علمي كبير في المؤتمر العلمي الخامس لعلم المصريات للآثار القديمة، والذي سيعقد في القاهرة في شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩، ويناقش المؤتمر عدداً من الأبحاث عن الآثار المصرية القديمة.

ويذكر، من ناحية، أن رئيس هيئة الآثار المصرية السابق د. أحمد قدري، كان قد رفض التعامل مع البعثات الصهيونية للتنقيب عن الآثار اليهودية في مصر، وطالب باسترداد القطع الأثرية التي استولت عليها من سيناء.

ومن ناحية أخرى، أعدت هيئة الآثار المصرية بناء على طلب من نيابة أمن الدولة العليا تقريراً عن الآثار التي سرقتها اسرائيل من سيناء، وهو الأمر الذي نفته الحكومة الاسرائيلية على لسان سفيرها في مصر شيمون شامير الذي أكد أن بلاده لم تهرّب أو تسرق أي آثار مصرية. والأرقام المتاحة وتأكيدات خبراء الآثار المصريين تثبت أن لمصر ٥٧٢ قطعة أثرية في متاحف تل أبيب، وأن سرائيل قد سرقت ٤٠ قطعة أثرية من سيناء بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، وأنها استخدمت طائرات الهليكوبتر في نقل أعمدة بعض المعابد والتماثيل الى متاحف تل أبيب.

ويؤكد د. احمد قدري ـ الذي تردد أنه أقيل بسبب اعتراضاته المتكررة على البعثات الاسرائيلية الأثرية في مصر ـ أن اسرائيل بددت وخربت المناطق الأثرية في سيناء. بحجة اقامة مواقع عسكرية وملاجىء للجنود في أثناء احتلالها لسيناء، وأضاف أنها تمارس الآن تشويه حقائق التاريخ بالبحث عن آثار اليهود في الفيوم ومنطقة أبو حصيرة وغيرها، وبادعائها دوماً أن «بحر يوسف» هو بحر النبي يعقوب جد الاسرائيليين.

وأشارت تقارير أخرى إلى أن المحاولات الاسرائيلية لتخريب الآثار المصرية امتدت الى قلعة الفرما بشمال سيناء، وتبلغ مساحتها ٥٠ فداناً، وكانت اسرائيل قبل الانسحاب ترصف المدقات الصحراوية والطرق الاستراتيجية داخل سيناء، باعتبارها موقعاً استراتيجياً في مواجهة المحافظة المصرية بورسعيد، وبنت مواقع عسكرية وملاجىء للجنود داخل القلعة، فلحقت بها أضرار بالغة شوّهت أسوارها. وكذلك في منطقة تل أبو صيني وتل جابر تسببت أعمال النهب وتحويل المنطقة

إلى معسكر حربي في تدمير الطبقات الأثرية.

ونبشت مجموعة اسرائيلية معنية بالآثار التراب المصري في سيناء بحثاً عن أجدادها الأنباط الذين تدعي أنهم أصل اليهود، لكن الثابت تاريخياً أن النبط عرب من شمال الجزيرة العربية. على الرغم من ذلك روجت اسرائيل هذا الزعم الخاطىء ونشرت ٦١ دراسة تاريخية في عواصم العالم تتناول هذه المزاعم[٤٧].

المحور الخامس

محصلة التطبيع الثقافي ـ السياسي
بعد عشر سنوات على كامب ديفيد ١٩٧٩

في تحقيق صحفي واف الى حد ما، كتبت وكالة الأنباء العالمية «رويتر» يوم ١٩٨٩/٣/٢٢ تقريراً سياسياً شاملاً عن محصلة كامب ديفيد بعد عشر سنوات من توقيعها بين كل من مصر واسرائيل جاء فيه أن عرباً كثيرين ينظرون إلى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل التي وقعتها الدولتان قبل عشرة أعوام على أنها زواج مصلحة غير مكتمل، وعندما وقعت المعاهدة في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، اعتقد مصريون أنها ستزيل مخاوف اندلاع مزيد من الحروب مع الدولة اليهودية وستؤدي إلى حياة أفضل، أعادت اسرائيل إلى مصر الأرض التي استولت عليها عام ١٩٦٧، لكن روابط الود التي نصت عليها المعاهدة لم تتحقق وما زالت العلاقات فاترة. أما مصر المعزولة عن العالم العربي فاقتربت أكثر الى واشنطن التي مدتها بمعونات تصل إلى ٢,٣ مليار دولار سنوياً، وباتت ثاني أكبر متلق للمساعدات بعد اسرائيل.

ومع غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ تبدد الاعتقاد بأن اتفاقيتي السلام سيمنعان وقوع صراعات جديدة في الشرق الأوسط، هذا وتنفق مصر الآن أكثر من نصف المعونة الاميركية في اعادة تجهيز قواتها المسلحة. ويبدو أن كرم واشنطن ليس له تأثير كبير على فقراء مصر.

أثبتت المعاهدة انها لعنة على الرئيس الراحل أنور السادات ومهّدت الطريق لاغتياله بواسطة متطرفين أثناء عرض عسكري في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠، ويقول أحد المعارضين في مصر: أدخل الرئيس جمال عبد الناصر الاشتراكية الى مصر وتحت حكم السادات جاءت الرأسمالية، وأضاف أن الاثنين لم ينجحا، كما فشل السلام

مع اسرائيل في تحسين مستوى المعيشة المتردي، وبات المصريون يتجهون الآن الى القيم الاسلامية. وقال مراقب سياسي قريب من الحكومة المصرية، أن الانتفاضة الفلسطينية المحتدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين تحتلهما اسرائيل، شكلت للمتشددين المسلمين في مصر أرضاً خصبة لتجنيد الاتباع.

وقد دعا اتفاقا كامب ديفيد إلى سلام بين اسرائيل وكل جيرانها وإلى اجراء مفاوضات تؤدي إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وحق تقرير المصير للفلسطينيين، لكن بعد عقد من الزمن، لا تزال مصر الدولة العربية الوحيدة التي وقعت اتفاق سلام مع اسرائيل، وهذه الأخيرة لا تزال تستخدم القوة لتشديد قبضتها على الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧. ويرى راديكاليون عرب أن المعاهدة خيانة وتنكر للعروبة وإبعاد للقوات المسلحة المصرية القوية عن الخطوط الأمامية وتقوية لوضع اسرائيل في المنطقة.

وكانت معاهدة السلام بالنسبة الى الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر، الذي قام بالوساطة بين السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل وقتذاك، نصراً سياسياً خارجياً، لكنها فشلت في تحقيق سلام شامل كان يسعى إليه في البداية، وحتى الآن لم تتزحزح اسرائيل عن رفضها اعادة قطاع غزة والضفة الغربية، وإلى أن يتم هذا يبقى السلام في رأي الدبلوماسيين مجرد ظاهرة مؤقتة وموضوعاً لخطب السياسيين.

فمن جهة، احتفل الرئيس حسني مبارك يوم ١٩٨٩/٣/١٩ بعودة طابا، آخر قطعة من الأراضي المصرية المحتلة كدليل على نجاح أسلوبه في التعامل مع اسرائيل بالمفاوضات، ومن جهة أخرى أعادت كل الدول العربية باستثناء سوريا ولبنان وليبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع مصر. وفي طابا أكد مبارك التزام مصر بالسلام.

المحصلة في اسرائيل: وبالنسبة الى الاسرائيليين قبل عقد من

الزمن اجتاحهم ابتهاج عارم، والآن يشعرون بخيبة أمل لأن معاهدة السلام مع مصر فشلت في اقامة صداقة بين الدولتين أو تقارب أوسع مع العالم العربي. وعندما وقع مناحيم بيغن والرئيس الراحل السادات المعاهدة قبل عشرة أعوام، انهمر فيض من الآمال بأن أقوى عدوين في الشرق الأوسط يسيران في طريق التعاون.

وأنهت المعاهدة التي وقعت في واشنطن تحت رعاية الولايات المتحدة وبعد ١٦ شهراً من زيارة السادات التاريخية لاسرائيل صراعاً استمر ٣٠ عاماً، لكنها فشلت في تشجيع دول عربية أخرى على التحدث الى الدولة اليهودية، وخاب أيضاً أمل اسرائيليين كثيرين كانوا يأملون ربما بطريقة غير واقعية في صداقة دافئة مع مصر.

وقالت وزارة الخارجية الاسرائيلية في بيان نشر قبيل الذكرى العاشرة:

«أحرزت قضية السلام بضعة انتصارات جديدة لها أهمية المعاهدة الاسرائيلية - المصرية نفسها، لكن البيان شكا من التباطؤ في تطبيع العلاقات وانتقد وسائل الاعلام المصرية شبه الموسمية لفشلها في اعطاء صورة ايجابية عامة.

التجارة بين البلدين تكاد لا تذكر وهي متخمة بالعقبات. أما العلاقات الثقافية فغير موجودة تقريباً والسياحة من جانب واحد. وفي العام الماضي زار مصر اكثر من ٦٠ الف اسرائيلي مقابل اقل من ٤٠٠ مصري، وكثيراً ما يشكو اسرائيليون عاديون أن بلدهم أعادت سيناء بأكملها مقابل سلام بارد».

وتتحدث باتيا بن دور وهي صاحبة متجر عن ذكرياتها تقول: بكينا من الفرحة عندما جاء السادات إلى القدس، أذكر مشاهدته في التلفزيون وهو يهبط في المطار، استمر زوجي الذي اشترك في حربين يردد أنه لا يصدق ما يرى ويقول أخيراً... أخيراً. وقالت بأسف:

«اعتقد اننا كنا نتوقع اكثر من هذا الدفء وحسن الجوار، ربما أسرفنا في تفاؤلنا».

وأصبح اسحق شامير الذي امتنع عن التصوي على اتفاقيتي «كامب ديفيد» مع مصر رئيساً لوزراء اسرائيل، وموشي ارينز الذي

صوت ضد الاتفاقيتين وزيراً للخارجية، ومن المفارقات أن الاثنين يستغلان ولاءهما للمعاهدة في رفض مقترحات سلام بديلة، ويقول عايزر وايزمان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، وأحد المهندسين الرئيسيين للمعاهدة:

«ان اسرائيل ملومة كثيراً مثل مصر لفشل المعاهدة»[٤٨].

ولرصد الحصيلة الحقيقية لعشر سنوات على توقيع كامب ديفيد عام ١٩٧٩، تجدر الاشارة إلى أن (الاتفاقية) ذاتها قد تعرضت للنظر أمام المحاكم المصرية ثلاث مرات للحكم في صحتها وشرعيتها، فلقد تعرضت لها المحاكم التالية:

- محكمة الاسماعيلية الابتدائية.
- محكمة جنح الجيزة.
- المحكمة الدستورية في القاهرة.

وأمام المحاكم الثلاث صدرت أحكام قضائية بشأنها تختلف باختلاف الدعاوى المطروحة.

١ - في عام ١٩٧٩ أقام أحد المحامين بمدينة الاسماعيلية دعوى أمام المحكمة الابتدائية طالباً الحكم بصحة ونفاذ معاهدة السلام واختصام الحكومة في هذه الدعوى. نظرت الدعوى وترافع المحامي مشيداً بالمعاهدة، وقال المستشار رئيس المحكمة بأن الحكم آخر الجلسة، حيث نطق بالحكم وكتبه في صفحات معدودة. وفي نهاية الأسبوع كان الرئيس السادات كعادته في مدينة الاسماعيلية، وطلبت الدائرة التي أصدرت الحكم مقابلته حيث قدموا له الحكم بصحة ونفاذ المعاهدة، وأنها حازت قوة الشيء المحكوم فيه، ونشرت الصحف الخبر.

٢ - تعرضت المعاهدة أيضاً إلى النظر أمام محكمة جنح الجيزة، اذ تقدمت المباحث بمذكرة ضد المحامي أحمد ناصر وهو قاض سابق، واتهمته بأنه يهاجم معاهدة السلام في اجتماعات عامة، وحققت معه النيابة العامة فاعترف بالاتهام الذي كان يعد عملاً

مؤثماً طبقاً لاستفتاء عام تمت الموافقة عليه من الشعب، وهو إدانة كل من يخرج على المبادىء الأساسية التي وافق عليها الشعب في استفتاء نيسان/ ابريل من عام ١٩٧٩، ومنها التنديد بمعاهدة السلام، ويكون عقابه بالحبس ثم حرمانه من حقوقه السياسية.

أمام محكمة الجنح طعن المحامي أحمد ناصر بعدم دستورية هذا القانون الذي جرم رأياً خاصاً له، وأوقفت محكمة الجنح الدعوى وأعطته مهلة ليطعن أمام المحكمة الدستورية وأقام الطعن بناء على مخالفة ذلك للدستور. وأعيدت القضية الى المحكمة. وفي الجلسة المحددة وقف ممثل النيابة يقول: ان النيابة العامة تفوض الرأي للمحكمة، وهو تعبير لدى المحاكم معناه أن النيابة تطلب البراءة، ولكن لا تطلبها صراحة لأنها هي التي حققت واتهمت وقدمت المتهم كتابة إلى المحاكمة، ولكنها تعود فتفوض الرأي طبقاً لقاعدة قانونية فرنسية: «انه إذا كان القلم مقيداً فاللسان حر وطليق»، أي أنه إذا كانت يدها مغلولة فلا قيد على اللسان في أن تطلب ما يخالف رأيها السابق المكتوب.

وقضت محكمة الجنح ببراءة أحمد ناصر، وإذ توجه بعد ذلك الى المحكمة الدستورية كان طعنه قد فقد أحد الشروط الأساسية، وهو أنه أصبح لا مصلحة له في الطعن بعد أن قضت ببراءته.

٣ ـ مرة ثالثة عرض أمر معاهدة السلام أمام المحكمة الدستورية. وتفصيل ذلك أن لجنة الأحزاب السياسية اعترضت على حزب ناصري يزمع انشاءه النائب السابق كمال أحمد، على أساس أنه من المعترضين على معاهدة السلام. طعن على قرار المنع أمام الدائرة الأولى بالمحكمة العليا بمجلس الدولة وأمامها طعن بعدم دستورية قانون الأحزاب الذي يحظر على المعارضين للمعاهدة أن ينشئوا أحزاباً سياسية، وجاء في عرضه للطعن أن هذا يحدث في مصر بينما في الطرف الآخر وهو اسرائيل وقفت سيدة نائبة في الكنيست ومزقت المعاهدة تمزيقاً وألقتها في وجه بيغن. وحكمت المحكمة الدستورية

بقبول الطعن، وانتهت إلى عدم دستورية هذا النص الذي يتعارض وحرية الأفراد ومبادئهم، اذ حرية الرأي مكفولة للجميع طبقاً لمبادىء الدستور[٤٩].

واتصالاً بما سبق بشأن تزايد دور اسرائيل وسفارتها في مصر في المجالات كافة بعد عشر سنوات على توقيع كامب ديفيد، تغلغل فيها الصهاينة في كل شيء داخل مصر عبر سفارتهم رغم شعورهم بالفشل، ولم يتركوا أي جهة يستطيعون اختراقها أو استثمارها الا وفعلوا ذلك. فلقد قامت السفارة بدفع مبلغ مليون دولار ثمناً لأربع شقق تعاونية خاصة بالشعب المصري، فلقد كشفت تحقيقات الجهات الرقابية والأمنية الدائرة حول «جمعية السراب التعاونية لبناء المساكن» وصاحبة العقار الكائن به مقر السفارة الاسرائيلية في القاهرة، عن مخالفات مالية وادارية خطيرة بالجمعية، وتبين قيام أقارب لأعضاء بالجمعية ببيع ٤ شقق من العمارة المملوكة للجمعية في ٦ شارع بن مالك والمطلة على كوبري الجامعة إلى السفارة الاسرائيلية، بواقع (٢٥٠) ألف دولار للشقة، وذلك دون تسديد نسبة الـ ٢٠٪ من الثمن للجمعية طبقاً للبند (ج) من المادة (٢١) في لائحة النظام الداخلي بالجمعية، والتي تنص على اداء تلك النسبة من قيمة العقار للجمعية، قبل اعتمادها لعقد البيع الصادر من المتنازل.

وأشارت مصادر في الجمعية إلى أن المادة (٦) من قانون التعاون الاسكاني رقم (١٤) لعام ١٩٨١ تنص على عدم التنازل عن الشقق إلّا للأقارب أو للجمعية على أن يصبح المتنازل اليه عضواً في الجمعية بحكم القانون. وهو ما يعني أن تكون السفارة الاسرائيلية عضواً في الجمعية. أول شروط لائحتها أن يكون العضو مصرياً، لكن مصادر الجمعية أكدت أن الدوائر الرسمية هي التي أجازت هذه المسألة بالمخالفة للقانون بفضل جهود وزراء التطبيع في حينه[٥٠].

واتصالاً بما سبق، صدرت تعليمات من جهة أمنية عليا تابعة لرئاسة الجمهورية في مصر خلال أشهر أيار/ مايو ١٩٨٩ بوقف ١٣

بحثاً ودراسة تجريها بعثات دبلوماسية في القاهرة وهيئات دولية حول الأوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في البلاد، أهمها حول مستوى المعيشة في الريف المصري، والاكتفاء الذاتي من الغذاء، وشركات توظيف الأموال والعلاقات المصرية ـ العربية، وجماعات المصالح والضغط بمصر (اقتصادية ودينية)، وعلاقة المواطن بالسلطة رئاسة وأمناً.

وكانت معلومات قد وصلت هيئة الأمن القومي بأن عدداً من الهيئات الدولية والبعثات الدبلوماسية في القاهرة قد قامت بجمع بيانات ومعلومات حول عدد من القضايا الداخلية من خلال وزارات وهيئات وشركات حكومية والاتصال المباشر دون الحصول على اذن مسبق، فكلفت الهيئة لجنة خاصة من المخابرات العامة، ببحث تلك البيانات التي اتضح أن معظمها سري وغير مسموح بتداولها لأي جهة خارجية أو داخلية، الا في حال الضرورة والموافقة الرسمية وبإشراف أمني، بعدها صدرت تعليمات مشددة بالاتصال بتلك البعثات والهيئات وردّ تلك البيانات وإحالة المسؤولين عنها إلى لجان تحقيق، وأخطرت الهيئة الوزارات كافة بوقف أي اتصال إلا من خلال الخارجية المصرية. جاءت كل من السفارة الاميركية وهيئة المعونة ومؤسسة فريدرش ايبرت والسفارة الاسرائيلية والسفارة الألمانية الغربية، واحدى السفارات العربية على رأس تلك الجهات التي قامت بجمع المعلومات[٥١].

وبعد محصلة عشر سنوات من التطبيع الثقافي والسياسي، كان طبيعياً أن تتنبه الجهات الأمنية العليا في مصر الى خطورة الدورالذي تقوم به اسرائيل ثقافياً في مصر تحت المظلة الاميركية والعربية الوثيقة الصلة بالمخابرات المركزية الاميركية.

وهكذا يتزايد الدور الاسرائيلي في مصر تحت المظلة الاميركية بل وبالاشتراك معها من أجل المزيد من الاختراق الثقافي والسياسي لمصر، وبهدف تعريب هذا الاختراق عربياً بعد تجربته في مصر.

خاتمة

وبعد، تلك هي قصة الوجود الثقافي الاميركي في مصر، وتلك أساليبه ووسائله ومظلته التي يتغلغل تحتها اليهود، محاولين الوصول إلى أحشاء المجتمع المصري ـ ثم العربي ـ في المجالات كافة: سياحياً، اقتصادياً، سياسياً وثقافياً.

تلك هي خريطة الاختراق الاميركي ـ الاسرائيلي التي تهدف إلى تعريب النموذج المصري المُخترق، وتسويقه عربياً، فهل نعي ابعاد الخطر ودلالاته؟ وهل تمتلك النخبة المثقفة في هذا الوطن شجاعة التخلي عن اغراءات الدولارالاميركي القادمة مع بحوثهم الميدانية والثقافية المشتركة ومع بعثاتهم العلمية (!!) وجولاتهم الاعلامية؟

هل نعي كل ذلك. وهل نعي أن ما يتم اليوم ان هو إلا تحصيل حاصل لمقدمات طويلة من الاستعمار العقلي ومن التدريب الغربي الطويل الأمد على (قبولنا للاستعمار) فتنطبق علينا بحق مقولة مالك بن نبي: «ان الاستعمار هو القابلية للاستعمار». فهل نحن ـ كعرب ـ اليوم قد وصلنا إلى هذه المرحلة من «القابلية للاستعمار» بعد طول مقدمات قاربت على القرنين من الزمان؟ وهل من مظاهر هذه القابلية للاستعمار أن ننظر إلى تغلغل وكالة المخابرات الاميركية ـ بعلمائها وصحفييها وجامعاتها الاميركية ـ في قلب مجتمعنا أن ننظر لها وكأن الأمر لا يعنينا وكأنه مألوف لدينا؟

هل وصل بنا الحال إلى هذه الدرجة؟ نأمل ألا تكون الإجابة بالإيجاب، ولنتعلم قليلاً من الرفض والاحتجاج علّه يشفي العقل والقلب والوطن.

د. رفعت سيد أحمد

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر تغطية شبه كاملة للنشاط الثقافي الاسرائيلي في مصر خلال الفترة من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٧ في كتابنا: **وصف مصر بالعبري: تفاصيل الاختراق الاسرائيلي للعقل المصري**، مصدر سابق.

(٢) وكانت التغطية تأخذ شكل أن تقوم هذه المراكز بعقد ندوات الاسرائيليين، وبخاصة ندوات المركز الاكاديمي الاسرائيلي على أنها ندوات خاصة بالمراكز الامريكية، وتتم دعوة العديد من المثقفين والباحثين المصريين اليها على هذا الأساس، ولقد قدم المركز الثقافي الاميركي موسماً ثقافياً عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ لهذا الغرض خصيصاً، والاسلوب نفسه تم تطبيقه في مجال البحوث الممولة والمشتركة بين الباحثين والهيئات البحثية المصرية والاميركية ـ كوسيط ـ والاسرائيلية.

(٣) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٩، ص ٣.

(٤) سوف نقصر هذا الفصل على أبرز وأحدث نماذج التغلغل خلال عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، نظراً لأننا قد سبق وقمنا بالتغطية شبه الكاملة لعمليات الاختراق الثقافي الاسرائيلي لمصر خلال الفترة السابقة على هذين العامين أي الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧) وذلك في كتابنا: **وصف مصر بالعبري**، مصدر سابق، هذا فضلاً عن أن مجرد الاتيان بتفاصيل الاختراق خلال عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ سوف يعطينا مؤشرات وافية عن باقي جوانب القضية وتاريخيتها ومدى العلاقة العضوية بين الدورين الاميركي والاسرائيلي في مصر على صعيد العلاقات الثقافية، وذلك لأهمية هذين العامين وكثافة أحداثهما.

(٥) محسن عوض: **الاستراتيجية الاسرائيلية**، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٦) محسن عوض، المصدر السابق، ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠.

(٧) صحيفة **شباب الوفد** بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٨.

(٨) صحيفة **الشعب** بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٩، ص ٥.

(٩) صحيفة **الشعب** بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٩، ص ٥.

(١٠) مجلة **اكتوبر** بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٩، ص ٥.

(١١) صحيفة **الاهرام** بتاريخ ٩/٤/١٩٨٩، ص ٤.

(١٢) صحيفة **الاتحاد** ـ ابو ظبي، بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩، ص ١.

(١٣) صحيفة **الوفد** بتاريخ ٢١/١/١٩٨٩، ص ١.

(١٤) محمد الصديق: «نار في رماد كامب ديفد»، صحيفة **الأسبوع السياسي** (القاهرة) بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩، ص ٢٢.

(١٥) صحيفة **الأهالي**، بتاريخ ١/٣/١٩٨٩، ص ٦.

(١٦) صحيفة **الشعب** بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٩، ص ٥.

(١٧) لطفي عبد اللطيف: «مشكلة مقابر اليهود في مصر»، صحيفة **الوفد**، بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٩، ص ٣.

(١٨) رفعت سيد أحمد، **وصف مصر بالعبري**، مصدر سابق، ص ١٠٩.

(١٩) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٩، ص ١.

(٢٠) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٨/٢/١٩٨٩، ص ١١.

(٢١) صحيفة **الشعب** بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٩، ص ٤.

(٢٢) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ١/٣/١٩٨٩، ص ١١.

(٢٣) صحيفة **الأحرار** بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٩.

(٢٤) محمود الشريف الآن محافظاً للقاهرة.

(٢٥) صحيفة **النور الاسلامية**، بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٨٨ (صحيفة أسبوعية يصدرها حزب الأحرار الاشتراكيين بالقاهرة)، ص ١.

(٢٦) صحيفة **الأهالي** بتاريخ ٢٤/٨/١٩٨٨، ص ٧.

(٢٧) صحيفة الجمهورية اليومية (القاهرة) بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨، ص ١.

(٢٨) أحد قيادات الحزب الوطني الحاكم في مصر.

(٢٩) صحيفة **الشعب** (القاهرة) ٢٣/٨/١٩٨٨.

(٣٠) صحيفة **الشعب** (القاهرة) ٣١/١/١٩٨٨.

(٣١) مجلة **روز اليوسف** القاهرية، العدد ٣١٦٧ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩، ص ٧. (مجلة اسبوعية تصدر عن مؤسسة روزاليوسف الصحفية بالقاهرة).

(٣٢) صحيفة **الأحرار** بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٨، ص ١، (صحيفة اسبوعية يصدرها حزب الأحرار الاشتراكيين بالقاهرة).

(٣٣) أنيس منصور، باب (مواقف) صحيفة **الأهرام** بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٩، ص ١٣.

(٣٤) صحيفة **الأهالي**: ابراهيم سعدة يؤكد: «لم أذهب لاسرائيل» بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩، ص ٥.

(٣٥) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٩، ص ١٠.

(٣٦) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٤/١٢/١٩٨٨، ص ١١.

(٣٧) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩، ص ٤.

(٣٨) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٩، ص ١٣.

(٣٩) رفعت سيد أحمد: **وصف مصر بالعبري: تفاصيل الاختراق الاسرائيلي المصري**، مصدر سابق، ص ص ٨٦ ـ ٨٩.

(٤٠) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٨/٣/١٩٨٩، ص ١٣.

(٤١) صحيفة **الاهالي** بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٩، ص ١١.

(٤٢) صحيفة **الشعب** القاهرة بتاريخ ٧/٣/١٩٨٩، ص ٥.

(٤٣) صحيفة **الحقيقة** (القاهرة) بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩.

(٤٤) صحيفة **الاهالي** (القاهرة) بتاريخ ١٤/١/١٩٨٩.

(٤٥) محمود الشاذلي: «وعاد الصهاينة لغزو الزراعة»، صحيفة **صوت العرب** بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٨ (صحيفة قومية الاتجاه كانت تصدر اسبوعية عن اصدقاء نادي الاعلام العربي وأغلقتها السلطات الحاكمة في مصر في منتصف عام ١٩٨٨).

(٤٦) صحيفة **الراي العام** (الكويت) بتاريخ ٢/٢/١٩٨٩، ص ١.

(٤٧) صحيفة **الحياة** (لندن) بتاريخ ٧/٢/١٩٨٩، ص ١.

(٤٨) من تقرير لوكالة الأنباء العالمية **رويتر** يوم ١٩٨٩/٣/٢٢.

(٤٩) المستشار عبد الحميد يونس: «كامب ديفيد أمام المحاكم المصرية»، مجلة **اكتوبر** العدد رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩، ص ٣٤.

(٥٠) صحيفة **الأهالي** (القاهرة) بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨، ص ٤.

(٥١) صحيفة **الأهالي** بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤، ص ١.

مُلحق

الوَثَائِق

الوثيقة الاولى

قائمة ببعض أسماء الندوات والأبحاث التي أجراها المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة بالتعاون مع السفارة الأميركية في مصر وبتمويل من هيئة المعونة الأميركية.

ISSUE NO.1 FALL 1982

1 - Raphael Giveon:
The Quest for Turquoise: the Ancient Egyptians in Sinai.
«Synopsis of a Lecture in the Center's Seminar».

2 - Victor Levy:
The Interdependence of Social and Economic Factors in Egypt.
«Summary Research Description».

3 - Zion Shorer:
The Printed Books in the Synagogues of Cairo
Summary Research Description.

4 - Nehemia Levtzion:
Mamluk Egypt and Takrur (West Africa)
Synopsis of a Lecture in the Center's Seminar

5 - Uriel Rappaport:
Idumeans in Egypt.
A Resumé of a Study

ISUUE NO.2 SPRING 1983

1 - Eva Baer.
Cross-Cultural Themes
In Islamic Metalwork of the Ayyubid Period.
«Summary Research Description».

2 - S.N. Eisenstadt: Continuities and Tradition in the Shaping of

Countours of Modern Societies.
«Remarks on a Programme of Research».

3 - Mark R. Cohen
The Geniza Documents of Cairo-
A Source for Egyptian History
«Synopsis of a Lecture in the Center's Seminar».

4 - Shimon Shamir:
The Pattern of Egyptian History and the Choices of Egyptian Historians.
«Introduction to a Lecture in the Center's Seminar».

5 - Michael Winter:
Education in Egypt and Continuity in Egyptian Cultural History
Summary Research Description

6 - Shulamit Eisenstadt:
The Papyri of the Jewish Community of Arab Yeb (Elephantine).
«Synopsis of a Lecture in the Center's Seminar».

7 - Asher Ovadiah:
Early Christian Monuments in Egypt
«Summary Research Description».

ISSUE NO.3 WINTER 1983/84

1 - Joseph Sadan:
Muslim Customs Regarding Worn-Out Sacred Books-Background to the Cairo Geniza
«Remarks Based on Archival Study».

2 - Ammon Shiloah:
The Theory of Arab Music-Writings in Dar al-Kutub.
«Summary Research Description».

3 - George Kanazi:
Medieval Manuscripts on the Art of Wine-Drinking.
«Summary Research Description».

4 - Martin Kramer:
Unexplored Archieves for the History of Egypt Under the Monarchy
«Summary Research Description».

5 - Ami Ayalon:
Semantics and the Modern History of the Middle East «Summary Research Desciprtion».

6 - Hava Lazarus-Yafeh:
Judaism and Islam:
The Relationship between Halakha and Sharia
«Synopsis of Lecture in the Center's Seminar».

7 - Sasson Somekh:
Neologisms in Modern Hebrew and in Modern Arabic
«Synopsis of a Lecture in the Center's Seminar».

8 - Nurit Govrin:
Exile in Egypt in World War 1
anf Its Reflections in Hebrew Literature

ISSUE NO.4 SUMMER 1984

1 - Rina Talgam and Braha Yaniv:
Survey of Jewish Visual Art in Egypt
«Progect Description and Some Findings».

2 - Alfredo Mordechai Rabello:
Divorce of Jews in the Roman Empire, and Some Cases from Palestine and Egypt Excerpts from a Current Study.

3 - Michael Lecker:
Pre-Islamic Marriage Links between
Jews from Medina and Women from Mecca.

4 - Moshe Goshen-Gottstein:
Hebrew and Arabic: Foundations of Comparative Semitic Studies from the Middle Ages to the Humanist Revival Synopsis of Parts of a Lecture at the Center's Seminar.

5 - Rafael Talmon:
Who Was the First Arab Grammarian?
Summary of Current Research.

6 - Emanuel Marx:
The Dual Economy of the Bedouin in South Sinai.
Synopsis of Lecture at the Center's Seminar.

7 - Shabtay Dover:
The Development of Arid Zones- A Comparative Approach.

8 - L.J. Ettinger
Mud Bricks- Along the Nile and in the Negev.

ISSUE NO.5 FALL 1984

1 - Joel L. Kraemer:
Maimonides and Islam
Excerpts from a Lecture at the Center's Siminiar.

2 - Myriam Rosen-Ayalon:
Islamic Art in Egypt and Palestine
A Case Study for Art Historians
Conceptual Framework for a Study.

3 - David Cassuto:
The Italian Inspiration of the Rav Hayyim Capusi Synagogue
Survey and Research Findings.

4 - Jacheal Roseman:
Sufi Orders in Different Social Contexts-Comparative Observations.

5 - Reuven Snir:
Sufi Elements in Modern Arabic Poetry and the Role of the Egyptian Poet Salah abd Al-Sabur.

6 - Ami Elad:
The Egyptian «Village Novel» - Fiction and Reality.

7 - Zvi Eckstein:
The Effect of Prices on Allocation of Resources in Egyptian Agriculture - The Historical Perspective.

8 - Yael Kahana:
The Bediun Fishermen in Southern Sinai.

9 - Harai Golomb:
The Translation of Bialik into Arabic and the Problem of Archaism and Innovation in the Work of Poets as Translators of Foreign Classics.



الوثيقة الثانية

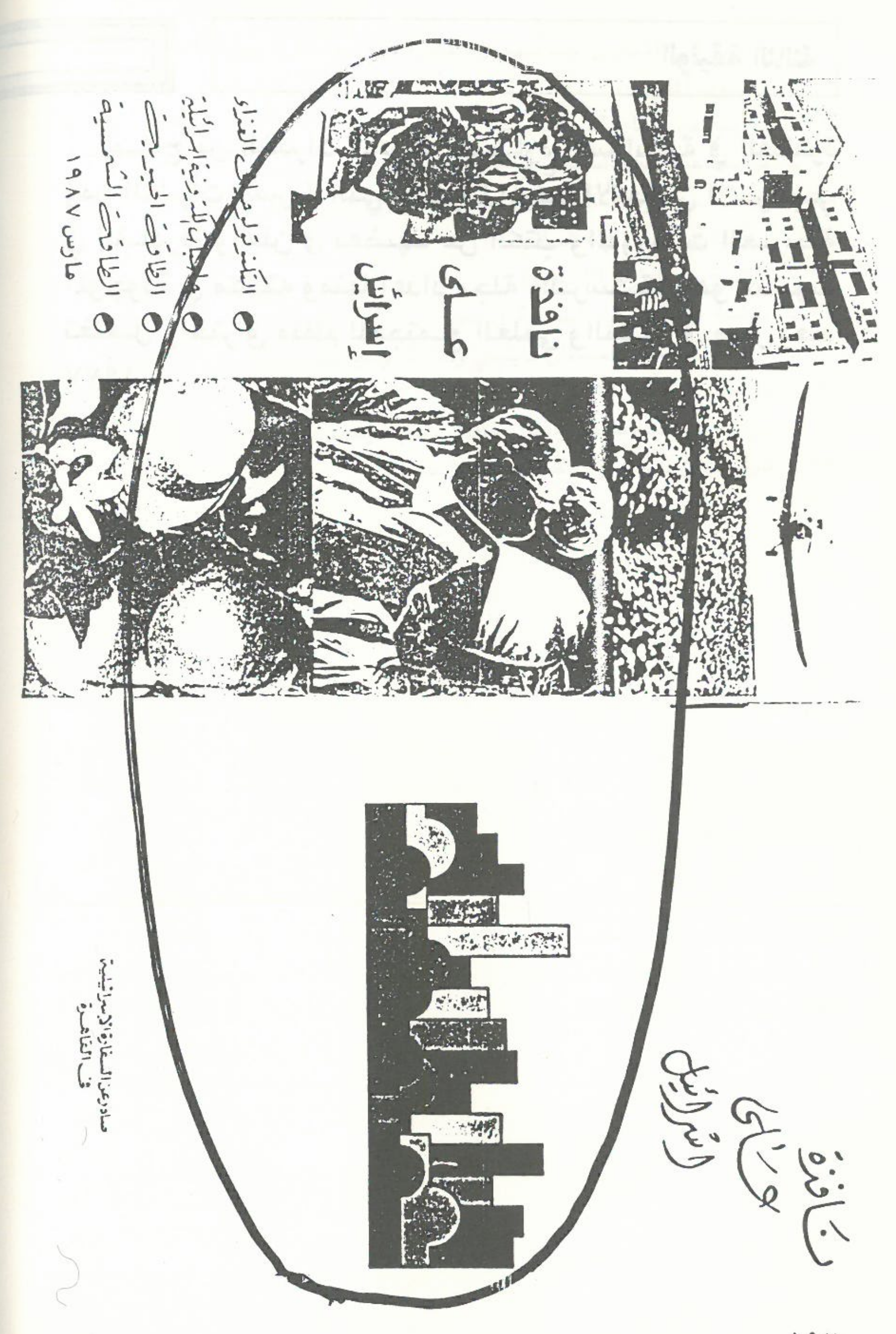
قائمة مختارة من أبرز الأبحاث والدراسات السرية غير المنشورة والمصدرة رأساً إلى وكالة المخابرات الاميركية (C.I.A)، والتي عكف على اعدادها واصدارها (المركز الثقافي الأميركي) في القاهرة خلال السنوات الممتدة من (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩) بتمويل من السفارة الأميركية وهيئة المعونة الأميركية في القاهرة، وهذه الأبحاث غير مصرح للمصريين بالاطلاع عليها على الرغم من مشاركة عدد من العلماء والباحثين المصريين (الذين هانت عليهم بلادهم!!) في إجرائها طيلة تلك السنوات.

١ ـ دراسة عن الحياة في كفر العلو ـ حلوان وأثر المصانع في تغيير سلوك الأفراد ونظام الحياة.
٢ ـ دراسة عن المتغيرات التي طرأت على أسلوب ومفهوم التعليم العالي.
٣ ـ دراسة تاريخية عن الثورة العرابية من الناحية التاريخية.
٤ ـ دراسة للقوانين الملكية وأخرى عن عصر المماليك.
٥ ـ دراسة عن العادات والتقاليد للعائلة المصرية وكيفية توارثها.
٦ ـ دراسة عن المرأة العاملة المصرية.
٧ ـ دراسة عن الموالد الشعبية المصرية.
٨ ـ دراسة عن العلاقات المصرية ـ الفرنسية في القرن التاسع عشر.
٩ ـ دراسة عن أبي تمام الشاعر.
١٠ ـ دراسة للأغاني في أفلام أم كلثوم وعبد الوهاب وفريد الأطرش وليلى مراد.
١١ ـ دراسة عن فن العمارة العثمانية.
١٢ ـ دراسة سيسيولوجية عن حي الدرب الأحمر.
١٣ ـ دراسة عن الأساطير الشعبية في قنا.
١٤ ـ دراسة عن اللغة النوبية المنطوقة وكيف اختفت وأُحلت اللغة العربية مكانها.
١٥ ـ دراسة عن السياسة الخارجية لمحمد علي.
١٦ ـ دراسة عن الأوقاف الاسلامية خلال العصر العثماني.
١٧ ـ دراسة عن سلامة موسى: فسر فيها الباحث تطور تاريخ المجتمع المصري انه كان صراعاً بين المسيحيين والمسلمين.

١٨ - دراسة عن الفخارين وحرفتهم في القاهرة وقنا مع مقارنة بين العادات والتقاليد وأسلوب المعيشة.
١٩ - دراسة عن الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين.
٢٠ - دراسة عن الفكر السياسي للعمال المصريين.
٢١ - دراسة عن الرعاية الصحية في مصر بداية من القرن العشرين حتى الآن.
٢٢ - دراسة عن المرأة في الاسلام.
٢٣ - دراسة عن البنوك الإسلامية.
٢٤ - دراسة عن الجريمة النسائية في مصر.
٢٥ - دراسة عن حياة السلطان قايتباي وكتاباته وسياسته.
٢٦ - دراسة عن الفقه الإسلامي.
٢٧ - دراسة عن سياسة مصر بعد اتفاقات كامب ديفيد.
٢٨ - دراسة عن لهجات وألفاظ المجرمين في مصر.

الوثيقة الثالثة

نماذج من النشرات السرية للسفارة الاسرائيلية في القاهرة ومن النشرات السرية التي يصدرها المركز الأكاديمي الاسرائيلي في القاهرة، ويعلن في بعضها عن الكتب والدوريات العربية الموجودة في مكتبته ومنها اعداد مجلة «الرسالة» وهو أسلوب تغلغل واختراق منظم للمجتمع العلمي والثقافي في مصر بعد ١٩٧٧.



التكنولوجيا والابتكار فى صناعة المواد الغذائية فى إسرائيـــــل

يعتمد النجاح فى الأسواق العالمية إما على التكلفة المنخفضة أو على النوعية العالية . وقد اتخذ هذا النجاح بالنسبة لاسرائيل ـــ التى تعانى من صعوبات فى ميزان المدفوعات ومن ديون باهظة ـــ أهمية خاصة . فإسرائيل ، لسوء الحظ ، لاتنعم بوفرة المواد الخام أو الموارد الطبيعية الأخرى أو الأيدى العاملة الرخيصة . ولذا ، كان على إسرائيل إن تنتج بضاعة متقدمة وفريدة وذات نوعية عالية ـــ وإن كانت احياناً أغلى ثمناً .

المرتبة الرابعة من صادرات إسرائيل :

تمثل صناعة المواد الغذائية فى إسرائيل نجاح هذه الاستراتيجية .. فاسرائيل التى لم تكن قادرة تقريباً على إطعام سكانها ، تصدر اليوم جميع المنتجات الغذائية التى تخطر على البال إلى القارات الخمس . وقد تم إعداد وتطوير كثير من هذه المنتجات بالتعاون مع مزارعى إسرائيل وأرباب صناعة المواد الغذائية ومعاهد البحث فيها . وتحتل صادرات المواد الغذائية حالياً المرتبة الرابعة من بين صادرات إسرائيل .

لقد نمت صناعة المواد الغذائية فى إسرائيل نمّوًا ضخمًا خلال العقد الماضى بحيث ازداد حجم الانتاج بنسبة ٥٠ بالمئة . وعلى الرغم من هذه الزيادة فقد ارتفع عدد العاملين فى قطاع صناعةالمواد الغذائية بنسبة ٢٥ بالمئة فقط ؛ ويشير ذلك إلى أن انتاجية اليد العاملة قد تحسنت تحسناً كبيراً . وتحوّل الاستثمار من البنية الأساسية ومرافق المعامل إلى البحث والتطوير .

فى عام ١٩٨٤ ، بلغت القيمة الكلية لانتاج الأغذية فى إسرائيل ٣,٦ بليون دولار (أى بزيادة ٤ بالمئة عما كانت عليه عام ١٩٨٣) ، أو ٢ , ١٩ بالمئة من الانتاج الصناعى الكلى . ويشكل العاملون فى هذا القطاع وعددهم ٤٥ ألف عامل ، ١٥ بالمئة من قوة العمل الصناعية فى إسرائيل . وفى العام نفسه ، تم استثمار ١٠٠ مليون دولار فى الصناعة حيث بلغت قيمة احتياطى رأس المال ٢ , ١ بليون دولار .

ومن بين ألف مصنع أغذية فى إسرائيل ، هناك أقل من مئة مصنع تشغل أكثر من مئة عامل غير أن هذه المصانع « الكبيرة » ، التى يبلغ الانتاج السنوى لكل منها أكثر من مليون دولار ، تشكل أكثر من ٨٠ بالمئة من الإنتاج الكلى للصناعة ، و ٧٠ بالمئة من العمالة فيها .

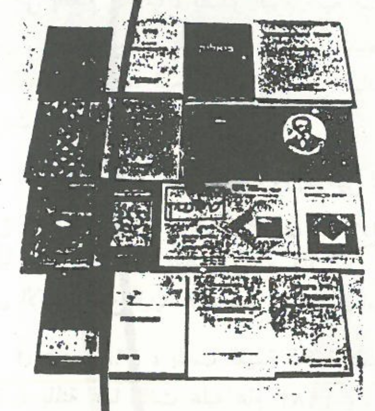
ومن أبرز التطورات زيادة صادرات الأغذية بمقدار ثلاثة أضعاف خلال السنوات العشر

ISSUE NO 3 WINTER 1983/84

Library

The Israeli Academic Center's library, in addition to its independent purchases, regularly receives the relevant scholarly publications and periodicals of Israeli and Jewish institutions. We list below some of these institutes, with examples of the types of their publications that are now available in the Center's library.

The Katz Research Institute for Hebrew Literature



The Katz Institute is part of Tel Aviv University's Rosenberg School of Jewish Studies. Its activities in the field of Hebrew literature research include the publication of rare literary texts, scientific edition of works in poetry and prose, collection of archival material on the history of literature and compilation of bibliographies.

The Center's library has the Institute's collections of studies, such as **Peles** (ed. H. Govrin) and **On Poetry and Prose** (ed. Z. Malachi), monographs such as I. Levin's study of secular poetry in Muslim Spain **The Embroidered Coat**, and V. Shoham's work on allegorical parables in Modern Literature **The Other Meaning**; and bibliographies on Tchernichovsky, Berdyczewski and others (all in Hebrew).

The Institute of Asian and African Studies

The Institute is a part of the Hebrew University's Faculty of Humanities. It is the direct continuation of the School of Oriental Studies which was established on Mt. Scopus in 1926 by a team of distinguished Orientalists and which laid the foundations for Asian and African Studies in Israel. As present it includes the following departments: Arabic Language and Literature, Islamic Civilization, History of the Muslim Countries, East Asian Studies, African Studies.

Of the various publication series of the Institute the Center's Library has the volumes of the annual **Jerusalem Studies in Arabic and Islam**; Collections of studies like M. Ma'oz, **Studies on Palestine during the Ottoman Period** and the volumes in memory of D.H. Baneth and Gaston Wiet. Arabic texts such as

البلاذري، انساب الاشراف

السلمي، جوامع آداب الصوفية (ed. Schlossinger-Kister).

الواسطي، فضائل البيت المقدس (ed. E. Kolberg).

(ed. I. Hasson), and bibliographies such as

ش. موريه، فهرس المطبوعات العربية في اسرائيل، ١٩٤٨-١٩٧٢

One of the Institute's outstanding projects is the "Translation Series" which was founded by the late Prof. U. Heyd to serve as a two-way channel between Hebrew and Arabic speaking readers. Works translated into Hebrew include al-Ghazali's **Deliverer from Error** (tr. H. Lazarus-Yafeh) and **Ancient Arabic Poetry** (tr. A. Goren), translations into Arabic include

حييم نحمان بياليك، نخبة من شعره ونثره

and

حاييم داريس وايتس، الكوميس

Association pour la Sauvegarde du Patrimoine des Juifs d'Egypte

The Association was founded in Paris in 1979 in order to preserve the historical and cultural heritage of the Jews of Egypt. The Center receives the Association's quarterly **Nahar Misraim** (in French) which brings writings on Jewish life in Egypt, traditions and customs, history, literary production, personalities, political activities etc. It also has **Juifs du Nil**, a collection of studies published by Jacques Hassoun, a member of the editorial board of **Nahar Misraim**.

ISSUE NO. 3 -١٨٤- WINTER 1983/84

The Center for Arab Studies — Givat Haviva

The Center is part of an institute for higher studies run by the "Hakibbutz Ha'artzi" Kibbutz movement at Givat Haviva. It conducts courses in Arabic Language and seminars on the Middle East. To this date the Center has published over forty monographs on Israeli Arabs in particular, and Palestinians in general.

The Library has the Givat Haviva's Journal آفاق dealing with intellectual and scientific issues, and such publications as P. Doron **Bibliography on Arabs, Druze and Bedouin in Israel** (Hebrew), Y. Harari **The Arabs in Israel — Facts and Figures**, A. Yas'ur, **Jews and Arabs in Palestine — A Selection from the Writings of Buber, Gordon and the Ihud Movement** (Hebrew), and مردخاي بنطوف، اسرائيل والفلسطينيون واليسار (also in Hebrew)

Everyman's University

Everyman's University provides university studies for interested persons irrespective of age, previous education or place of residence — using a multi-media self-study system. It was established in 1974 through an agreement between the Rothschild Foundation and Israel's Ministry of Education. The Israel Council for Higher Education recognizes this institution and has authorized it to award a Bachelor's Degree.

Relevent series of text-books are kept at the Center, e.g. **Jerusalem to Jabneh — The Period of the Mishnah and Its Literature** (12 units); **The History of the Jewish People in Recent Generations** (Hebrew, 9 units); **Language and Book** (Hebrew, 3 units). The Center also has the EU's text-books and accompanying cassette tapes of the language courses: **Spoken Arabic in the Egyptian Dialect** (2 units), and **Hebrew for Arabic Speakers** — السلام عليكم (2 units).

The Academy of the Hebrew Language

The Academy is the supreme authority on the Hebrew language. It was formally established by a special Knesset law in 1953, succeeding the Hebrew Language Committee which had been inaugurated in Jerusalem in 1890 by E. Ben-Yehuda, D. Yelin and other pioneers in this field. The Academy publishes a quarterly called **Leshonenu** and a popular series **Leshonenu La'am**.

Of the latter series the Center has numerous pamphlets dealing with such questions as professional terminologies, history of the language and its revival, problems of spelling and punctuation, grammatical questions etc. It also has monographs, usually in the **Texts and Studies** series, such as **Ha'egron** by Se'adya Gaon and **The Hebrew Language Tradition of the Yemenite Jews** by Sh. Morag. Of the Academy's major project, **The Historical Dictionary of the Hebrew Language**, the Center has **The Book of Ben-Sira** (all these works in Hebrew).

The Leonard Davis Institute for International Relations

The Davis Institute at the Hebrew University of Jerusalem deals with theoretical and applied research in all branches of international relations, with emphasis on Israel's foreign policy and the Middle East.

The Israeli Center in Cairo has a set of the Institute's quarterly **Jerusalem Journal of International Relations** (6 vols.), a set of the series **Jerusalem Papers on Peace Problems**, including such studies as R. Israeli, **Aspects of President Anwar al-Sadat's Political Thought**, and G. Sheffer, **Resolution vs. Management of the Middle East Conflict**; and studies such as Y. Evron (ed.), **International Violence: Terrorism, Surprise and Control**.

Bank of Israel — Research Department

The Bank of Israel, Israel's central bank, maintains a Research Department which publishes data and studies on the Israeli economy. It publishes the following series: the Bank's extensive **Annual Report** (in Hebrew and English); **Recent Economic Developments**; **Economic Indicators** (weekly); **Economic Review**; **Israel's Banking System**; and **The Economy of the Administered Areas**.

The Center has the **Annual Reports**, various studies in the series mentioned above and such studies as N. Halevi and R. Klinov-Malul, **The Economic Development of Israel** and A.L. Gaathon, **Economic Productivity in Israel**.

impact was felt in the cultural and literary spheres. Here they made a decisive contribution to the popularization of social philosophical and scientific theories and toward introducing the Egyptian reading public to such disciplines as geography, archaeology, history and modern literary criticism. They developed new literary, poetic and artistic genres and encouraged their practical application. In particular they sought to advance original Egyptian creations and strove toward the ideal of 'Egyptian national literature' (*al-adab al-qawmi al-Misri*). With regard to nationalist thought, they enthusiastically advocated the formulation of territorial Egyptian nationalism — based on the 'Egyptian personality' (*al-shakhsiyya al-Misriyya*), the millennium of the Nile Valley and the ancient pharaonic civilization.

Alongside these two organs affiliated with major contemporary political parties, there also appeared on the scene more independent and less political periodicals. *Al-Fajr*, the organ of the 'Modernist School' (*al-madrasa al-haditha*), was particularly prominent in its radical modernist orientation in the years 1925-1927. Some of the most talented modern Egyptian short story writers, such as Mahmud Taymur and Mahmud Tahir Lashin, published their first works in *al-Fajr*. Also, *al-Usur*, from 1927 to 1930 under the editorship of Isma'il Mazhar, was reknowned for its thoroughly modernist and secularist tone.

The monthly *al-Majalla al-Jadida*, edited by Salama Musa, cultivated between 1929 and 1931 (the first years of its publication), an extreme pharaonic nationalism and a radical critical approach to questions of society, economy and politics that was guided by a Fabian socialist approach. In the realms of literature and art, too, this periodical did much for the formulation of modern literary and artistic concepts and the encouragement of original creativity.

Alongside these new publications, one should also mention the continued activity of the two veteran central periodicals *al-Hilal* and *al-Muqtataf*, which played an important role in formulating and disseminating the general, westernizing modernist currents within Egyptian society.

In 1933 the predominance of these secular, western orientations began to recede and the following six years till 1939 were characterized by a considerable strengthening of neo-traditional orthodox Islam among the ruling elite and a rapid resurgence of *salafi* Islamic trends among broad sectors of society. Here, too, contemporary periodicals played a major role particularly among the youth.

الرسالة
مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون
ARRISSALAH
عبرة الحادثات
الدكتور عبد الوهاب عزام

Front page of *Al-Risala* of 30 September 1935

Israeli Academic Center in Cairo המרכז האקדמי הישראלי בקהיר المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة

generously opened their pages to as yet unpublished material of young artistic and poetic talents, to whom they offered moral and material support. They often became the primary publishers of *belles-lettres* and poetry, and of philosophical and historical studies.

They stressed the need to deal in depth with the tension between the modern and the traditional, between the dynamics of secularization and westernization on the one hand and the need to preserve the authenticity of Arabic culture on the other, and also, on a national plane, between the legacy of pharaonic Egypt and the Islamic-Arab identity of Egypt. They furthermore played a key role in encouraging self-criticism with regard to society, culture and politics, and they became the guardians of democratic political culture, of freedom of expression, justice, equality and pluralism.

Meanwhile, the universalization of education and the subsequent expansion of literacy helped to widen considerably the circle of consumers of literary cultural products. This growing demand was served primarily by the periodicals, who thereby took up an even more important sociocultural function in diffusing and transmitting contemporary literate culture among broad sectors of Egyptian society. Not only did they try to mould the educated public mind, they also sought to mirror its inclinations by responding to its expectations and requests. At times they even decided to adopt changes in accordance with what was deemed to be public desire. Thus they enjoyed far-reaching influence over the formation of the intellectual and ideological trends among their reading public, and came to determine literary styles, artistic and aesthetic taste, and even social patterns of behavior and attitudes.

All periodicals of this period are kept in the newspaper collection of Dar al-Kutub al-Misriyya, whose rich archives offer a virtually unending primary source for the intellectual historian of Egypt during the interwar period. Although extensive and systematic research of the collection was only begun in the last few years, it is already shedding much new light on the cultural processes, the ideological developments and the intellectual changes that then took place. More generally, it has opened the way for comprehending Egyptian intellectual history and its evolution throughout the century.

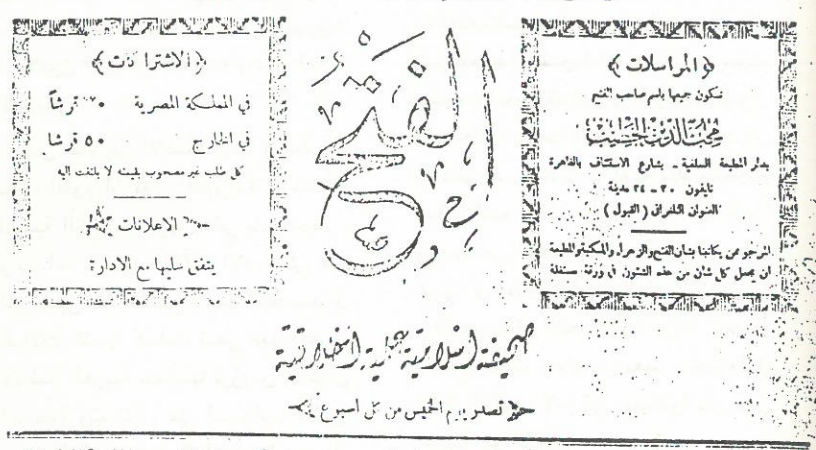
The period of the 1920s and early 1930s witnessed the predominance of modernist, Western-oriented trends over the political and cultural arena. Simultaneously, a sharp and comprehensive critique was leveled at tradition — Islamic principles and institutions and classical Arabic culture and literature — which aimed at reducing to a minimum its influence over the society and culture of post-Ottoman 'new Egypt.'

Two important periodicals that appeared during the time under discussion here (from 1926) were *al-Siyasa al-Usbu'iyya*, the weekly supplement of the daily *al-Siyasa* (of the Liberal Constitutionalist Party), edited by Muhammad Husayn Haykal, and *al-Balagh al-Usbu'i*, a weekly put out by the daily *al-Balagh* (associated with the Wafd), edited by 'Abd al-Qadir Hamza. During the years 1926-1931 these two publications played a leading role in diffusing Western, modernist trends. In the political realm they contributed to a democratization of life, helped legitimize the constitutional monarchy and parliamentary institutions, and encouraged pluralistic politics based on multi-party activity. They stood up for freedom of expression, explained the rights and duties of a citizen in a modern nation-state, and advanced the notion that such a state should provide progress and welfare to all its citizens. In the social sphere they called for the secularization and modernization of family life, women's liberation, literacy through the universalization of education in all strata of society and equal opportunities for all. But their primary

السياسة الأسبوعية
أوربا في مفترق الطرق

Front page of *Al-Siyasa al-Usbu'iyya* of 17 March 1928

Israeli Academic Center in Cairo המרכז האקדמי הישראלי בקהיר المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة



ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين

الفتح

(المراسلات)
تكون جميعها باسم صاحب الفتح
محب الدين الخطيب
بدار المطبعة السلفية ـ بشارع الاستئناف بالقاهرة
تليفون ٣٠ ـ ٢٤ مدينة
العنوان التلغرافي
الرجو من يكاتبنا بشأن الفتح والزهراء والمكتبة والمطبعة
ان يجعل كل شأن من هذه الشئون في ورقة مستقلة

(الاشتراكات)
في المملكة المصرية ٣٠ قرشاً
في الخارج ٥٠ قرشاً
كل طلب غير مصحوب بقيمته لا يلتفت اليه

الاعلانات
يتفق عليها مع الادارة

تصدر يوم الخميس من كل اسبوع

(العدد ١٧٠) القاهرة: يوم الخميس ٢١ جمادى الاولى ١٣٤٨ ـ ٢٤ اكتوبر ١٩٢٩ (السنة الرابعة)

إله أمريكـــــا بدلاً من رب الكعبة

دين أمريكا، عوضا عن دين الاسلام

طيّر مراسلو الصحف الأمريكية في أول هذا الشهر برقيات من انقرة إلى جرائدهم يسرّ لها قلب كل بروتستاني على وجه الأرض، ولا سيما إذا كان أمريكياً، لانها تتضمن البشرى بأن رفقي بك ـ وهو من أقرب الأصدقاء للرئيس كمال باشا ـ عاد من سياحة قام بها في أوروبا وأمريكا الجنوبية، ونشر في جريدة (حاكميت مليه) الرسمية اليومية مقالاً دعا فيه الى الانصراف عن المدنية الاوروبية ولا سيما الفرنسوية اللاتينية، والاخذ بعد الآن بالمدنية الامريكية وقال: ان هذا هو اللائق «بأمة تحتاج أن تتجدد بطبيعتها ومدنها وعلومها ومعارفها ورجالها كأمتنا».

ومن أقواله التي نقلها الامريكيون بنصها على لسان البرق:

«الامريكية هي الأساس الذي يجب أن يفي بالغرض، لا الأوروبية حتى أن دين الامريكان يجب أن يكون ديننا الحقيقي، لأن دين أمريكا هو التجدد، والسير إلى الأمام.

ان الاله الامريكي لا يحب الكسول الطفيلي الذي يموت في الشارع من جوعه، بل يحب كل رجل نظير فورد الذي يكدّ ويجاهد ومن جهاده يشيد لنفسه بلاطاً ملوكياً».

هذا بعض ما جاء في نداء رفقي بك

الوثيقة الرابعة

صور أصلية من افتتاحيات مجلة «الفتح» الاسلامية التي كان يصدرها الاتجاه الاسلامي في مصر قبل ظهور جماعة الاخوان المسلمين وتحديداً عام (١٩٢٩)، وبها نقد مبكر للدور التبشيري السياسي والديني الذي يقوم به الوجود الاميركي في القاهرة ضد الاسلام والمسلمين في مصر. والمجلة كان يصدرها الشيخ محب الدين الخطيب عن المكتبة السلفية بالقاهرة، والتي ما زالت قائمة حتى اليوم، وتواصل اصداراتها ولكن برؤية متخلفة كثيراً وأكثر جموداً عما كان عليه الحال عام ١٩٢٩.

الرجل الكمالي البارز الذي يسيطر هو وزملاؤه على البلاد التي دخلها الاسلام من قبل سلاطين آل عثمان ويريد الكماليون الآن أن تكفر به وتدين للآله الامريكي.

ومن غريب الاضطراب في عقول هؤلاء القوم أن نفس الجريدة الرسمية اليومية التي نشر فيها رفقي بك دعوته - أو نداءه - لعبادة الآله الامريكي هي التي سبق لها التبجح باسم التجديد في مقالات كثيرة كانت تنعي فيها على الأنظمة الغربية حمايتها لرؤوس الأموال الضخمة وتستنزل على أصحاب الملايين سخط (الآلهة)، فما بالها الآن تدعو إلى عبادة عجل السامري المنصوب في أمريكا على صورة أصحاب الملايين؟

ثم إذا كان الآله الامريكي لا يحب الكسول الطفيلي الذي يموت في الشارع من جوعه، فما باله - أعمى الله بصيرته - لا تقع أنظاره الذهبية إلا على عشرة أو عشرين من الناس بلغوا مرتبة فورد في امتلاء الكرش بالاوراق المالية، ويعمى على ملايين الناس الذين يشتغلون بايقاد الفحم الحجري وراء الأفران الجهنمية في ألوف السفائن والقطارات، وفي ألوف المصانع والورشات؟ وما بال ذلك الآله يعمي عن ملايين الناس يعيشون تحت طبقات الأرض يستنشقون ذرّات الفحم الحجري في مناجمه ليقتلعوها من تلك الطبقات فتُحمل إلى أولئك الوقادين الواقفين وراء الأفران الجهنمية؟

يريد الكماليون أن يلتمسوا شيئاً آخر غير هذا الاسلام، لكنهم في حيرة عظيمة لا يدرون ماذا يصنعون. والحائر قليل العلم دائماً، وان قلة العلم تستخفه فتجعله كالريشة في مهب الريح: لذلك تراهم اذا نظروا إلى جانب روسيا وسمعوا ما تقوله في رؤوس الأموال وأصحابها - خداعاً ورياءً - لا يلبث أن يظهر أثر ذلك في أقوالهم وخطبهم ومقالاتهم. واذا نظروا الى ايطاليا وغيرها من البلاد اللاتينية يحملهم ذلك على أن ينسخوا قوانينها ليحملوا بلادهم على الأخذ بها، وإذا شموا رائحة امريكا - ولو من بعيد - تعبَّدوا في الحال للآله الامريكي، ونادوا بأن دين أمريكا هو التجدد.

لقد أتعبوا دعاتهم وجعلوهم هزءاً وسخرية بين الناس، فإن هؤلاء الدعاة لا يكادون يجدون تعليلا - مهما كان سخيفاً - لبدعة من البدع الكمالية حتى يجدوا أنفسهم أمام أمر جديد لا يدخل في وعاء من أوعية التعليل والتأويل. لذلك نرى دعاة الكماليين كلهم وجدوا أنفسهم تجاه كفر لا يحتمل التأويل - مثل دعوة رفقي بك الأمة التركية إلى دين أمريكا - يلوذ دعاة الكماليين حينئذ بالصبر ويقبعون ساكتين لا ينبسون ببنت شفة إلى أن يظنوا أن الناس نسوا هذه الاساءة إلى الاسلام فيعودوا إلى مكابرتهم بالمحسوس متحملين بمضض وتلامة ما يرونه على وجوه الناس من بسمات الاستخفاف بمنطقهم المفضوح.

لو لم يكن رفقي بك خفيف العلم - كما هو رقيق الدين لقلنا له: ان الدين الامريكي يقول: «لأن يدخل الجمل في

ميسم الخياط أهون من أن يدخل غنيّ ملكوت السماوات».

فان كان رفقي بك يريد هذا المعنى من دين أمريكا ويحسب أن يحمل الأمة التركية على العمل به فهو بين غاشّ لها أو جاهل بما يدعوها اليه. وان كان يريد دين السعي والعمل، فان الوحي لم يهبط على الانسانية بدين يحضُّ على السعي والعمل كالدين الذي أنزله ربّ الكعبة على قلب محمد بن عبد الله ﷺ.

أما ان كان الغرض الخلاص من الاسلام مهما كانت الحال والخروج منه ولو إلى جهنم، فان الطريق مفتوح أمامهم والاسلام في غنى عن أعدائه.

الوثيقة الخامسة

نموذج من نشاط الجامعة الاميركية في مصر اليوم، وهو كشف تفصيلي بمحاضرات في الإدارة، وجدير بالذكر أن هذه النوعية من المحاضرات كانت تلقى تباعاً على ٩٠ قيادة عسكرية مصرية (من الجيش والشرطة وبرتبة عميد ولواء) في قسم الإدارة العليا، وبشكل سري ودوري منتظم منذ عام ١٩٧٩ تحديداً، وكان الهدف المعلن منها اعطاء دورات، في الادارة العسكرية لهذه القيادات، أما الحقيقة فهي «أمركة العقل العسكري المصري» تدريجياً لكي يتم احتلاله من داخله أولاً، وتكون بالتالي تبعية القرار السياسي والعسكري مجرد تحصيل حاصل!!

الجامعة الامريكية بالقاهرة

مركز الشرق الأوسط للدراسات الادارية



برامج التنمية الادارية

EXECUTIVE DEVELOPMENT PROGRAM

١٩٨٥ ـ ١٩٨٦

يتشرف المركز بأن يقدم لكم جدول برامج العام التدريبي ١٩٨٦/٨٥ وهي تغطي غالبية مجالات الادارة، كما يسعد المركز بأن يستمر في نظام "الشهادة التخصصية في الادارة"

PROFESSIONAL CERTIFICATE IN MANAGEMENT (PCM)

للسادة الذين يكملون حضور سته دورات تدريبية في المركز خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات تدريبية ، على ان ينطبق هذا النظام على كل من حضر برامج التدريب اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣ .

كما يسعدنا ان نقدم هذا العام مجموعة جديدة من البرامج الرئيسية في مختلف مجالات الادارة سواء بالنسبه للادارة العليا "برامج رؤساء القطاعات" أو في مجالات الادارة المختلفة .

كما يسعدنا ايضا ان نقدم مجموعة من البرامج المتخصصة "ادارة المستشفيات والفنادق" ومجموعة اخرى من برامج المراحل المتقدمة التطبيقية في مجالات "دراسات الجدوى – مرحلة ثالثة" و"الادارة الحديثة للمدير العصرى" و" الادارة الحديثة للمهندسين" و"ادارة الافراد" و" نظم ادارة التدريب" .

والمركز يفخر بأن يقدم كل جهد ممكن في مجال التنمية الادارية ايمانا بأن التدريب الادارى هو احسن استثمار بشرى لخلق الكوادر الادارية على مختلف مستوياتها.

[توقيع]

دكتور.محمد فاروق الهيتمى

مديرمركز الشرق الاوسط للدراسات الادارية

مجالات برامج التنمية الادارية للعام الدراسي ٨٥/١٩٨٦

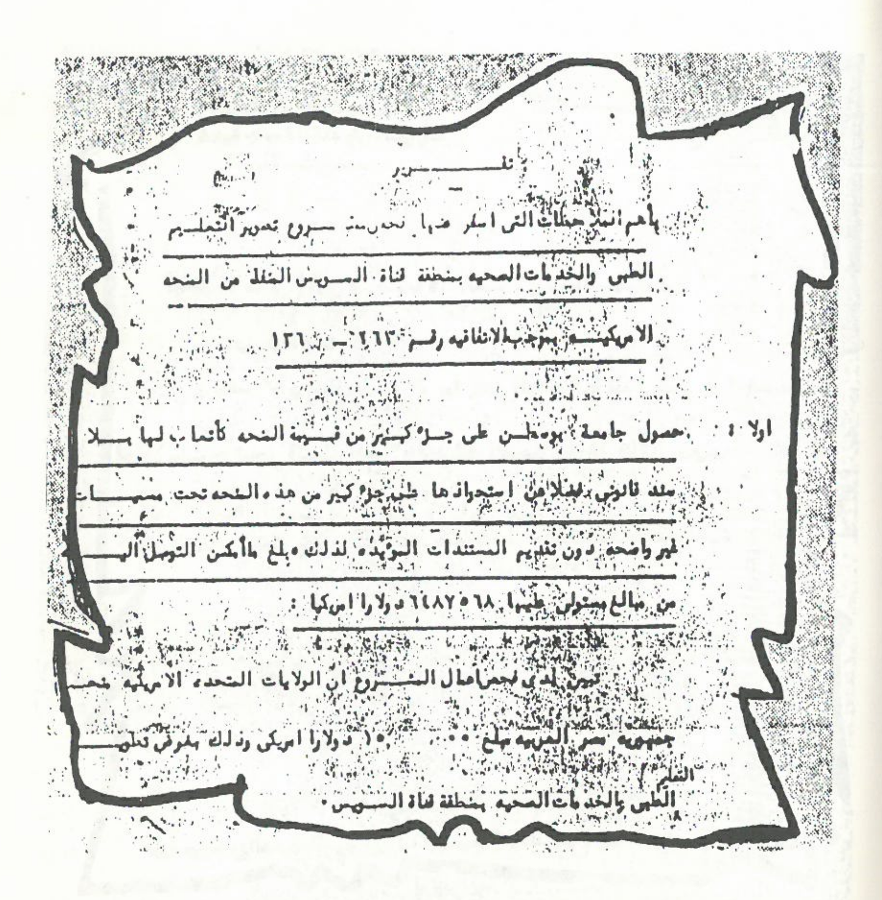
م	اسم البرنامج	مرات الانعقاد	نظام الدراسة	تاريخ بدء الانعقاد	قيمة الاشتراك للفرد
	اولاً: في المجال العام لادارة الاعمال:				
١	الادارة الحديثة للمدير العصري (مرحلة اولى)	مرتان	صباحية لمدة اسبوع صباحية لمدة اسبوع	١٣ أكتوبر ٨٥ ٦ فبراير ٨٦	١٨٥ جنيه ١٨٥ جنيه
٢	الادارة الحديثة للمدير العصري (مرحلة متقدمة)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١ مارس ٨٦	١٨٥ جنيه
٣	الادارة الحديثة للمهندسين (مرحلة اولى)	مرتان	صباحية لمدة اسبوع صباحية لمدة اسبوع	٣ نوفمبر ٨٥ ١٩ مايو ٨٦	١٨٥ جنيه ١٨٥ جنيه
٤	الادارة الحديثة للمهندسين (مرحلة متقدمة)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٣ أبريل ٨٦	١٨٥ جنيه
٥	برنامج الادارة العليا (رؤساء القطاعات الشئون الادارية)	مرة واحدة	مقيم لثلاثة ايام	١٩ أكتوبر ٨٥	٤٨٥ جنيه
٦	برنامج الادارة العليا (رؤساء القطاعات الشئون المالية)	مرة واحدة	مقيم لثلاثة ايام	٨ فبراير ٨٦	٤٨٥ جنيه
٧	برنامج الرؤساء (رؤساء المؤسسات والشركات)	مرتان	مقيم خمسة ايام مقيم خمسة ايام	١٣ نوفمبر ٨٥ ٢٣ أبريل ٨٦	٦٥٠ جنيه ٦٥٠ جنيه
٨	تنمية المنظمة والتغيير المخطط	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٩ يناير ٨٦	١٨٥ جنيه
٩	استراتيجيات واساليب التعاقدات الدولية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١ يناير ٨٦	١٨٥ جنيه
١٠	الاساليب الحديثة في اتخاذ القرارات الادارية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٨ أبريل ٨٦	١٨٥ جنيه
	ثانيا: في مجال ادارة التسويق:				
١	سياسات وبرامج التسويق	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٠ نوفمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٢	بحوث السوق والتسويق	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١ ديسمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٣	ادارة الاستيراد والتصدير	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٩ فبراير ٨٦	١٨٥ جنيه
٤	الترويج والاعلان	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٩ مارس ٨٦	١٨٥ جنيه
٥	الاساليب الفعالة في فن البيع	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٥ يونيه ٨٦	١٨٥ جنيه
٦	ادارة المبيعات	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٦ يوليه ٨٦	١٨٥ جنيه
	ثالثا: في مجال ادارة الموارد البشرية:				
١	ادارة الافراد وتخطيط القوى العاملة (نظريات وتطبيقات)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٠ نوفمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٢	ادارة الافراد (مرحلة متقدمة)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٦ يناير ٨٦	١٨٥ جنيه
٣	نظم ادارة التدريب (مرحلة اولى)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢ مارس ٨٦	١٨٥ جنيه
٤	نظم ادارة التدريب (مرحلة متقدمة)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٢ يونيه ٨٦	١٨٥ جنيه
	رابعا: في مجال الادارة المالية:				
١	المحاسبة الادارية للمدير العصري	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٠ أكتوبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٢	الادارة المالية للمدير العصري	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٧ نوفمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٣	نظم رقابة التكاليف	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٨ ديسمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٤	الموازنات التقديرية والرقابة الداخلية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٩ فبراير ٨٦	١٨٥ جنيه
٥	ادارة عمليات التمويل الدولي	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٣ أبريل ٨٦	١٨٥ جنيه
	خامسا: في مجال ادارة البنوك:				
١	تقييم المشروعات في البنوك (برنامج خاص)	مرة واحدة	مسائية لثلاثة ايام	٨ أكتوبر ٨٥	٢٥٠ جنيه
٢	ادارة الائتمان المصرفي (برنامج خاص)	مرة واحدة	احد، ثلاثاء، خميس	٢٦ نوفمبر ٨٥	٢٥٠ جنيه
	سادسا: في مجال الانتاج وادارة العمليات:				
١	ادارة عمليات الانتاج (نظريات وتطبيقات)	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٧ أكتوبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٢	ادارة المشروعات الانشائية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٦ أبريل ٨٦	١٨٥ جنيه
٣	الاساليب الحديثة في تخطيط الانتاج	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٨ ديسمبر ٨٥	١٨٥ جنيه
٤	نظم التحكم في جودة الانتاج	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	يناير ٨٦	١٨٥ جنيه
٥	ادارة المصانع	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٦ فبراير ٨٦	١٨٥ جنيه
٦	نظم ادارة المشروعات	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٣ مارس ٨٦	١٨٥ جنيه
٧	ادارة المواد ورقابة المخزون	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٦ أبريل ٨٦	١٨٥ جنيه
٨	ادارة عمليات الصيانة	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٥ يونيه ٨٦	١٨٥ جنيه
	سابعا: في مجال الحاسب الالي وادارة نظم المعلومات:				
١	الميكروكمبيوتر واستخداماته في الادارة	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٣ أكتوبر ٨٥	١٩٠ جنيه
٢	تصميم برامج الحاسب الالي للاستخدامات الادارية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٧ نوفمبر ٨٥	١٩٠ جنيه
٣	المدير العصري ونظم المعلومات الالية	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١ ديسمبر ٨٥	١٩٠ جنيه
٤	تطبيقات النظم وقواعد البيانات في ادارة الاعمال	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٢٣ فبراير ٨٦	١٩٠ جنيه
٥	استخدامات الميكروكمبيوتر في نظم المكاتب	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	١٦ مارس ٨٦	١٩٠ جنيه
٦	ادارة تكنولوجيا المعلومات	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٦ أبريل ٨٦	١٩٠ جنيه
	ثامنا: في مجال دراسات الجدوى وتقييم المشروعات:				
١	دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة اولى)	مرتان	صباحية لمدة اسبوع صباحية لمدة اسبوع	٢٧ أكتوبر ٨٥ ٢ فبراير ٨٦	٢١٠ جنيه ٢١٠ جنيه
٢	دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثانية)	مرتان	صباحية لمدة اسبوع صباحية لمدة اسبوع	١٢ يناير ٨٦ ٣١ مارس ٨٦	٢١٠ جنيه ٢١٠ جنيه
٣	دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثالثة)	مرتان	صباحية لمدة اسبوع صباحية لمدة اسبوع	١٦ مارس ٨٦ ٦ مايو ٨٦	٢١٠ جنيه ٢١٠ جنيه
	تاسعا: في مجال ادارة الفنادق والمستشفيات:				
١	ادارة المستشفيات	مرة واحدة	لمدة اسبوع	١٨ ديسمبر ٨٥	٢٥٠ جنيه
٢	ادارة الفنادق	مرة واحدة	صباحية لمدة اسبوع	٣ نوفمبر ٨٥	٢١٠ [illegible]

الخطة الزمنية لبرامج التنمية الادارية للعام الدراسي ٨٥/١٩٨٦

م	الشهر	اسم البرنامج	نظام الدراسة	تاريخ بدء الانعقاد	قيمة الاشتراك للفرد
	أكتوبر ٨٥				
١		تقييم المشروعات في البنوك (برنامج خاص)	مسائية ايام الاحد، الثلاثاء، الخميس	الثلاثاء ٨ أكتوبر	٢٥٠ جنيه
٢		الادارة الحديثة للمدير العصري (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٣ أكتوبر	١٨٥ جنيه
٣		الميكروكمبيوتر واستخداماته في الادارة	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٣ أكتوبر	١٩٠ جنيه
٤		برنامج الادارة العليا (رؤساء القطاعات الشئون الادارية)	مقيم	السبت ١٩ أكتوبر	٤٨٥ جنيه
٥		المحاسبة الادارية للمدير العصري	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٠ أكتوبر	١٨٥ جنيه
٦		ادارة عمليات الانتاج (نظريات وتطبيقات)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٧ أكتوبر	١٨٥ جنيه
٧		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٧ أكتوبر	٢١٠ جنيه
	نوفمبر ٨٥				
٨		الادارة الحديثة للمهندسين (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٣ نوفمبر	١٨٥ جنيه
٩		ادارة الفنادق	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٣ نوفمبر	٢١٠ جنيه
١٠		سياسات وبرامج التسويق	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٠ نوفمبر	١٨٥ جنيه
١١		ادارة الافراد وتخطيط القوى العاملة (نظريات وتطبيقات)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٠ نوفمبر	١٨٥ جنيه
١٢		برنامج الرؤساء (رؤساء المؤسسات والشركات)	مقيم خارج القاهرة	اربعاء ١٣ نوفمبر	٦٥٠ جنيه
١٣		الادارة المالية للمدير العصري	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٧ نوفمبر	١٨٥ جنيه
١٤		تصميم برامج الحاسب الالي للاستخدامات الادارية	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٧ نوفمبر	١٩٠ جنيه
١٥		ادارة الائتمان المصرفي (برنامج خاص)	مسائية ايام الاحد، الثلاثاء، الخميس	ثلاثاء ٢٦ نوفمبر	٢٥٠ جنيه
	ديسمبر ٨٥				
١٦		بحوث السوق والتسويق	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١ ديسمبر	١٨٥ جنيه
١٧		المدير العصري ونظم المعلومات الالية	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١ ديسمبر	١٩٠ جنيه
١٨		نظم رقابة التكاليف	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٨ ديسمبر	١٨٥ جنيه
١٩		الاساليب الحديثة في تخطيط الانتاج	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٨ ديسمبر	١٨٥ جنيه
٢٠		ادارة المستشفيات	لمدة اسبوع	اربعاء ١٨ ديسمبر	٢٥٠ جنيه
	يناير ٨٦				
٢١		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثانية)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٢ يناير	٢١٠ جنيه
٢٢		استراتيجيات واساليب التعاقدات الدولية	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٢ يناير	١٨٥ جنيه
٢٣		تنمية المنظمة والتغيير المخطط	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٩ يناير	١٨٥ جنيه
٢٤		الادارة الحديثة للمهندسين (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٩ يناير	١٨٥ جنيه
٢٥		ادارة الافراد (مرحلة متقدمة)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٦ يناير	١٨٥ جنيه
٢٦		نظم التحكم في جودة الانتاج	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٦ يناير	١٨٥ جنيه
	فبراير ٨٦				
٢٧		الادارة الحديثة للمدير العصري (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢ فبراير	١٨٥ جنيه
٢٨		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢ فبراير	٢١٠ جنيه
٢٩		الموازنات التقديرية والمراجعة الداخلية	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٩ فبراير	١٨٥ جنيه
٣٠		ادارة التصدير والاستيراد	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٩ فبراير	١٨٥ جنيه
٣١		ادارة المصانع	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٦ فبراير	١٨٥ جنيه
٣٢		تطبيقات النظم وقواعد البيانات في ادارة الاعمال	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٣ فبراير	١٩٠ جنيه
٣٣		برنامج الادارة العليا (رؤساء القطاعات الشئون المالية)	مقيم	السبت ٨ فبراير	٤٨٥ جنيه
	مارس ٨٦				
٣٤		نظم ادارة التدريب (مرحلة اولى)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢ مارس	١٨٥ جنيه
٣٥		الترويج والاعلان	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٩ مارس	١٨٥ جنيه
٣٦		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثالثة)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٦ مارس	٢١٠ جنيه
٣٧		استخدامات الميكروكمبيوتر في نظم المكاتب	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٦ مارس	١٩٠ جنيه
٣٨		نظم ادارة المشروعات	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٣ مارس	١٨٥ جنيه
٣٩		الادارة الحديثة للمدير العصري (مرحلة متقدمة)	صباحية لمدة اسبوع	الاثنين ٣١ مارس	١٨٥ جنيه
٤٠		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثانية)	صباحية لمدة اسبوع	الاثنين ٣١ مارس	٢١٠ جنيه
	ابريل ٨٦				
٤١		ادارة المواد ورقابة المخزون	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٦ أبريل	١٨٥ جنيه
٤٢		ادارة المشروعات الانشائية	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٦ أبريل	١٨٥ جنيه
٤٣		ادارة تكنولوجيا المعلومات	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٦ أبريل	١٩٠ جنيه
٤٤		الادارة الحديثة للمهندسين (مرحلة متقدمة)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٣ أبريل	١٨٥ جنيه
٤٥		ادارة عمليات التمويل الدولي	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٣ أبريل	١٨٥ جنيه
٤٦		برنامج الرؤساء (رؤساء المؤسسات والشركات)	مقيم خارج القاهرة	اربعاء ٢٣ أبريل	٦٥٠ جنيه
٤٧		الاساليب الحديثة في اتخاذ القرارات الادارية	صباحية لمدة اسبوع	الاثنين ٢٨ أبريل	١٨٥ جنيه
	مايو ٨٦				
٤٨		دراسات الجدوى وتقييم المشروعات (مرحلة ثالثة)	صباحية لمدة اسبوع	الثلاثاء ٦ مايو	٢١٠ جنيه
	يونيه ٨٦				
٤٩		الاساليب الفعالة في فن البيع	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٥ يونيه	١٨٥ جنيه
٥٠		ادارة عمليات الصيانة	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ١٥ يونيه	١٨٥ جنيه
٥١		نظم ادارة التدريب (مرحلة متقدمة)	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٢٢ يونيه	١٨٥ جنيه
	يوليه ٨٦				
٥٢		ادارة المبيعات	صباحية لمدة اسبوع	الاحد ٦ يوليه	١٨٥ جنيه

الوثيقة السادسة

صورة من بعض صفحات تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر (وهو جهاز رقابي وسيادي) يكشف فيه بالتفصيل وقائع انحرافات مالية وإدارية وقعت من جراء منحة مالية أميركية إلى جامعة قناة السويس المصرية، ويؤكد استيلاء الجانب الأميركي في المشروع الموجهة إليه المنحة على أكثر من ٥٠٪ من أموال المنحة على شكل استشارات واختراق علمي وغيرها من أساليب التجسس، والطريف أنه تجسس بمقابل! (تفاصيل التقرير جاء في متن الدراسة).



تقرير

بأهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص مشروع تطوير التعليم
الطبي والخدمات الصحيه بمنطقة قناة السويس الممول من المنحه
الامريكيه بموجب الاتفاقيه رقم ٢٦٣ [illegible] ١٣٦

اولا : حصول جامعة بوسطن على جزء كبير من قيمة المنحه كأتعاب لها بلا
سند قانوني علاوة على استحواذها على جزء كبير من هذه المنحه تحت مسميات
غير واضحه دون تقديم المستندات المؤيده لذلك وبلغ ما امكن التوصل اليه
من مبالغ مستولى عليها ٦٤٨٧٥٦٨ دولارا امريكيا :

تبين لدى فحص اعمال المشروع ان الولايات المتحده الامريكيه منحت
جمهوريه مصر العربيه مبلغ [illegible] دولارا امريكي وذلك بغرض تطوير التعليم
الطبي والخدمات الصحيه بمنطقة قناة السويس .

صورة مقدمة من الجهاز المركزي للمحاسبات شعبة قناة السويس وفروع الوزارات بالاسماعيلية تكشف عن مصير المعونة الاميركية، وأن جامعة بوسطن قد حصلت دون وجه حق على ٦ ملايين دولار كأتعاب دون سند قانوني، أي أن المنحة الاميركية لمصر عاد نصفها إلى أميركا ذاتها.

الجهاز المركزي للمحاسبات
شعبة جامعة القناة [illegible]
بالاسماعيلية

السيد الاستاذ / امين عام جامعة قناة السويس بالاسماعيلية

تحية طيبة وبعد ،،

نتشرف بان نرسل طيه تقريرا بأهم الملاحظات التي اسفر عنها فحص
اعمال مشروع تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية بجامعة قناة السويس
برجاء التنبيه الى بحثها والاجابة عليها ،
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

(رئيس الشعبة)

(محاسب / عبد الحميد عبد الله [illegible])

صوره مرسله مع التحية للسيد الاستاذ / عميد كلية الطب ورئيس مجلس ادارة المشروع

صورة من مقدمة خطاب الجهاز المركزي للمحاسبات إلى أمين عام الجامعة وعميد كلية طب جامعة القناة ورئيس مجلس ادارة المشروع، يطلب فيها بمراجعة التقرير والتحقيق في الانحرافات.

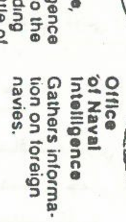
Gathering Secrets—a Crowded Field

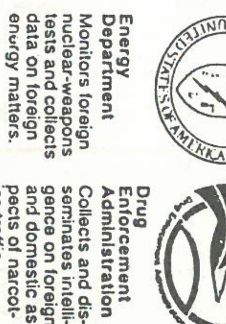
A dozen separate agencies, spread throughout the government, make up the U.S. intelligence community.










Central Intelligence Agency
Collects intelligence overseas, coordinates work of other agencies and disseminates intelligence.

Defense Intelligence Agency
Provides military intelligence, primarily for Pentagon officials.

National Security Agency
Monitors radio, telegraph and radar traffic of other countries, cracks foreign codes.

Air Force Intelligence
Gathers intelligence of special interest to the Air Force, including bombing targets.

Army Intelligence
Gets intelligence of interest to the Army, including order of battle of potential foes.

Office of Naval Intelligence
Gathers information on foreign navies.

National Reconnaissance Office
A secret agency that operates the country's spy satellites.

Federal Bureau of Investigation
Keeps track of foreign spies and collects foreign intelligence in the U.S.

Bureau of Intelligence and Research
Arm of the State Department that gathers foreign political, economic and political-military data.

Treasury Department
Collects foreign financial information and, through the Secret Service, protects the White House.

Energy Department
Monitors foreign nuclear-weapons tests and collects data on foreign energy matters.

Drug Enforcement Administration
Collects and disseminates intelligence on foreign and domestic aspects of narcotics traffic.

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

ر

س

ش

ص

ط

ع

ف

ق

ك

ل

م

ن

هـ

و

علمَاء وجواسيس

التغلغل الأميركي ـ الإسرائيلي في مصر

يقول مؤلف هذا الكتاب الدكتور رفعت سيد أحمد إن العقل العربي اصبح عقلًا محتلًا، ومهزوماً من داخله، وأن التغلغل الثقافي الأميركي ـ الاسرائيلي للأمة العربية بلغ مرحلة متطورة جداً.

وفي هذا الكتاب يحاول المؤلف أن يكشف استراتيجية الاختراق الأميركي ـ الاسرائيلي لمصر حيث تنشط ٣٦ مؤسسة أميركية علمية، و ٦ مراكز ومؤسسات ثقافية اسرائيلية، و ١٥ مؤسسة ألمانية وفرنسية تعمل جميعها في حقول أعمال التعليم والإعلام وجمع المعلومات السرية.

ويكشف الكتاب، بالوثائق، خطورة الأدوار التي تقوم بها كل هذه المؤسسات والعناصر التي تستخدمها لخدمة أغراضها الاستراتيجية.




1855130912